ISSN 0258 - 1094

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٧٤ — السّنة الثّانية والثّلاثون

ذو الحجّة- جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ — كانون الثاني – حزيران ٢٠٠٨م

أولاً: البحوث

مِن قضايا فعلِ القولِ (قالَ) في العربيَّةِ

د. عمر يوسف عكاشة

أستاذ مساعد

مركز اللغات- جامعة اليرموك

إربد- الأردن

استهلال:

كثيراً ما اعترَضَ سيرورةَ فكرِ المرءِ، وهُوَ يُوَجِّهُ العربيَّةَ للناطقينَ بغيرِها، أَمْرٌ جَلَلٌ استَحْكَمَتْ حَلَقاتُهُ في النفسِ، وما انفَكَّ يُراوِدُهُ منذُ أَحَدَ عَشَرَ عاماً، يومَ أَنْ كانَ في زمنِ الطَّلَبِ الثاني. فقد كانَ يَشْعُرُ، على الاتِّصالِ والدَّوامِ، بِحاجةِ أولئك النفرِ من مُتَعَلِّمي العربيَّةِ إلى مَبحثٍ يَخلو منهُ النحوُ العربيُّ إلا مِنْ بِضعِ شذراتٍ مُتَفَرِّقات، لا تَرقى بأيِّ حالٍ إلى أَنْ تُقيمَ أَوَدَ بابٍ في النحوِ. ذلكُم هو بابُ "نَقْلِ الكلامِ في اللسانِ العربيِّ".

فَكانَ دائمَ التَّسآلِ: لِمَ نَجِدُ هذا البابَ شاخِصاً بِقُوَّةٍ في "أنحاءِ" ما نَعْرِفُ من لغاتٍ، كالإنجليزيَّةِ والفرنسيَّةِ والألمانيَّةِ والعبريَّةِ وغيرِها، في حينِ إنَّهُ لم تَقُمْ لَهُ قائمَةٌ بَعْدُ في النحوِ العربيِّ؟ بل إنَّ نَحْوَ اللغةِ الفارسيَّةِ، رَغْمَ أَنَّهُ مُشْتَهِرٌ باعتمادِ واضعيهِ على تآليفِ النحوِ العربيِّ نفسِهِ اعْتِماداً مُسْتَعْلِياً، خاصَّةً من جهةِ تَقْسيماتِهِ ومُصطلحاتِهِ، إلا أَنَّنا نَعْثُرُ فيهِ على بابٍ مَضبوطةٍ قواعدُهُ لِنَقْلِ القولِ (المُباشِرِ وغيرِ المُباشِرِ).

أُريــدُ لأَسْأَلَ، بطريقةٍ ثانيَة: لِمَ لَمْ يَهْتَمَّ النحاةُ العربُ بهذا المَبْحَث؟ لِمَ لَمْ تَلتَفِتْ عِنايَتُهُمْ إليه فيُفْرِدوا لَهُ باباً في النحو؟ الحقُّ أَنَّنا لم نَكُنْ لِنَتَصَوَّرَ عَدَمَ قِيامِ النحاةِ –أو غيرِهم من علماءِ السلفِ كعُلَماءِ السُّنَّةِ أو الحديثِ الشريفِ مَثَلاً– بهذا الصَّنيعِ، لأَنَّهُ يَغدو ضَرورةً مُلِحَّةً، خاصَّةً في ضوءِ ما يَتَّسِمُ بِهِ أَغْلَبُ تراثِنا من شفاهيَّةٍ مُقَرَّرَةٍ ليسَ من اليسيرِ دَفعُها أو الدِّفاعُ عَنْ ضِدِّها.

وإِنَّ غيــبةَ "نَقْلِ الكلامِ" عن أبوابِ النحوِ العربيِّ، لَيُعَزِّزُ صِدْقَ الدَّعْوى القائلــةِ بــأَنَّ أَكثَرَ عَمَلِ النحاةِ –لا اللغويّينَ– قد انصَرَفَ إلى النصوصِ الأَدَبيَّةِ الفَنِّيَّة. ولعلَّ من غيرِ المَشْكوكِ فيه أَنَّ عمليَّةَ "نَقْلِ الكلامِ" تَتَجَلّى، أكثر ما تَتَجَلّى، في لُغَةِ الحديثِ اليوميِّ النفعيِّ الشفاهيَّة.

وقــد يربضُ، ثَمَّ، سببٌ آخَرُ من وراءِ عَدَمِ تَوَجُّهِ أَنظارِ النحاةِ تِلقاءَ هذا المَــبحث، نَقْلِ الكلامِ. فالنحوُ العربيُّ، كالأَنحاءِ التقليديَّةِ جميعِها، قد اعتَنى بِنَحوِ الجملــةِ ولــم يَــتَجاوَزْها إلى "النصِّ". غيرَ أَنَّ الحادثَ في "نقلِ الكلامِ" لا جَرَمَ مُــتَجاوِزٌ حُــدودَ الجملةِ إلى "النصِّ"، أَجَلْ أَنَّهُ يُعْرَفُ أو يُعَرَّفُ – أَحْياناً– بِأَنَّهُ خِطابٌ مُتَّكِئٌ على خِطاب.

ولكــنْ ينبغي الاعترافُ بِأَنَّ جُلَّ المُقَدَّمِ هنا، رغْمَ كَثْرَةِ تَفريعاتِه، وتَعَدُّدِ مَلاحِظِه، وجِدَّةِ بعضِ أَنظارِه، فَإِنَّهُ لا يَتَعَدّى كونَهُ مَلحوظاتٍ تأُسيسيَّةً وتَعْليقاتٍ تَمْهيديَّةً للمبحثِ المُبْتَغى إنشاؤُهُ. فوُعورةُ المَسْلَكِ قد اضطرَّتْني إلى أَنْ أَقنعَ من الظاهــرةِ المَدْروســةِ ببدايةٍ أُحاولُ فيها لَمْلَمةَ أَهَمِّ مَظاهرِ القولِ ومتعلّقاتِه فيما استَطَعْنا الوُصولَ إليه من كتبِ النحوِ واللغةِ والحديثِ والتفسير. هذه البدايةُ، في تَصَوُّرِ الباحثِ الحاليِّ، هي غايةُ النِّهاية.

أَقــولُ: إِنَّ هــذا البحثَ – بِحَقٍّ– تَمْهيديٌّ، ولم يَكُنْ في مُكْنَةِ المَرْءِ أَنْ يَــتَجاوَزَهُ إلى وَضْعِ قَواعدَ تَكونُ واصِفَةً ضابِطةً نَقْلَ الكلامِ في اللسانِ العربيِّ،

شارحةً آلياته شاملةً استراتيجيّاته، على غرارِ ما نَجدُهُ ماثلاً في اللغاتِ الأُخرى. ذلــك أنّني أظُنُّ أنَّ قواعدَ الكلامِ المَنقولِ المُتوَصَّلَ إليها في تلك اللغات -سواء كانــتْ قَواعدَ لنقلِ الكلامِ بلفظِه ونصِّه، أو بمَعْناهُ دونَ لفظِه-، لم تَسْتَقِرَّ على يَدِ باحثٍ واحدٍ إليه يُمْكِنُ عَزْوُ تلك القواعدِ. بل الرّاجحُ أنّها ما قَرَّت وما أُقِرَّتْ إلا بجُهودِ طوائفَ عِدَّةٍ من الباحثينَ.

القضيَّةُ الأولى: توظيفُ فِعلِ القولِ (قالَ) لنَقْلِ الكلامِ

حكايةُ الكلامِ بالقَوْلِ

يَذهَبُ سيبويه في باب (الأفعال التي تُستَعْمَلُ وتُلغى) إلى أنَّ (قُلتُ) "إنَّما وَقَعَت في كلامِ العربِ على أنْ يُحكى بها، وإنَّما تَحكي بعدَ القولِ ما كانَ كلاماً لا قول، نحو: (قُلتُ: زيدٌ منطلقٌ)، لأنَّهُ يَحسُنُ أنْ تقولَ: (زيدٌ منطلقٌ) ولا تَدخُلُ (قُلــتُ). وما لم يَكُنْ هكذا أُسقِطَ القولُ عنهُ"[1]. ولقد وَظَّفَ ابنُ جنّيّ هذا النصَّ ليُــشيرَ إلى أنَّ الكلامَ ما كانَ من الألفاظِ قائماً برأسِه، مستقلا بمعناه، وأنَّ القولَ بخلافِ ذلك[2].

والذي يَبدو للمرءِ أنَّ ابنَ جنّيٍّ لم يَلتفتْ في نصِّ سيبويه السالفِ إلا إلى مــا يعنيه منه حَسْبُ، بالقَدْرِ الذي يُسعفُهُ به هذا النصُّ على المسألة التي تَشغَلُهُ، وهي مسألةُ إقامةِ فرقٍ حاسمٍ بينَ القولِ والكلامِ.

غيــرَ أنَّ أهمَّ ما في ذلك النصِّ – فيما أحسبُ– أمرٌ آخَرُ لم يَنْشَغِلْ بهِ ابــنُ جنّيّ. فإذا رجعنا البصرَ في كلامِ سيبويه كَرَّةً أخرى، ألفينا مسألةَ التفريقِ فيه بينَ ما كانَ كلاماً وما كانَ قولاً، مسألةً فرعيَّةً وفكرةً ثانويَّةً. وأمارةُ ذلك أنَّ عنايةَ سيبويه توجَّهَت أولَ الأمرِ ومُفتَتَحَ النصِّ إلى طريقةِ إيقاعِ (قلتُ) في كلامِ

---

١. سيبويه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

٢. ابن جني، الخصائص: ١ / ٢٠.

العربِ، فكانَ أنْ ذَكَرَ أنَّ (قلتُ) إنَّما تَقَعُ "على أنْ يُحْكى بها"، ثمَّ ثَنّى بالفرقِ بَيْنَ الكلامِ والقولِ، هكذا:

١- "**اعلمْ أنَّ (قلتُ) إنَّما وَقَعَتْ في كلامِ العربِ على أنْ يُحكى بها**".

٢- "**وإنَّما تَحكي بعدَ القول ما كانَ كلاماً لا قولا**".

فابن جنّيّ تَلَقَّفَ مِنْ سيبويهِ جزأ كلامِه الثاني، وهو الجزءُ الثانويُّ الأقَلُّ أهمِّيَّةً، تاركاً الجزءَ الأوَّلَ الذي يَحوي فكرةَ الكلامِ الرئيسةَ.

صَحيحٌ أنَّ ابنَ جنّيّ يَكونُ بذلك قد التَقَطَ مَلحظاً لسيبويهِ هامًّا يَمْثُلُ فيهِ الفرقُ بينَ القولِ والكلام، فَلَفَتَ الأَنظارَ إليه، وسَلَّطَ الضوءَ عالياً عليه، بيدَ أنَّهُ - في الوقتِ نفسِه- لم يَتَوَقَّفْ لحظةً عند مُرادِ سيبويهِ مِنْ كَونِ أنَّ (قلتُ) يُحْكى بها. وقد كانَ هذا مِن ابنِ جنّيّ في الوقتِ الذي يَستخدِمُ فيهِ سيبويهِ (إنَّما) أجلَ التعبيرِ عن ذلك: "**إنَّما** وَقَعَت على أن يُحكى بها". ففي لغةِ سيبويهِ هذهِ تَحفازٌ للمرءِ ليسألَ: ما معنى أنَّكَ بـ(قلتُ) "**تحكي**" الكلام؟ بطريقةٍ أخرى: ما معنى **الحكاية** بـ(قلتُ)؟ .

مِن هذا يَستبينُ أنَّ المسألةَ الرَّئيسةَ ليست مسألةَ الفرقِ بين القولِ والكلامِ، بل إنَّها تَتَعَدّاها إلى **حكايةِ الكلام**. وأجلَ هذا فإنَّ التقاطةَ ابنِ جنّيٍّ من نصِّ سيبويهِ لا تَقوى على الإجابةِ عن هذا السؤال، رغم أنَّهُ مَدارُ الاهتمامِ ومَثارُ الاستفهام.

قد يَكونُ مِن السهلِ أنْ نستصفيَ من كلامِ سيبويه، أنَّكَ إذا انتويتَ توظيفَ (قلتُ)، وكذا جميع ما تَصَرَّفَ من فعله[1] نحوَ:(قالَ/قالا/قالوا، قالَتْ/قالَتا/قُلْنَ، قُلْتَ/قُلْتُما/قُلْتُم، قُلْتِ/قُلْتَما/قُلْتُنَّ، قُلْتُ/قُلْنا،

---

١. سيبويه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

يَقولُ/يقولانِ/يقولونَ...)، فإنَّ من الواجبِ أنْ تأتيَ بعدَ لفظِ فعلِ القولِ بكلامٍ، أي تـــامٍّ. ولكنْ، هل يعني هذا أنَّ من اللازمِ أنْ تنقُلَ "الكلامَ التامَّ" كما صَدَرَ منْ فَمِ صاحبِهِ أو قلمِهِ، **دونَ تَصَرُّفٍ أو تغييرٍ**؟ هل يُريدُ سيبويهِ ليُشيرَ إلى ضرورةِ أنْ يَكونَ الكلامُ الذي يأتي بهِ العربيُّ بعدَ لفظِ القولِ كلاماً منقولاً بنصِّهِ، لا أثَرَ فيهِ من لغةِ الناقلِ؟.

الحـــقُّ أنَّ نـــصَّ سيبويهِ -فيما يَتَبَدّى لنا- غيرُ حاسمٍ في هذه المسألةِ. فمَنـــبعُ الإشكالِ أنَّهُ مَثَّلَ لما يُمكنُ نَقْلُهُ من كلامٍ بـــ(زيدٌ مُنطلقٌ)، ليَقولَ إنَّهُ ليس بِمُكنـــتِكَ نقلُ (زيدٌ) وحدَها، أو (مُنطلقٌ) وحدَها. ولكنّنا لا نَعْلَمُ من المسألةِ غيرَ هـــذا القَـــدْرِ وإلا هذا الحَدَّ. لا يُمْكِنُ أحَداً أنْ يَقْطَعَ بأنَّ سيبويهِ يَقولُ بإمْكانِ نقلِ الكلامِ نقلاً يُحافِظُ على عنصُرِ المعنى دونَ الألفاظِ.

غيـــرَ أنَّ المرءَ لَيَرى بأنَّ المَعاجِمَ اللغويَّةَ تستطيعُ سَدَّ هذه الثَّغرةِ ورَدْمَ هـــذه الفَجْـــوةِ. إذْ تُرشِـــدُنا مادَّةَ (حكي) في المعاجمِ – على نَحوٍ فاقعٍ- إلى أنَّ الحكايةَ، أوالمحاكاةَ، مُنْبَنِيَةٌ على **المطابَقةِ** في إطارِ القولِ أو الفعْلِ. فأنتَ تَقولُ: "حَكَـــيْتُ فُلانـــاً وحاكَيْـــتُهُ"، بمعنى:"فَعَلْتُ مثلَ فعْلِهِ أو **قُلْتُ مثلَ قولِهِ سواءً لم أُجاوِزْهُ**، وحَكَيْتُ عنه الحديثَ حكايةً"[1].

وبناءً على هذا، قد يَكونُ سَديداً القولُ: إنَّ مقصدَ سيبويهِ من قالتِهِ تلك، هو أنَّ الفعلَ (قالَ) -وما يُحاقِلُهُ- الأصلُ فيهِ أنْ لا يَقَعَ في كلامِ العربِ إلا عندَ إرادةِ **نقلِ الكلامِ نقلاً "حكائيّاً"**، أيْ على الوجهِ الذي بهِ صَدَرَ عن مُنْتِجِهِ الأوّلِ. فليس لك بعدَ (قالَ) أو (قُلْتُ) – والكلامُ على الأصلِ- إلا أنْ تَحْكيَ الكلامَ، أيْ أنْ تَأْتيَ بهِ على النحوِ الذي بهِ أطلَقَهُ مرسِلُهُ الأصليّ، الذي هو "المَنقولُ عنه أو المَنقولُ مِنهُ". بطريقةٍ أُخرى: ليسَ لك من الأمرِ سوى أنْ تَذْكُرَ فعلَ القولِ مُسْنَداً

---

١. ابن منظور، لسان العرب: (حكي).

إلـــى القائـــلِ المَنقولِ منهُ الكلامُ، ثم تورِدَ بعدَهُ كلاماً هو – بطبيعةِ الحالِ– من ألفاظِ غيرِكَ. ولعلَّ ممّا يُعزِّزُ هذا الفهمَ، ما أَوْرَدَهُ سيبويه نفسُهُ في موضعٍ آخَرَ حيـــنَما قالَ: "**فـــ(قالَ) لا تُغَيِّرُ الكلامَ عن حالِه قبلَ أنْ تكونَ فيه (قالَ)**"[1]، وما قَرَّرَهُ ابنُ السرّاجِ في قولِه: "والحِكايَةُ لا تُغَيِّرُ الكلامَ عَمّا كانَ عليه. تَقولُ: (قالَ عمرو: إنَّ زيداً خيرٌ منك)"[2].

وقد يَتَّفِقُ أنْ تَكونَ الألفاظُ بعدَ القولِ ألفاظَكَ، والكلامُ بعدَهُ كلامَكَ، وذلك حسبُ عندما يَكونُ القولُ صادراً عنك في موقفٍ اتِّصاليٍّ سابقٍ، أي عندَما تَكونُ أنـــتَ المَـــنقولَ عنهُ والناقلَ له في آنٍ. وفي هذهِ الحالِ كذلك، أنت مُضطرٌّ إلى حكايةِ كلامِكَ ونقلِه دونَ تغيير أو تصرُّف. ولا يُقبَلُ غيرُ ذلك مع فعلِ القولِ في لغـــةِ العرب. ومِن هنا جاءت عبارةُ سيبويه الصّارمةُ: "وما لم يَكُنْ هكذا أُسقِطَ القولُ عنهُ"[3].

أقولُ: أَنْ يَكونَ فعلُ القولِ (قالَ) لِما نُقِلَ من الكلامِ حكايةً، هو الأصل. علـــى أَنَّهُ ينبغي أنْ لا يُفْهَمَ مِنْ هذا أَنَّ العربيَّةَ لم تعرفْ (قالَ) المُوَظَّفَ لغرضِ نقـــلِ الكلامِ غيرِ المَحكيِّ (المُتَصَرَّفِ فيه). أمارةُ هذا أَنَّ "يونُسَ" قد ذَكَرَ – في ســـياقِ إجابتِه عن سؤالِ سيبويه المتعلِّقِ بصحَّةِ فتحِ الهمزةِ في: (مَتى تَقولُ أَنَّهُ مُـــنطلقٌ؟)– أَنَّكَ "تَقولُ: قالَ عمروٌ إنَّهُ منطلقٌ. فإنْ جعلتَ الهاءَ عَمْراً أو غيرَهُ فلا تَعْمَلُ (قالَ)، كما لا تَعْمَلُ إذا قلتَ: قالَ عمرٌو هو منطلقٌ. فـــ(قالَ) لم تَعْمَلْ هـــا هـــنا شـــيئاً وإنْ كانـــت الهاءُ هي القائلَ، كما لا تَعْمَلُ شيئاً إذا قلتَ (قالَ وأَظْهَرْتَ (هو)"[4].

---

١ . سيبويه، الكتاب: ٣/١٤٣.

٢ . ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٦٣.

٣ . سيبويه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

٤. السابق: ٣/١٤٢ – ١٤٣.

معنـــى ذلـــك أنَّـــكَ إذا قَصَدتَ بالهاءِ عَمْراً في قولِكَ: (قالَ عَمْروٌ إنَّهُ مـــنطلِقٌ)، كانَ كلامُ عمرٍو المنقولُ على غيرِ الوجهةِ التي بها صَدَرَ منهُ، لأنَّ عَمْـــراً عندَما أخبركَ بانطلاقِه لا جَرَمَ أنَّهُ عَبَّرَ عن نفسِه بصيغةِ المتكلِّم: (إنَّني مُنْطَلِقٌ). وعليه فإنَّكَ إذا نقلتَ كلامَهُ حكايةً قلتَ: (قالَ عَمْرٌو إنَّني مُنْطَلِقٌ)، وهو مـــثْلُ قولِ اللهِ – جلَّ وعلا– حكايةً عن عيسى – عليه الصلاةُ والسَّلامُ–: ﴿**قالَ إنِّـــي عَـــبْدُ اللهِ آتانِـــيَ الكِتابَ وَجَعَلَني نَبِيّاً**﴾ [1]. وأمّا إذا قلتَ: (قالَ عَمْروٌ إنَّهُ مُنْطَلِقٌ) بعَودَةِ الهاءِ إلى عَمْرٍو، كنتَ ناقلاً الكلامَ بالمعنى دونَ الالتزامِ بالألفاظ.

ولقـــد جلّى السيرافيُّ – بشيءٍ من الاضطرابِ الواضحِ– السلوكَ الذي يَـــسْلُكُهُ الفعـــلُ (قالَ) في تأرجُحِ دلالتِه على طريقَتَي نقلِ الكلامِ: النقلِ بالألفاظِ تـــارةً، والنقلِ بالمعنى دونَ الألفاظِ تارةً أخرى. وذلك في قولِه: "حَقُّ الحكايةِ أن تَقولَ: (قالَ عمروٌ إنّي مُنطلِقٌ)، وكذلك إذا قلتَ: (قالَ عمرٌو هو منطلقٌ). فحقُّ الحكايةِ أنْ يَقولَ: (قالَ عمرٌو أنا مُنطلِقٌ)، لأنَّ هذا لفظُهُ الذي لَفَظَ بِه، ولكنَّهُم قد يُغَيِّـــرونَ لفظَ الغيبةِ إلى الخطابِ، ولفظَ الخطابِ إلى الغيبةِ، لأنَّ ذلك أقربُ إلى الأفهامِ، ولا يُعَدُّ ذلك تَغييراً، لأنَّ الذي يَقولُ: (إنَّ زيداً مُنطلِقٌ) لو واجَهَهُ لَقالَ: (إنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، ولم يَكُنْ ذلك مُغَيِّراً للكلامِ عن منهاجِه"[2].

والجديرُ ذِكرُهُ أنَّ النحاةَ العربَ أفْرَدوا للحكايةِ باباً، يُفهَمُ منهُ أنَّهُم يَعْنونَ بالحكايةِ "إيرادَ اللفظِ المسموعِ على هيئتِه من غيرِ تغييرٍ فيه، أو إيرادَ صفتِه"[3]. ويـــبدو أنَّ الحكايةَ عندَهم تَضْرِبُ في مستويَيْنِ، **المستوى الأوَّل: حكاية الجمل**، وهـــي مختصَّةٌ بالقولِ، بدليلِ قولِ ابنِ هشامٍ: "حكايةُ الجملِ مُطَّرِدةٌ بعدَ القولِ،

---

١. مريم ١٩ : ٣٠.

٢. سيبويه، الكتاب: ١٤٣/٣ (الحاشية الأولى).

٣. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥١ (الحاشية الأولى).

نحو:﴿ قالَ إنّي عَبْدُ الله﴾ [1] [2]. وتنشعبُ حكايةُ الجملِ إلى قسمين: **حكاية اللفظ**، وهو أنْ تحكيَ ما قالَ المتكلِّمُ الأوّلُ بألفاظِه وترتيبها وهيئاتها، وإلا فهي **حكاية المعنى**.

وإذا أنعمتَ النظرَ فيما أرادوهُ من حكايةِ المعنى، وجدتَهُ لا يَتفلَّتُ في الحقيقةِ من إسارِ حكايةِ اللفظ. ذاكَ أنَّهُم نَصّوا على نوعين لحكايةِ الجملة على المعنى، يلتزمُ الناقلُ في كليهما بأنْ يأتيَ بألفاظِ المنقول منه لا يُغادرُها، إلا أنَّهُ في أحدِ النوعينِ يَقومُ بتقديمِ بعضِ الألفاظِ وتأخيرِ بعضِها، فيما يَجيءُ الناقلُ – طَبْقاً للنوع الثاني منْ حكايةِ الجملِ على المعنى عندهم– بكلامِ المنقولِ منه بألفاظِه وعلى ترتيبِها، ولكنَّهُ يُغَيِّرُ هذهِ المرَّةَ في علاماتِ إعرابِها. وأجْلَ ذلك قد يَحِقُّ لنا إدخالُ هذين النوعينِ في زمرةِ حكايةِ اللفظ، ما دامَ الناقلُ – فيما هو مُنْكَشِفٌ– مُلتزِماً بألفاظِ المنقولِ منه نفسِها، وإنْ غَيَّرَ مَرَّةً ترتيبَها، ومرَّةً علاماتِ إعرابِها.

وأمّا المستوى الثاني الذي تَطالُهُ الحكايةُ في عُرْفِهم، فهي **حكايةُ المفردات**. وهو أنَّهُ "إذا قالَ لك رجلٌ:(رأيتُ رجلاً)، قلتَ:(أيًّا؟)، وذلك أنَّكَ أرَدتَ أنْ تَحكيَ كلامَهُ. فإنْ قالَ:(جاءني رجلٌ)، قلتَ:(أيٌّ؟) موقوفةً، فإنْ وَصلْتَ قلتَ:(أيٌّ يا فَتى؟)، لأنَّها مَرفوعةٌ كالذي استفهمتَ عنه. فإنْ قالَ:(مَرَرْتُ برجلٍ)، قلتَ في الوقفِ:(أيّ؟) موقوف[3]. كما تَقولُ في المَخفوضِ:(مَرَرْتُ بزيدٍ)، فإنْ وَصلتَ قلتَ:(أيٍّ يا فتى؟)[4]"[5].

---

١. مريم ١٩:٣٠.

٢. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥١.

٣. هكذا.

٤. يبدو أنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً مُخِلّين، إذ الأصل أنْ يُقالَ – مُساوَقةً لما سبقَ من كلام– : "فإنْ وَصلتَ قلتَ: (أيٌّ يا فتى؟) كما تَقولُ في المَخفوضِ: (مَرَرْتُ بزيدٍ)".

٥. المبرّد، المقتضب: ١ / ٥٧٠.

ولـــيسَ ثَـــمَّ شـــكٌّ في أنَّ حكايةَ المفرداتِ خارجَةٌ جملةً من حقلِ حكايةِ الكلامِ الذي نعنيهِ، ذاكَ الذي يَشمَلُ نقلَه من طَرَفٍ، هو المتكلِّمُ الأصليُّ المنقولُ منهُ، إلى طَرَفٍ ثانٍ، هو المنقولُ إليهِ أو المستمِعِ الثاني، وذلك بوساطة الناقِلِ أو المستمِعِ الأصليّ.

مُـــؤدّى الكـــلامِ بعـــدَ ما سَلَفَ كلِّه، أنَّ كَفَّةَ الكلامِ لدى العربِ لا تَميلُ – وفاقـــاً لما عليهِ الأمرُ في المُدَوَّنةِ النحويَّةِ الأولى– إلى النمطِ الذي يَكونُ فيهِ مَقولُ القولِ ألفاظاً تُغايِرُ ألفاظَ المتكلِّمِ الأصليِّ المنقولِ منهُ.

نَقْلُ الكلامِ العربيِّ بَيْنَ "الحكايةِ" و"الإخبارِ": دَعوةٌ إلى مُصطَلَحَيْنِ

وبعـــدُ، فإنَّ بمكنتِنا – فيما أرى– أنْ نُفيدَ ممّا جاءَ عند سيبويهِ، فَنَسوقَ اقتـــراحاً بإقـــرارِ مصطلحِ "الحكاية"، أو "حِكايةِ الكلامِ"، بديلاً لمفهومِ نقلِ الكلامِ نقلاً مباشراً، وهو ما يُقابِلُ في الإنجليزيَّةِ مصطلحَ Direct Speech. وما يَدفَعُ في اتِّجاهِ هذا الاقتراحِ دونَ الآخَرِ اعتباراتٌ، منها:

١– أنَّ "الحِكايـــةَ" أو "حكايةَ الكلامِ" أَخْصَرُ من المُصطلَحاتِ الأُخْرى: "نَقْلِ الكلامِ نقلاً مباشراً"، و"النقلِ المُباشرِ للكلامِ"، و"نَقْلِ الكلامِ مباشرةً".

٢– أنَّ "حكايةَ الكلامِ" أدلُّ في المعنى المُرادِ من المصطلحاتِ الأُخرى، ذلك أنَّ "الـــنَقْلَ المباشرَ" – مَثَلاً– أَصْبَحَ مُصطلَحاً مُتَداوَلاً بكثرةٍ في الحقلِ الإعلامـــيِّ المرئـــيِّ بخاصَّةٍ، حتّى إنَّهُ غَدا مَعْلَماً يَطبَعُ هذا الحقلَ وبهِ يُعْرَفُ.

٣– أنَّ قولَكَ: "نقلْتُ الكلامَ مباشرةً" قد يَنقُلُ الأفهامَ إلى دلالةِ "المُباشَرَةِ" كما هـــي شـــائِعَةٌ في العربيَّةِ المُعاصِرةِ، وهي دلالةٌ بعيدةٌ عن بُلوغِ المُرادِ المَقصودِ في هذا السِّياقِ، وهو نقلُ الكلامِ بالتزامِ الإتيانِ بألفاظِ المنقولِ

منه التزاماً كاملاً أميناً. فقد اقترنت "المباشرةُ" – في العربيَّة المُعاصِرَة – بدلالـــة قيامِ الشخصِ بحدثٍ يَلي حَدَثاً آخَرَ بسرعة. يُقالُ في أيّامنا: "فعلـــتُ الشيءَ مُباشَرَةً"، أيْ: بسرعةٍ دونَ إبطاءٍ أو فاصلٍ زمنيٍّ. وهي – فـــيما يَبدو – دلالةٌ مُستحدَثَةٌ لم تعرفْها العربيَّةُ في العصورِ القديمة، اتِّكاءً على المُدَوَّنةِ المُعجميَّةِ الواصلةِ إلينا[1].

٤- أنَّ فـــي مصطلحِ "حكايةِ الكلام" تجاوزاً لخلافٍ قد يَنشأُ بينَ طائفةٍ من أهـــلِ العـــربيَّةِ فـــي زماننا، حولَ الصِّحَّةِ اللغويَّةِ للتعبيرِ: "نقلتُ الكلامَ مُباشَرَةً". فهو من بنيةٍ تركيبيَّةٍ لم تألفها العربيَّةُ في الرّاجِح. بل المَعهودُ أنْ تأتيَ "المُباشَرَةُ" في تركيبٍ من شاكلة: "باشَرَ الأمرَ مُباشَرَةً"، بمَعنى: "وَلِيَهُ بنفسه"[2]. ولكنْ – بطبيعةِ الحالِ– على اختلافِ دلالةِ التعبيرَين اختلافاً واسعاً.

ويُقابِـــلُ "الحكايـــةَ" – حـــينَ الحديثِ عن عمليَّةِ نقلِ الكلامِ– مصطلحُ "الإخبار" Indirect Speech، الذي يَعني نقلَ الكلامِ بتحويرِهِ وحَرفِهِ عن أصلِ مادَّتِـــه، والتصرُّفِ فيهِ بتغييرِ ألفاظِهِ مع الإبقاءِ على جوهرِ المعنى الذي أرادَهُ صـــاحبُهُ (أي المـــنقول منه). ولقد قصدنا إلى هذا المصطلح "الإخبار"، اعتماداً علـــى أنَّ الفعـــلَ (أخبَرَ) يُشيرُ في العربيَّة وغيرِها إلى نقلِ الكلامِ بالمعنى دونَ اللفظِ، إذ الحكايةُ أو المُطابَقَة معه مُنعَدِمةٌ.

والـــذي رَسَّـــخَ اســـتقرارَنا علـــى مصطلحي "الحكايةِ" و"الإخبار" كلامُ لبرجـــشتراسر، يَدْعَمُ ما نَحنُ بإزائِهِ، قالَ فيهِ: "وإلحاقُ الكلامِ **المَحكيِّ** بفعلٍ من

---

١. انظر: ابن منظور، لسان العرب: (بشر).

٢. انظر السابق نفسَه. وانظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة: ص٣٨.

أفعـــالِ القـــولِ مباشرة، هو المَألوفُ في أكثرِ اللغاتِ على العموم. ويَجوزُ فيها **الإخبارُ عن مَضْمونِ الكلامِ بدلَ حكايتِه**"[1].

ومِـــن المُـــصطلَحاتِ الأُخرى التي قد يَحْتاجُ إليها مَن يَتناولُ نقلَ الكلامِ بالدراسةِ والتحليلِ، وتُمَثِّلُ الأطرافَ الرئيسَةَ لهذهِ العمليَّةِ:

١- المنقول منه (أو عنه) الكلامُ Reported speaker، وهو القائلُ الأصليُّ صاحبُ الكلامِ المَنقولِ ومُنشئُهُ.

٢- المُخاطَـــب Reported addressee، وهو الشخصُ الذي كانَ المَنقولُ منه يَتَحَدَّثُ إليهِ، وليسَ ضرورِيّاً أنْ يَكونَ هو نفسه مَن نَقَلَ.

٣- الـــناقل Reporter speaker، وهـــو المـــضطلِع بالـــنقلِ، ويُعَدُّ – في الغالبِ– حلقةً تَصِلُ بينَ المَنقولِ منهُ والمَنقولِ إليه.

٤- المَـــنقول إليه Reporter addressee، وهو الذي يستَقِرُّ عندَهُ ويَؤولُ إليهِ الكلامُ المَنقولُ.

النمَطانِ "قالَ خالدٌ إنَّني مُسافِرٌ" و"قالَ خالدٌ إنَّهُ مُسافِرٌ"

تأدّى بنا القولُ خالِياً إلى أنَّ العربيَّ – فيما يَظْهَرُ– كانَ يوردُ بعدَ فعلِ القـــولِ كلامـــاً كلُّ الألفاظِ فيه مِن ألفاظِ المَنقولِ منْهُ لا الناقل، وإنْ تَصَرَّفَ في بعـــضِ الأحايينِ تَصَرُّفاً سطحِيّاً مَحْدوداً فيما يَنْقُلُ مِن كلام. ولقد استبانَ لَنا أنَّهُ تَـــصَرُّفٌ لا يُخْـــرِجُ الكلامَ مِن دائرةِ النقلِ بالحِكايةِ، ذاكَ أنَّهُ مُنحصِرٌ –على ما أوْرَدَ الـــنحاةُ في بابِ الحِكايةِ– إمّا في تبديلِ مواقعِ بعضِ الألفاظ، أو في تغييرِ علاماتِ الإعراب.

---

١. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيَّة: ص١٨٥.

ويَنبَني على هذا تلقائيًّا أنْ يُقالَ: إنَّك إذا عَزَمْتَ أنْ تنقُلَ قولَ صديقٍ – اسمُهُ خالدٌ– قالَ لك:

(١) سأسافِرُ إلى القاهرة.

إلـــى صديقٍ آخر، شخصٍ ثالثٍ، فإنَّ العربيَّةَ لم تَكُنْ تَستَحِبُّ كثيراً أنْ يُقالَ عندئذٍ:

(٢) * قالَ خالدٌ إنَّه سيُسافِرُ إلى القاهرة.

وذلك أنَّكَ قد أخرَجْتَ الكلامَ عن وجهتِه التي بها صَدَرَ من المَنقولِ منهُ. فخالـــدٌ، الصديقُ الأوَّلُ المنقولُ منه، كانَ يَتَحَدَّثُ عن نفسِه حينَما قالَ: "سأسافِرُ إلى القاهرة"، ولم يَقُل: "هو سيُسافِرُ إلى القاهرة".

فالذي يبدو لي أنَّ النمط (قالَ إنَّهُ) مُحدَثٌ مُطَوَّر، لا نكادُ نعثُرُ عليه في عصورِ العربيَّةِ الأولى، على كثرة انشغالي بالبحث عنه والاهتمام به. أقولُ: إنَّ رَفـــضَ هـــذا التركيبِ المتحَدَّثِ عنه هنا مُقَيَّدٌ – فيما انكشف من الكلامِ الفائتِ – بـــشرطٍ هـــو أنْ يَكونَ الضميرُ المسندُ إليه أو المُتَحَدَّث عنهُ في جملةِ مقولِ القـــول المحكـــيِّ، عائداً إلى المسند إليه لفعلِ القولِ نفسه، أي في العبارةِ القوليَّةِ التـــي تَقَعُ خارجَ الاقتباسِ أو تَسبِقُهُ. فالجملُ المُمَثَّلُ بِها تالياً لم تَكُنْ ممّا كُتِبَ لَهُ الشيوعُ حسبَ الشرطِ المَذكورِ:

(٢أ)*قال خالدٌ "إنَّهُ سيُسافِرُ".(أي:*قالَ خالدٌ: "إنَّ خالداً سيُسافِرُ").

(٢ب)*قالت أسماءُ "إنَّها ستُسافِرُ".(أي:*قالت أسماءُ: "إنَّ أسماءَ ستُسافِرُ").

(٢ج)*قـــالَ الأطـــبّاءُ "إنَّهُـــم سيُـــسافِرون".(أي:*قـــالَ الأطـــبّاءُ: "إنَّ الأطبّاءَ سيُسافِرون").

غيــرَ أنَّ التــراكيبَ عينَها، (٢أ-ج)، تغدو لا شيَةَ فيها إنْ كانَ مرجعُ الــضميرِ فــي (إنَّهُ، إنَّها، إنَّهُمْ) غيرَ عائدٍ إلى: (خالد، أسماء، الأطبّاء) – على التوالي-. فقد يُقالُ صَواباً: (قالَ خالدٌ: "إنَّه سيُسافِرُ إلى القاهرة") أو:(قالَ خالدٌ: "هو سيُسافِرُ إلى القاهرة")، إذا كانَ الذي سيسافر إلى القاهرة شخصاً غير خالد، كــأنْ يكــونَ "بَكراً" – مثلاً-. وفي هذه الحال يمكن أن يُمثِّلَ ("إنَّه سيُسافِرُ إلى القاهــرة") أو ("هو سيُسافِرُ إلى القاهرة") منطوقَ خالدٍ الأصليَّ، فيصبحَ الكلامُ الذي بَعْدَ فِعْلِ القولِ – أي جملة مَقولِ القول- كلاماً محكيًّا حكايةً.

ويمكنُ تجليةُ الأمرِ أكثرَ بالآتي: إذا كانَ ثَمَّ شخصانِ يتكلمانِ عن بكرٍ، كــأنْ يكــونا أمجــد وعمر، فسألَ عمرُ أمجد – وكانَ أمجد قد استقى مِن خالدٍ معلوماتٍ عن بكرٍ-:

عمر: ما أخبارُ بكرٍ، يا أمجد؟

أمجد: **قالَ خالدٌ: "إنَّهُ سيتزوَّجُ هنداً الشهرَ القادمَ".**

وفي ضَوءِ هذا السياق تُرى الجملُ الآتيةُ صحيحةً:

(٢أأ) قال خالدٌ: "إنَّهُ سيُسافِرُ". (أي: قالَ خالدٌ: "إنَّ بكراً سيُسافِرُ").

(٢ب ب) قالت أسماءُ: "إنَّها ستُسافِرُ". (أي: قالت أسماءُ: "إنَّ مريم ستُسافِرُ").

(٢ج ج) قــالَ الأطــبّاءُ:"إنَّهُــم سيُــسافِرون". (أي: قــالَ الأطبّاءُ "إنَّ الطلابَ سيُسافِرون").

وإلى هذا النظرِ تنتمي النصوص الآتيةُ:

(٣) أ. ﴿قالَ: إنَّهُ يَقولُ إنَّها بَقَرَةٌ لا فارِضٌ ولا بِكرٌ عَوانٌ بينَ ذلكَ﴾[١].

---

١. البقرة ٢: ٦٨.

والتقدير: قالَ موسى: "إنَّ اللهَ يقولُ: "إنَّ البقرة بقرة لا فارضٌ ولا بكر"".

ب. ﴿قالَ: إنَّهُ يَقولُ: إنَّها بَقَرَةٌ صَفْراءُ فاقِعٌ لونُها تَسُرُّ الناظِرينَ﴾ (١).

ج. ﴿قالَ: إنَّهُ يَقولُ: إنَّها بَقَرَةٌ لا ذَلولٌ تُثيرُ الأَرْضَ ولا تَسْقي الحَرْثَ﴾ (٢).

د. ﴿قالت: هو من عندِ اللهِ﴾ (٣). أي: قالتْ مريم:"الرزق من عند الله".

هـ. "...فإنّي سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ – صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ– يَقولُ: إذا التقى المسلمان بسَيْفَيْهما فالقاتل والمَقتولُ في النار. فقُلْتُ: يا رَسولَ اللهِ هذا القاتــل، فما بالُ المَقتول؟ **قالَ: إنَّهُ كانَ حريصاً** على قتلِ صاحبِهِ"(٤).

أي: "قالَ الرسولُ: إنَّ المَقتولَ كانَ حَريصاً على قتلِ صاحبِهِ".

أريــدُ لأبــيِّنَ أنَّ التركيبَ (قالَ خالدٌ إنَّهُ)، الذي يَكونُ فيهِ ضميرُ الغيبة المُتَّــصِل راجعــاً إلى القائلِ نفسِه، لم يَكُنْ شائعاً في عربيَّةِ التراثِ شيوعَهُ في العــربيَّةِ الفــصحى المُعاصِرة. وعلى كثرةِ التنقيبِ والتقليبِ فإنَّ شواهدَهُ تَظَلُّ عزيزةَ المَطْلَبِ.

بــيدَ أنَّ اللغــةَ – فــي عصورٍ لاحقةٍ– قد عَكَسَت الأَمْرَ فيما أحسب، فــشرَعَت تَطَّرِحُ النمطَ (قالَ خالدٌ إنَّني)، الذي هو على إيقاعِ "قالَ إنّي عَبْدُ اللهِ"، فــيما أَخَذَت تُذيعُ النمطَ الآخَرَ (قالَ خالدٌ إنَّهُ). وتفسيراً لهذا أقولُ: إنَّ التركيبَ (قــالَ خالدٌ إنَّني) قد يُفضي إلى إشكالٍ حقيقيٍّ إنْ هو ضَرَبَ المستوى الشفاهيَّ من اللغة. فإذا نَقَلَ "بلالٌ" مقالةَ قالَها "هاشمٌ" مَنسوجةً على إيقاعِ (قالَ خالدٌ إنَّني) أو "قالَ إنّي عَبْدُ اللهِ"، إلى طَرَفٍ ثالثٍ هو "عدنانُ"، كأنْ تَكونَ: "قالَ هاشم إنَّني

---

١. البقرة ٢: ٦٩.

٢. البقرة ٢: ٧١.

٣. آل عمران ٣: ٣٧.

٤ . صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينَهُما.

سأسافرُ إلى القاهرة"، فإنَّ هذا المَقولَ المَنقولَ ينطوي على مشكل دلاليٍّ خَطير، يَمْـثُلُ فـي اللبسِ أو الغموضِ الذي قد يُنبئُ بِهِ التركيبُ. ذلك أنَّ المَنقولَ إليه (عدنان) سوفَ يَتَرَدَّدُ بين فَهمين، تَتَمَلَّكُهُ الحيرةُ في إحالةِ ضميرِ المتكلِّمِ المفرد (إنَّني سأسافرُ) في مقولِ القول: أيَتَّجِهُ بِهِ إلى المنقولِ منهُ (هاشم)، أم إلى الناقل (بـلال)؟ هذا تحديداً هو موطنُ الإشكالِ الذي أَظُنُّ أَنَّهُ حَدا باللغةِ إلى أنْ تَرفعَ هذا التركيبَ من الاستعمالِ الشفاهيِّ للغة، ثُمَّ عَمَّمَت الأمرَ وطَرَدَتْهُ لِيَنْسَرِبَ من بعدِها إلى اللغةِ المَكتوبة.

ولا شَكَّ أَنَّ بدايةَ التحوُّلِ عن النمطِ (قالَ خالدٌ إنَّني)، ومُحاولةَ اطِّراحِهِ قـد أَصـابَتا -أوَّلَ ما أَصابَتا- المستوى اللغويَّ الشفاهيَّ على نحوٍ خاصٍّ، في مَراحلَ لغويَّةٍ تاليةٍ منها عربيَّتُنا المُعاصِرَةُ بطبيعةِ الحال، ذلك أَنَّ المُشافَهَةَ هيَ الأصلُ في الكلامِ وفي نقلِهِ، حكايةً وإخباراً.

من ائتلافِ الكلامَيْنِ واختلافِهما

يَذْكُـرُ Charles N. Li بِـأَنَّ الكلامَ المَحكيَّ يأتلِفُ مع الكلامِ المَنقولِ إخـباراً في أمور، ويختلِفُ معهُ في أمورٍ أخرى[1]. تأمَّل المثالينِ الآتيينِ اللذينِ يُشيرُ أولُهُما إلى المَحكيِّ، فيما يُوضِّحُ الثاني الكلامَ الإخباريَّ:

١- قالَ خالدٌ: "أنا مُتْعَبٌ".

٢- قالَ خالد إنَّهُ مُتْعَبٌ[2].

فمِـن أوجُـهِ الاتفـاقِ بينَ (١) و(٢) أَنَّ كلاً منهما يحوي الفعلَ نفسَهُ: (قـالَ)، مـع مسندٍ إليهِ واحدٍ هو: (خالد). كما أَنَّ كلتا الجملتين تشتَمِلُ، بشكلٍ

---

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.29.

٢. علـى اعتِـبارِ مـا آلت إليه الحال في العربيَّة من تطوير فعلِ القولِ وقبولِ أنْ يكونَ مُفصحاً عن الكلامِ المَنقولِ بوساطةِ الإخبارِ.

واضـــح، علـــى جملةٍ مُدْمَجةٍ أو تابعةٍ أو ثانويَّةٍ أو صُغْرى، ترمزُ إلى محتوى الحـــدثِ القوليِّ (مقول القول). ورغمَ أنَّ الجملتينِ المُدْمَجَتينِ مختلفتانِ في البنيةِ الـــشكليَّةِ: (أنا مُتعَب ، إنَّه مُتعَب) ، إلا أنَّهما تنقلانِ الرسالةَ اللغويَّةَ ذاتها، دونَ شكٍّ. وأجْلَ هذا، فإنَّ النظرَ الأوليَّ في نقاطِ الائتلافِ هذه قد يَضطرُّ المرءَ إلى أنْ يُقرِّرَ أمرَ وجودِ طائفةٍ من العمليّاتِ التحويليَّةِ الاختياريَّةِ التي أفضَتْ إلى أن تُـــشتقَّ البنـــيةُ (٢) -بنـــيةُ الكلامِ المنقولِ إخباراً -من البنيةِ (١) - بنيةِ الكلامِ المنقولِ حكايةً-.

غيـــرَ أنَّ الاختلافاتِ بينَ (١) و(٢)، من وجهةٍ أخرى، متعدِّدةٌ. وأكثرُ هـــذه الاخـــتلافاتِ وضوحاً هي تلك التي ترتدُّ إلى المستوى التركيبيِّ من اللغةِ. أولاً: الـــضميرانِ في (١) و(٢) مختلفانِ (أنا، هو). ثانياً: ينطوي التركيبُ في (٢) - دونَ (١)- علـــى الأداة (إنَّ)، التـــي أنظُـــرُ إلـــيها على أنَّها ههنا أداةٌ مُتخصِّصَةٌ في إدماجِ نصِّ الكلامِ المنقولِ، سواء أكانَ مَحكِيّاً أم مُخْبَراً بِهِ.

غيرَ أنَّ العربيَّةَ - فيما أحسب- تتجوَّزُ في استعْمالِ الأداةِ المُدمجةِ (إنَّ) فـــي صَدْرِ **الكلامِ المحكيِّ حكايةً بوساطةِ فعلِ القولِ (قالَ)**: فهيَ تورِدُها تارةً، وتـــارةً لا تفعل. ومن هُنا وَجَدْنا الحَقَّ - تَقدَّسَ- يَنقُلُ لَنا قولاً لإبليسَ - عياذاً بـــاللهِ منه- دونَ (إنَّ): ﴿**قالَ: أنا** خيرٌ منهُ﴾[١]، و:﴿ **قالت: هو** من عند الله﴾[٢]، و: ﴿**فقالَ** أنا ربُّكُمُ الأعلى﴾[٣]. في حينِ إنَّهُ - جلَّ وعلا- قد أثْبَتَ (إنَّ) في أوَّلِ مَقولِ القولِ الذي نَقَلَهُ عن عيسى ابنِ مريمَ - عليهما الصلاةُ والسلامُ- وهو في

---

١. الأعراف ٧ : ١٢.

٢. آل عمران ٣: ٣٧.

٣. النازعات ٧٩ : ٢٣.

المهد: ﴿قالَ إنّي عَبْدُ اللهِ﴾[1]. ولذلك يُمكِنُ أن تأتيَ الجملةُ الأولى السابقةُ هكذا: (قالَ خالدٌ: "إنّني مُتْعَب").

وقـد يَكونُ أنْ **يأتيَ فعلُ القولِ (قالَ) لنقلِ الكلامِ إخباراً لا حكايةً**، كما مَثّلْـنا سابقاً بـ(قالَ خالدٌ إنّهُ)، شرطَ عودةِ الضميرِ على خالدٍ نفسِه. أقولُ: إنَّ اللغـةَ – فيما يتبدّى لخاطري– لا تُجيزُ في هذه الحالِ إيرادَ هذا التركيبِ دونَ الأداةِ، فلا نجدُها تَقولُ: (قالَ خالدٌ هو) بعَوْدَةِ الضميرِ على خالدٍ.

أمّـا في حالِ نُقِلَ الكلامُ بوساطةِ أيِّ فعلٍ آخرَ غيرِ (قالَ)، مثل: (أخْبَرَ، أعْلَـمَ، ذكَـرَ، حَدَّثَ، نادى...)، فإنَّ اللغةَ العربيَّةَ تتشدَّدُ كذلك، فلا تورِدُ الكلامَ المَقـولَ المَنقولَ عندئذٍ – في حُدودِ ما رَصَدتُ– إلا وفي أولِه (إنَّ) أو (أنَّ) أو (أنْ). وذلـك بحـيثُ تَكونُ الأداةُ فاصِلَةً بينَ فعلِ القولِ الذي هو مِن غيرِ لفظِ (قالَ)، وجملةِ الكلامِ المنقولِ.

والجديـرُ ذكـرُهُ أنَّ بعضَ هذه الأفعالِ، التي تَدُلُّ على معنى القولِ من دونِ لفظِـه، قـد تُساقُ بغيةَ نقلِ الكلامِ نقلاً بالحكايةِ. فهذه الوظيفةُ ليسَت حكراً على (قالَ) وحدَهُ. فالفعلُ نادى – مَثَلاً– قد يَرِدُ في الكتابِ العزيزِ لغرضِ النقلِ الحرفيِّ اللفظيِّ للكلامِ، كما في: ﴿**فنادَتْهُ الملائكةُ** وهو قائمٌ يُصلّي في المحْرابِ أنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بيَحْيى﴾[2]. وكذلك الفعل (أوحى): ﴿**فَأَوْحى** إلَيْهِمْ أنْ سَبِّحوا بُكْرَةً وعَشِيًّا﴾[3]، و﴿إذْ **يوحي** ربُّكَ إلى الملائكةِ أنّي معَكُم فَثَبِّتوا الذينَ آمَنوا﴾[4].

---

١. مريم ١٩ : ٣٠.

٢. آل عمران ٣ : ٣٩.

٣. مريم ١٩ : ١١.

٤. الأنفال ٨ : ١٢.

وإذا قارنّا ما سبقَ بما هو ماثلٌ في اللغةِ الإنجليزيَّةِ، وَجَدْنا الأداةَ المتمِّمةَ أو المُدمجةَ فيها، وهي (that)، قد تلحقُ الكلامَ غيرَ المَحكيِّ حسبُ. وهذا الصنيعُ يَختلفُ عمّا هو ماثلٌ في العربيَّةِ مع فعلِ الحدثِ القوليِّ: (قالَ)، إذ تُبيحُ قوانينُ الكَلِمِ العربيِّ أنْ تقعَ (إنَّ) في نوعي الكلام، على حدٍّ سواء، بعدَ الفعل (قالَ). غيرَ أنّني أُقدِّرُ أنَّ العربيَّةَ قد طَوَّرَت ما يمكِنُنا عدُّهُ خاصّاً بالكلامِ المَنقولِ إخباراً، وهو قولُهُم: (قالَ بأنَّ).

وبالنظرِ إلى المستوى الدلاليّ فإنَّ (Partee) قد لاحَظَ أنَّ التركيبَ الظاهريَّ أو الصيغةَ الشكليَّةَ للاقتباس (الحكاية)، إنّما هو جزءٌ من المعنى الكليِّ للجملةِ[1]. ولذلك فإنّنا إنْ قبلنا كونَ (٣) و(٤) مترادفتيْنِ:

(٣) قالَ محمودٌ بأنَّ النظريَّةَ كانت خاطئة.

(٤) قالَ محمودٌ بأنَّ النظريَّةَ لم تَكُنْ صحيحة.

فإنّنا لا نستطيعُ التسويةَ بينَ (٥) و(٦):

(٥) قالَ محمودٌ: "النظريَّةُ خاطئة".

(٦) قالَ محمودٌ: "النظريَّةُ ليست صحيحة".

بعبارةٍ أخرى: إذا كانت جملةُ "النظريَّةُ خاطئة" مساويةً جملةَ "النظريَّةُ ليست صحيحة"، فإنّهما في الوقتِ نفسِهِ تمثلانِ منطوقين مختلفين. ترمز كلّ جملةٍ من الجملتين (٥) و(٦) إلى منطوقٍ مغايرٍ لمحمود، ولأجل ذلك ليس

---

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.29-30.

بمكنتنا أنْ ننظرَ إليهما بصفتِهما مترادفتين. وهذا هو الذي أفضى ببعضِ الباحثينَ الغربيّينَ إلى أنْ يرفضَ الرأيَ القائلَ بِأنَّ الكلامَ المَنقولَ إخباراً مُشتقٌ من الكلامِ المحكيِّ اشتقاقاً تحويليّاً[1].

مِن قواعدِ نقلِ الكلامِ: التضمير[2] في الحكاية

القاعدة الأولى:

نجدُ في بعضِ مُقرَّراتِ اللسانيّينَ الغربيّينَ أنَّ من النحوِ الكونيِّ **ألا يكونَ مَرجعُ ضميرِ الغيبةِ الحالِّ في الاقتباس المحكيِّ أيّاً من المتكلمِ المنقولِ منه الكلامُ reported speaker، أو المخاطَب (المُرسَلِ إليه) reported addressee**، المذكورَين في العبارةِ القوليَّةِ التي خارجَ الاقتباس[3]. أنعِم النظرَ فيما يأتي:

(٤) قالَ حسامٌ لموسى: "هو كانَ مريضاً".

(٥) قالَ حسامٌ لسلمى: "لؤيّ قالَ لزينبَ إنَّه يُحبُّها".

(٦) قالَ سعدٌ لفاطمةَ عن أحمدَ: "لقد كانَ مريضاً".

في الجملة (٤)، ضمير الغيبة (هو) الذي في الاقتباس لا يمكن أن يرتدَّ إلى أيٍّ من المذكورَيْن خارجَ الاقتباس: (حسام) أو (موسى)، وهما طبعاً يُمثّلان

---

١. انظر: Ibid: p.30.

٢. أعني بهذا المصطلح: "تحويل الاسم إلى ضمير". وقد فررتُ من مصطلح (الإضمار) إلى (التضمير)، لما يَدُلُّ عليه الأوَّلُ عند بعض العلماء والباحثين من معنى لصيق بالحذف. فسيبويه -مثلاً- يَستعملُ الإضمار "بمعنى الحذف والاستتار في الأفعال، والجُمَل، والمبتدأ والخبر، واسم كانَ، وفاعلها تامّة، واسم لا النافية للجنس، وضمير الشأن بعد أن" (محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربيَّة: ص ١٢- ١٣).

٣. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.31.

المستكلِّمَ المنقولَ منه والمُخاطَبَ الرئيسَ المُرسَلَ إليه – على الترتيب– . تَحْوي الجملةُ (٥) اقتباساً إخبارياً مُدمَجاً في اقتباس مَحكيٍّ. وههنا، كذلك، ليسَ يمكنُ أنْ تكونَ إحالةُ ضميرِ الغيبةِ (ـه) الذي في (٥) إلى (حسام) – المنقولِ منه– ، أو (سلمى) – المرسَل إليها– . وفي (٦)، مع أنَّ ضميرَ الغيبةِ المفردَ المذكَّرَ الذي تشتملُ عليه جملةُ مَقولِ القولِ (الاقتباسِ المحكيِّ) عائدٌ إلى أحمدَ المذكورِ في العبارةِ القوليَّةِ التي تسبقُ الاقتباسَ مباشرةً، إلا أنَّ هذا العَوْدَ لم يَطَلْ المنقولَ منه ولا المُخاطَبَ الرئيسَ.

القاعدة الثانية:

ومن القواعد الرئيسة الأخرى أنَّ **ضميري التكلمِ والخطابِ اللذيْنِ في الاقتباسِ المَحكيِّ يومئان على التوالي إلى المتكلِّمِ المنقولِ منه الكلامُ reported speaker والمخاطَبِ الرئيسِ reported addressee المذكورَيْنِ في العبارةِ التي خارجَ الاقتباسِ مباشرةً**[1]. وما يَلي يُوضّحُ هذه القاعدةَ:

(٧) قالَ وائل لهند: "أنا أحبُّكِ".

(٨) قالَ وائل لهند إنَّ غسّان قالَ لليلى: "أنا أحبُّكِ".

يُبيِّنُ هذان المثالان، بشكل واضح، أنَّ مرجعي ضميري التكلم (أنا) والخطاب (كِ) اللذين يتموقعان في الاقتباس، إنَّما هما محكومانِ للمتكلمِ المنقولِ منْهُ الكلامُ والمُرسَلِ إليه (المخاطَب) – بهذا الترتيب– المذكورَيْنِ قبلَ جملةِ الاقتباسِ مباشرة. وأجلَ هذا فإنَّ (أنا) الذي في (٧) راجعٌ إلى (وائل)، في حين أنَّ كافَ المخاطَبةِ المؤنَّثة (كِ) تعودُ إلى هند. غيرَ أنَّ مرجع الضمير (أنا)

---

١. انظر: ibid, p.30-31.

المذكـــور في (٨) لن يكونَ هو مرجع (أنا) في (٧). فـــ(أنا) في (٨) يُشيرُ إلى أقرب مرجعٍ اسميّ مذكَّر متَّصِل بالاقتباس، ولن يكونَ إلا "غسّان". وأمّا (كِ) في (٨) فهي قطعاً ترتدُّ إلى أقرب مرجع اسميّ ملاصق للاقتباس، فنجده "ليلى".

من قواعدِ نقلِ الكلامِ: التضمير في الإخبار

إنَّ القاعدتـــيْنِ المتقدِّمتيْنِ منطبقتانِ على نوعِ الكلامِ المحكيِّ دونَ غيرِه، وتُساقُ قاعدةٌ أخرى تتَعلَّقُ بالتضميرِ فيما نُقِلَ من كلامٍ نقلاً مُتَصرَّفاً فيه، هي:

إنَّ ضـــميري المـــتكلِّم والمخاطَـــب الحالَّيْنِ في الاقتباس غيرِ المَحكيِّ (الإخـــباريّ) إمّـــا أنْ يعـــودا إلـــى الناقل والمنقول إليه، أو إلى المنقولِ منه والمخاطَـــب (المُرسَل إليه) في حال كانَ الكلامُ الإخباريُّ – أيْ غيرُ المحكيِّ– مُدمجاً في طيِّ كلامٍ آخرَ مَحكيٍّ[1].

اقـــرأ الأمـــثلةَ الموالية لتختبرَ استراتيجيّاتِ التضميرِ في الكلامِ المنقولِ بتصرُّف:

(٩) أخبرَ حسّان مريمَ بأنَّني أحبُّكِ.

(١٠) قالَ حسّان لمريمَ:" لؤيّ أخبرَ زينب بأنَّني أحبُّكِ".

(١١) لقد أخبرْتَني بأنَّني أخذتُكَ معي إلى القاهرة العامَ الماضي.

في (٩) يعودُ ضميرُ المتكلمِ (الياء) في الاقتباسِ الإخباريِّ غيرِ المَحكيِّ إلـــى الـــناقل، فيما يعودُ ضميرُ المخاطبةِ إلى المنقولِ إليها، وهما بالطبعِ غيرُ مَذكـــورَيْن. أمّـــا في (١٠) فإنَّ الضميرينِ – كما لا يَخفى– واقعانِ في اقتباسٍ مَنقولٍ إخباراً مُدمَجٍ في اقتباسٍ محكيٍّ، وبسببٍ مِنْ ذلكم فإنَّ المرجعَ لكلِّ ضميرٍ سيكونُ على التوالي: المنقول منه الاقتباس وهو حَسّان، والمُرسَل إليها الاقتباس

---

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.31.

وهي مَريَم. ويُظهِرُ المثالُ (١١) أنَّ العبارةَ التي تحوي الفعلَ القوليَّ (أيْ: عبارة "لقد أخبرْتَني") إنْ هي انطوتْ على ضميري التكلمِ والخطابِ العائدَيْنِ إلى الناقلِ والمُرسَـلِ إلـيه – بالترتيب– ، فإنَّ هذينِ الضميرَيْنِ لهما المَرْجِعانِ الاسميّانِ نفساهما بنفس الترتيبِ في الاقتباسِ المنقولِ إخباراً.

وثمَّةَ قاعدةٌ ثانيةٌ تَعودُ إلى ضميرِ الغيبةِ في الكلامِ الإخباريِّ، تَنُصُّ على أنَّ هـذا الـضميرَ يتبعُ قواعدَ التضميرِ العامَّةَ في اللغة[١]، لا يَختلِفُ عنها في شيء.

القضيَّةُ الثانيةُ: مَدخولُ اللامِ بينَ كونِهِ مَقولاً لَهُ وكونِهِ مَقولاً عنهُ في التنزيلِ العزيزِ

قالَ لـِ + مَقول "لَهُ"

تَـشيعُ فـي العربيَّةِ بنيةٌ قوليَّةٌ يُمْكِنُ التمثيلُ لها أو التعبيرُ عنها بالآتي: (قـالَ+طَرَف١+لـِ+طَرَف٢+مَقول). وقد يُظَنُّ سَريعاً أنَّ هذه البنيةَ إنَّما تَعْني، بِبَـساطَة، تَـوَجُّهَ القولِ مِن الطَّرَفِ الأوَّلِ الذي هو القائل، إلى الطرَفِ الثاني المقَـولِ لَـهُ. ولكنَّ مَسْعانا في هذا المقامِ أن نمتحِنَ صِحَّةَ هذا الظنِّ، مِن خلالِ الإجابةِ عن السؤالَيْنِ:

أوَّلاً– هل صَحيحٌ أنَّ هذه البنيةَ مُفْصِحَةٌ، دائماً، عن قائلٍ ومَقولٍ ومَقولٍ لَه؟ أو هـل هـيَ مُعْرِبَةٌ، بِالضَّرورةِ، عن تَوَجُّهِ القولِ مِن الطرفِ الأوَّلِ، وهو القائلُ الذي يَقَعُ قَبْلَ اللام، إلى الطرفِ الثاني، وهو الاسمُ الذي يُمَثِّلُ مَجرورَ اللامِ؟.

---

١. Charles N. Li, Direct speech and indirect speech: p.32.

ثانـــياً- وإذا صَحَّ مَجيئُها كذلك، فهل يَكونُ القولُ المُوَجَّهُ من الطرفِ الأوَّلِ إلى الطَّـــرَفِ الثاني، قَوْلاً مَحكِيّاً حسبُ؟ ألا يُمْكِنُهُ أَنْ يَكونَ في بعضِ الأحيانِ غيرَ مَحكِيٍّ؟ وهل مَيْزُ القولِ المَحكِيِّ حينذاك من غيرِهِ أمرٌ سهلٌ دائماً؟.

ولَعَـــلَّ الأكثَرَ في البنيةِ (قالَ+طَرَف١+لِـ+طَرَف٢+مَقول)، ناهيكَ عن الأصـــلِ فيها، أَنْ تَكونَ مُشْتَمِلَةً عَلى المَعهودِ من عناصرِ القول: القائلِ والمَقول والمَقولِ لَهُ. والمُعَوَّلُ عَلَيْهِ في إثباتِ هذا، ودَحضِ ما دونَهُ، هو مَقولُ القول. فقد يَحْـــوي المَقولُ عناصرَ لغويَّةً، تَجْعَلُ القولَ بتَوَجُّهِ الكلامِ من الطرفِ الأوَّلِ إلى الطـــرَفِ الثاني حَتْمِيَّةً لا تَقْبَلُ شَكّاً. وهذا مِثْلُ ثلاثِ الآياتِ الآتياتِ المُتَواليات: ﴿...يَقـــولُ الـــذينَ اسْتُضْعِفوا لِلَّذينَ اسْتَكْبَروا لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنّا مُؤْمِنين. قالَ الذينَ اســـتَكْبَروا لِلَّـــذينَ اسْتُضْعِفوا أَنَحْنُ صَدَدْناكُمْ عَنِ الهُدى بَعْدَ إِذْ جاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْـــرِمينَ. وقـــالَ الـــذينَ اسْتُـــضْعِفوا لِلَّذينَ اسْتَكْبَروا بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهارِ إِذْ تَأْمُرونَنا أَنْ نَكْفُرَ بِاللهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْداداً...﴾[1].

فهـــذه الجُمَـــلُ القولـــيَّةُ الثلاثُ لا شَكَّ أَنَّها جميعَها تَضُمُّ القائلَ والمَقولَ والمَقولَ لَهُ. ويَتَراوَحُ القائلُ والمَقولُ لَهُ بينَ أَنْ يَكونَ أَحدُهُما "الذينَ اسْتُضْعِفوا" فيما يَكونُ الآخَرُ "الذينَ استَكْبَروا"، والعكس بالعكس. والذي جَعَلَ الأمْرَ مَقْطوعاً بِـــهِ إِنَّما هو تَركيبُ المَقولِ كما أَشَرْنا، من خلالِ اشتمالِهِ عَلى ضميرِ الخطابِ العائـــدِ للمَقولِ لَهُ بطبيعةِ الحالِ، في مُقابِلِ ضميرِ التَّكَلُّمِ العائدِ للقائلِ: "لَوْلا أَنْتُمْ **لَكُـــنّا** مُؤْمِنـــين"/"**أَنَحْنُ** صَدَدْناكُمْ عَنِ الهُدى بَعْدَ إِذْ جاءَكُمْ بَلْ **كُنْتُمْ** مُجْرِمينَ"/"بَلْ مَكْـــرُ اللَّيلِ وَالنَّهارِ إِذْ تَأْمُرونَـــنا أَنْ **نَكْفُرَ** بِاللهِ". وتنبئُ هذه الضمائرُ، من وجهةٍ ثانـــيةٍ، عـــن أَنَّ ربَّـــنا يَـــنقُلُ لَنا قولَ المُستضعَفينَ والمُستكبِرينَ بصيغةِ الكلامِ المَحكِيِّ، كما هو مُتَجَلٍّ.

---

١. سبأ ٣٤: ٣١ - ٣٣.

ونَظائرُ هذا النَّمَطِ في القرآنِ كَثيرَةٌ، والتعَرُّفُ على ما يَنتَمي إليهِ سهلٌ. كمـــا أَنَّهُ مَحْكومٌ عَلى اللامِ الواقعَةِ فيهِ مَوْقعاً بَيْنِيّاً يَفْصِلُ القائلَ عن المَقولِ لَهُ، بأَنَّها لامُ المُشافَهَةِ والتبليغ[1]، لأَنَّ ثَمَّةَ طَرَفاً مَقصوداً بالقولِ يُبَلَّغُهُ ويَتَلَقّاهُ. وممّا قد يُعينُ على الاهتداءِ إلى هذا النَّمَطِ، إضافَةً إلى ما سَبَقَ ذِكْرُهُ من أَمرِ ضَمائرِ الـــتكلُّمِ والخطـــاب، صيغةُ فِعْلِ الأَمرِ. فحُضورُها في بنيةِ المَقولِ تُرْشِدُ إلى أَنَّهُ مَقـــولٌ مَنقولٌ حكايةً، وأَنَّ المُرْتَبِطَ باللامِ إنْ هُوَ إلا مَقول له. وهذا عينُ الوارِدِ في الآيَتَيْنِ: ﴿وقالَ الذينَ كَفَروا للذينَ آمَنوا **اتَّبِعوا سَبيلَنا**﴾[2]، و﴿وَقالَ الذينَ في الـــنارِ لِخَـــزَنَةِ جَهَنَّمَ **ادْعوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنّا** يَوْماً مِنَ العَذابِ﴾[3]. وقد يَجْمُلُ أَنْ نُعـــيدَ التمثـــيلَ لهـــذهِ البنـــيةِ القولـــيَّةِ بالآتي: (قالَ+القائِل+لام التبليغ+المَقول لَهُ+المَقول).

قالَ لـــ + مَقول "عَنْهُ"

ولا يَنْحو الأمرُ النحوَ نفسَهُ حينَما نُوَجِّهُ الأنظارَ صَوْبَ طائفَةٍ أخرى من الآيـــات. فقـــد يَعـــرِضُ لَكَ أَنْ يَكونَ تركيبٌ ما حائزاً البنيةَ الشكليَّةَ ذاتَها، أيْ: (قـــالَ+طَرَف١+لـــ+طَرَف٢+مَقول)، ولكنْ من غَيْرِ أَنْ يَكونَ الطرفُ الثاني أو المَجـــرورُ باللامِ مَقولاً "لَه"، بل يَغْدو مَقولاً "عَنه". ولا يُقالُ إذْ ذاكَ إنَّ اللامَ فيهِ هـــي لامُ المُشافَهَةِ والتبليغ، إنَّما هيَ المُوافِقَةُ "عَنْ" معنىً وعَمَلاً، أو لامُ أَجْلَ – كمـــا يَقولُ النحاةُ والمُفَسِّرونَ- . وأجلَ ذلك، لقد يَجوزُ أَنْ نُعَبِّرَ عن هذهِ البنيةِ القولـــيَّةِ الثانيةِ، التي لا تَكونُ لامُهُ للتبليغِ، بالآتي: (قالَ+القائِل+ اللام المُساوية "عن" +المَقول عنه+المَقول).

---

١. وهـــي الجـــارَّة لاســـم الـــسامع لقـــولٍ أو ما في معناه. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٢٨١. و: الموزعيّ، مصابيح المغاني في حروف المعاني: ص٣٧٥.

٢. العنكبوت ٢٩: ١٢.

٣. غافر ٤٠ : ٤٩.

ورَوْزُ الـلامِ التـي تَكونُ مُوافِقَةً (عن)، أو رَوْزُ ما تَبدهُهُ اللامُ، إنَّما يَكـونُ مُتَأتِّـياً مِـن طريقِ مَقولِ القول، حسبَ طبيعتِهِ البنائيَّةِ، أو مِن الطبيعةِ الموضوعيَّةِ التي لِمَدخولِ اللام.

القولُ بالمَقولِ عنه طبقاً لتركيبِ المَقولِ

١- ولكـنْ، لا يُـسلَّمُ كَوْنُ المَذْكورِ بَعْدَ اللامِ مَقولاً عَنْهُ، إلى أنْ يَكونَ المَقولُ لَهُ غائباً عن الكلامِ على سبيلِ الحَتْمِ والاقتِضاء. فنحنُ واجِدونَ مَثَلاً أنَّ النظـرةَ العجلى إلى قولِهِ -تَعالَتْ صِفاتُهُ- : ﴿...حَتّى إذا ادّارَكوا فيها جميعاً قالَتْ أُخراهُم **لأولاهُمْ**[1]...﴾، قد تُفضي إلى القولِ بِأنَّ (أولاهُم) مَنقولٌ لَهُ. وهذا غيـرُ صَـحيحٍ باستِكْمالِ القراءَةِ، لأنَّ المَنقولَ لَهُ مُفصَحٌ عَنْهُ تالِياً عَبْرَ أسلوبِ النِّداء (رَبَّنا)، الذي بِهِ يُستَفْتَحُ مَقولُ القولِ: "...حَتّى إذا ادّارَكوا فيها جميعاً قالَتْ أُخراهُم لأولاهُمْ: رَبَّنا...". ثُمَّ إذا أكْمَلْنا قراءَةَ المَقول، استَيْقَنّا أنَّ (أولاهُم) ليسَ إلا مَقـولاً عَـنْهُ أو مُتَحَدَّثاً عَنْهُ: ﴿...حَتّى إذا ادّارَكوا فيها جميعاً قالَتْ أُخراهُم لأولاهُـمْ: رَبَّـنا، **هؤلاءِ أضَلّونا فآتِهِمْ** عَذاباً ضِعْفاً مِنَ النّارِ...﴾[2]، والقاضي بذلك حديثُ أخراهُم عن أولاهُم بصيغةِ الغيبة: "هؤلاء أضَلّونا فآتِهِم".

ومِن ثَمَّ يَتَوَضَّحُ أنَّ اللامَ في (لأولاهُم) بمعنى (عن)، أي: قالت أخراهُم عـن أولاهم أو في حقِّهِم وشأنِهِم. والمُفَسِّرونَ على التمسُّكِ بِأنَّها لامُ أجْلَ، قالَ

---

١. "قالت أخراهُم لأولاهم" فيه ثلاثة أقوال: "أحدها: آخر أمة لأوّل أمة، قاله ابن عباس. والثاني: آخر أهل الزمان لأولهم الذين شرعوا لهم ذلك الدين، قاله السديّ. والثالث: آخرهم دخولا إلى النار وهم الأتباع، لأولهم دخولا وهم القادة، قاله مقاتل" (ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: ٣ / ١٣٣).

٢. الأعراف ٧ : ٣٨.

الـــرازي: "اللام في قوله: (لأُخْراهُمْ)[1] لام أجْلَ، والمَعْنى: لأجْلِهِمْ ولإضْلالِهِم إيّـــاهُمْ. (قالوا ربَّنا هؤلاءِ أضَلّونا) وليسَ المُرادُ أنَّهُم ذَكَروا هذا القولَ لأولاهُمْ، لأنَّهُمْ ما خاطَبوا أولاهُمْ، وإنَّما خاطَبوا اللهَ – تَعالى– بِهذا الكَلامِ"[2].

وقـــد تَبْدو الآيةُ التي تَتْبَعُ هذه الآيةَ أنَّها مَعَها على وِفاق، إلا أنَّ الحَقيقةَ أنَّهُمـــا من ناحيَةِ طبيعةِ اللامِ ومَدخولِها على أتَمِّ الافتِراق. إذْ تَعودُ الآيةُ الثانيَةُ التالـــيَةُ إلـــى بنـــيةِ القولِ الأولى، التي تَسْتَعْلي اللامُ فيها لاماً للتبليغ، ويَظْهَرُ مَدْخـــولُها بوَصفِهِ مَقولاً لَهُ، وذلكَ بسببٍ من طبيعةِ الضمائرِ التي يَحْويها مَقولُ القَـــوْلِ. الحـــظ: ﴿...حَتّى إذا ادّارَكوا فيها جميعاً قالَتْ أُخراهُم لأولاهُمْ: ربَّنا، هـــؤلاءِ أضَلّونا فآتِهِمْ عَذاباً ضِعْفاً منَ النّارِ قالَ: لِكُلٍّ ضِعْفٌ ولَكِنْ لا تَعْلَمونَ. **وَقالَـــتْ أولاهُـــمْ لأُخْراهُمْ**: فَما كانَ **لَكُمْ عَلَيْنا** من فَضْلٍ فَذوقوا العَذابَ بِما كُنْتُمْ تَكْسِبونَ﴾[3].

ويَـــتَقَدَّرُ لي أنَّ الطائفةَ الأخيرةَ لَمّا كانَت قد بَدَأَت الموقفَ بالابتِدارِ إلى اتِّهـــامِ الطائفـــةِ الأولى بأنَّها المُتَسَبِّبَةُ في إضلالِهِم، مُتَوَجِّهَةً بالقَولِ المَحكيِّ إلى المَولى – تَنَزَّهَت أسماؤُهُ– ، انْدَفَعَت الأولى –المُتَّهَمَةُ بالإضلالِ– إلى مُحاجَجَةِ الطائفةِ الأخيرةِ – المُتَّهِمَةِ إيّاها بالإضلالِ– بتَوجيهِ الكلامِ لَها، لدحضِ تَميُّزِها عنها، وإثباتِ المشاركةِ في العذاب. **وعلى أيِّ حال، فقد تَرَكَّبَ مَقولُ القَوْلِ في كلتا الآيتينِ على نَحْوٍ تَظَلُّ مَعَهُ وِجهةُ الكلامِ وِجهةً مَحكيَّةً، كما لا يَخْفى.**

وكثيـــراً ما يُخَيَّلُ إليَّ أنَّ القرآنَ العظيمَ لا يُوَظِّفُ (قالَ لـــ) قاصداً (قالَ عـــن)، إلا حينَما يَكونُ مَدخولُ اللامِ –الذي هو المَقول عنهُ– حاضِراً الموقفَ الاتِّصاليَّ الذي بُثَّ فيهِ القولُ عَنهُ. أعْني أنَّ مَدْخولَ اللامِ في هذه الحال، رَغْمَ

---

١. الصواب: (لأولاهم).

٢. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ١٤ / ٦١.

٣. الأعراف ٧ : ٣٨ – ٣٩.

أنَّــهُ ليسَ مَقولاً لَهُ، بل مَقولاً عنهُ، إلا أنَّهُ ضَمَّهُ والقائلَ مَجلسٌ واحدٌ، فَشَهِدَ الكــلامَ الــذي قــيلَ في حقِّه وشأنه. أمارةُ ذلك آيتا الأعراف السابقتانِ الثامنةُ والثلاثونَ والتاسعةُ والثلاثونَ. فقد تَقَرَّرَ أنَّ (قالَ لِـ) تأتي بمعنى (قالَ عن) في الآيــةِ (٣٨): "قالت أُخْراهُم لأولاهُمْ"، ولم يَكُنْ هذا لِيَصِحَّ – في ظَنّي– لولا أنَّ (أولاهُمْ) قد كانت في المقامِ الذي أَطْلَقَتْ فيهِ (أُخْراهُمْ) كلامَها عنها. وهذا مُؤَيَّدٌ بِدَليلَيْنِ: الأوَّلُ واردٌ في الآيةِ (٣٨)، وهو اسم الإشارةِ (هؤلاء) الذي استخدمَتْهُ الطائفةُ الأخيرةُ للإيماءِ إلى الطائفةِ الأولى. وأمّا الدَّليلُ الآخَرُ فجاءَ تالياً في الآيةِ (٣٩)، حــيثُ وجَدْنا (أولاهُمْ) تَرُدُّ على (أُخراهُمْ)، وما كانَ لِيَكونَ هذا إلا بَعْدَ سماعِ (أولاهُمْ) مَقالَةَ (أُخراهُمْ).

٢– واقرأْ قولَهُ تعالى: ﴿**وقالَ الذينَ كَفَروا للذينَ آمَنوا لَوْ كانَ خَيْراً ما سَبَقونا إليْه. وَإذْ لَمْ يَهْتَدوا بِهِ فَسَيَقولونَ هذا إفْكٌ قَديمٌ**﴾ [١]، تَجِدْ أنَّ المَقولَ هنا مَحكيٌّ أيضاً على ما نُرَجِّحُ، بِدَليلِ "تا" جماعةِ المُتَكَلِّمينَ. ومع ذلك فإنَّ جمهورَ المفــسِّرينَ يَحــسبونَ الــلامَ في (للذينَ آمَنوا) اللامَ المُوافقةَ (عن)، وهو الأمرُ المُسْتَتْبِعُ –في عرفِهم– كَوْنَ "الذينَ آمَنوا" مَقولاً "عنهُم" لا "لهم". ويَستَدِلّونَ على صِحَّةِ رأيِهم بالقولِ: إنَّهُ لو صَحَّ حسبانُ اللامِ للتبليغِ والمُشافَهَة، لَكانَ الأَقْيَسُ أنْ يُقــالَ: "لــو كانَ خيراً ما **سبقتُمونا** إليه". وقد أَوْرَدَ "الطبريُّ" تفسيرَها بصيغةِ الخِطابِ لا بِالغَيْبَةِ، قالَ: "وقالَ الذين جَحَدوا نبوَّة محمَّد –صلى الله عليه وسلّم– من يهود بني إسرائيل للذين آمنوا به: لو كانَ تَصْديقُكُم مُحَمَّداً على ما جاءَكُمْ بِهِ خيراً **ما سَبَقْتُمونا** إلى التصديقِ بِهِ"[٢].

وقــد بَدا لي أنَّ الإمامَ الرازي – رحمَهُ اللهُ– قد اسْتَشْعَرَ شيئاً من عميقِ الفهمِ، عندَما أَخَذَ الكلامَ في الآيةِ على المعهودِ من القولِ، فافتَرَضَ وجودَ ثلاثِ

---

١. الأحقاف ٤٦:١١.

٢. الطبريّ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٦ / ١٢.

جماعـــات. قالَ: "وعندي فيهِ وجهٌ ثالثٌ[1]: وهو أنَّ الكُفّارَ لَمّا سَمِعوا أنَّ جماعةً آمَـنَتْ برَسـولِ اللهِ – صَـلّى اللهُ علـيهِ وسَلَّمَ– خاطَبوا جَماعةً مِن المُؤْمِنينَ الحاضِـرينَ، وقالـوا لَهُمْ: لو كانَ هذا الدينُ خيراً لَما سَبَقَنا إليهِ أولئكَ الغائبونَ الـذينَ أسْـلَموا"[2]. ويَقْرُبُ مِن هذا رأيٌ غيرُ مَنسوبٍ أوْرَدَهُ الألوسيُّ مُعْتَرِضاً علـيهِ لأنَّـهُ خـلافُ الأوْلى كما يَقول، مَضْمونُهُ أنَّ الذينَ كَفَروا لَمّا سَمِعوا أنَّ جَماعَـةً آمَـنَتْ، خاطَبوا جَماعَةً أُخرى مِن المُؤْمِنينَ، "أيْ قالوا للذينَ آمَنوا: لو كـانَ خيراً ما سَبَقَنا إلَيْهِ أولئكَ الذينَ بَلَغَنا إيمانُهُم"[3]. مَوْطِنُ الاستِشْهادِ في هذا الـرأيِ أنَّ أصحابَهُ قد استشعروا هم أيضاً شيئاً مِن الحضورِ الفيزيائيِّ المُتَعَيِّنِ للمَقولِ عنهُ بِطَريقةٍ ما، ولو مِن وجهٍ بعيدٍ.

وقـد دَرَسَ "عـالم سُـبيط النيلي" هذه الآيةَ ليدحضَ قاعدةَ مجيءِ اللامِ المفردةِ بمعنى (عن)، ويَسوقَ زعماً مفادُهُ أنَّها قاعدة "هباء، لأنَّها لا تملكُ شاهداً قـرآنيّاً على مجيءِ اللامِ بمعنى (عن) إلا هذا الشاهد"[4]. ورأيُهُ لا يَخرُجُ –في الحقـيقةِ– عمّا أوردَهُ كلٌ مِن الرازي والألوسي. وملَخَّصُ ما يذهَبُ إليهِ أنَّ في الآيةِ ثلاثَ مجموعاتٍ، هي: الكافرون، والمؤمنون، والسابِقون. على اعتبارِ أنَّ (الذين سَبَقوا) هم غيرُ (الذينَ آمَنوا)، أو أنَّ (الذينَ سَبَقوا) "مجموعةٌ مُتَمَيِّزَةٌ عن مجموعةِ (الذينَ آمَنوا)"[5].

أقولُ: إذا صَحَّ هذا الرأيُ هنا، وهو ما نميلُ إليه، فإنَّهُ لا يعني أنَّ اللامَ المفـردةَ لا تَكونُ في العربيَّةِ بمعنى (عن)، هكذا بإطلاقِ القول. وإنّي لأعجبُ

---

١. الوجه الأول: أن يكون الكلام على الخطاب ثم تحوّلَ إلى الغيبة، والثاني: أنَّ اللام لام أجل.

٢. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٢٨ / ١١.

٣. الألوسي، روح المعاني: ٢٦ / ١٤.

٤. عالم سبيط النيلي، النظام القرآني: مقدمة في المنهج اللفظي، ص ١٦٤.

٥. السابق نفسه.

كثيراً من قولِ "النيلي" السالف: إنَّه لا شاهدَ على قاعدةِ مجيءِ اللامِ بمعنى (عن) إلا الآيـــة التـــي فـــيها "لو كانَ خَيْراً ما سَبَقونا إلَيْهِ". إذ إنَّهُ مَردودٌ بآيةِ سورةِ الأعرافِ المدروسةِ سابقاً، وهي: ﴿...حتّى إذا ادّارَكوا فيها جميعاً **قالَتْ أُخراهُم لأولاهُـمْ: ربَّـنا**، هؤلاءِ أضلّونا فآتِهِمْ عَذاباً ضِعْفاً مِنَ النّارِ...﴾[1]. فإذا لم تَكُن الـــلامُ في (لأولاهُم) بمعنى (عن)، على ما يُريدُهُ "عالم سُبيط النيلي"، بل بمعنى المُـــشافَهَةِ والتبلـــيغِ، فكيفَ يَصِحُّ أنْ تتوجَّهَ المجموعةُ الأخيرةُ إلى المجموعةِ الأولـــى بالقولِ (ربَّنا...)؟ إنَّ مَقولَ القولِ هنا لا يَدَع مَجالاً للشكِّ بأنَّ المقولَ لَهُ لم يَكُن (أولاهُم) المتصلَ باللام، بل هو (ربّنا).

وســـواء أعَـــدَدتَ "الذينَ آمَنوا" -في آيةِ سورةِ الأحقافِ- مَقولاً عنه أم مقولاً له، فإنَّ فعلَ القولِ يَظَلُّ ناقِلاً كلاماً حُكِيَ حِكايةً.

٣- ولا يَخـــرُجُ عـــن هذا قولُهُ - تَعالى شأنُهُ- على لِسانِ نوحٍ - عليهِ الصلاةُ والسَّلامُ-: ﴿ولا أقولُ لَكُمْ عندي خَزائِنُ اللهِ ولا أعلَمُ الغَيْبَ وَلا أقولُ إنّي مَلَكٌ **ولا أقولُ للذينَ تَزْدَري أعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً** اللهُ أعلَمُ بِما في أنْفُسِهِمْ إنّي إذَنْ لَمِنَ الظالمينَ﴾[2]. إذْ إنَّ الفهمَ الأوَّليَّ قد يُؤَدّي إلى القولِ بأنَّ اللامَ في: ﴿**ولا أقولُ للذينَ تَزْدَري أعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً**﴾ إنَّما هيَ على معنى "عن" وليـــست التبليغـــيَّة، وإلا لَقيلَ: "لن يُؤْتِيَكُم". وإذا صَحَّ هذا، ولستُ أُصَحِّحُهُ بما نـــوردُهُ لاحقـــاً، فـــإنَّ (قـــالَ) مَنظورٌ إليهِ هُنا على أنَّهُ مُوظَّفٌ لنقلِ الكلامِ نقلاً إخباريّاً.

ولكـــنَّ الظاهرَ أنَّ نوحاً "يَحْكي" هنا ما قالَهُ الكافِرونَ في حَقِّ المُؤْمِنينَ، أيْ أنَّـــهُ ناقِـــلٌ مَقالةً سَبَقَ أنْ قالَها الكافِرونَ قاصِدينَ بِها المُؤْمِنينَ أتْباعَ نوحٍ:

---

١. الأعراف ٧ : ٣٨.

٢. هود ١١: ٣١.

"وذلـــكَ أَنَّهُمْ قالوا: هم أَراذِلُنا، لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً"[1]. فكأَنَّ قولَ نوح آتٍ على إيقـــاعِ: "لا أَقولُ -كما تَقولونَ أنتم للذينَ تَزدَري أَعْيُنُكُمْ-: لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً"، أو: "لا أَقولُ عن الذينَ آمَنوا مِثْلَ قولِكُم عَنْهُم: لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً".

والذي يُلْجِئُنا إلى أَنْ نَذْهَبَ إلى أَنَّ جملةَ "لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً" ليست من عـــندِ نـــوحٍ، وأَنَّـــهُ ناقِلُها -حسبُ - من غيرِه، وأَنَّها في الأصلِ مقالةٌ أَطْلَقَها الكافِرونَ في شأنِ المُؤْمنينَ، أمران: أَمّا الأوّل فهو أَنَّ فعلَ القولِ – فيما انتهتْ إليه ملاحظتُنا في بحثٍ آخرَ نُعِدُّ له- لا يَكونُ في التنزيلِ العزيزِ إلا لنقلِ الكلامِ بنـــصِّه. وأَمّـــا الأَمرُ الثاني فسياقُ الآياتِ التي يَظْهَرُ فيها نوحٌ – عليه الصلاةُ والـــسَّلامُ- مُجـــادِلاً قـــومَهُ الكافرين. فقد أَوْرَدَ الحقُّ تالياً للآيةِ موطنِ البحثِ: قالوا:﴿ يا نوحُ قد جادَلْتَنا فَأَكْثَرْتَ جِدالَنا فَأْتِنا بِما تَعِدُنا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصادِقينَ﴾ [2]. ومُجادَلَـــتُهُ إيّاهُمْ تَعْني أَنَّهُ كانَ يُقابِلُ القولَ بالقولِ، ويُناظِرُ الحُجَّةَ بالحُجَّةِ، ويَرُدُّ على الرأيِ بأوفقَ منهُ.

وتَفصيلُ ذلك أَنَّهُم لَمّا قالوا لَهُ في السياقِ عينِه:﴿ما نَراكَ إِلا بَشَراً مِثْلَنا﴾ [3]، أَجابَ بقولِه: (لا أَقولُ إِنّي مَلَكٌ)، وكأَنَّهُ يُلمِحُ إلى أَنَّ ما تَوَصَّلوا إِلَيْهِ أَمرٌ بَدَهِيٌّ. ثُمَّ إِنَّهُمْ لَمّا كانوا قد استحقَروا المُؤْمنين واستصغَروهُم لما يَبْدو للناظرِ من فقرِهم ورَثاثَـــةِ حـــالِهم، وإِنَّهُـــمْ لَمّا كانوا قد أَطْلَقوا عَلَيْهِمْ حُكْماً بالاعتمادِ على الهيئةِ الخارجيَّةِ، حُكْماً مُؤَدّاهُ أَنَّ مَن كانَت هذه حالَهُ، فلن يُؤْتِيَهُ اللهُ خيراً: ﴿وَما نَراكَ اتَّـــبَعَكَ إِلا الذينَ هُمْ أَراذِلُنا بادِيَ الرَّأْيِ وَما نَرى لَكُمْ عَلَيْنا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كاذِبـــين﴾[4]، أَقولُ: لَمّا كانَ ذلكَ مِنْهُمْ رَدَّ نوحٌ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- مُدافِعاً

---

١. البغويّ، تفسير البغوي: ٢ / ٣٨١.

٢. هود ١١: ٣٢.

٣. هود ١١: ٢٧.

٤. السابق نفسه.

بِثَباتٍ عن أتباعِهِ الذينَ آمَنوا قائلاً: (ولا أقولُ لِلذينَ تَزدَري أعيُنُكُمْ لَنْ يُؤتِيَهُمُ اللهُ خيراً).

والتعبيرُ عن استِقلالِ الكافِرينَ للمُؤمِنينَ واسترذالِهِم إيّاهُمْ بازدراءِ العينِ، يُشيرُ مِنْ وَجْهٍ إلى أنَّ المُؤمِنينَ كانوا حاضِرينَ في المَوقِفِ الذي ازدراهم الكافِرونَ فيهِ، وذلك ببساطةٍ لأنَّ مُتَّكَأَ الكافِرينَ في الازدراءِ كانَ النظرَ والرؤيةَ. وقد عَبَّرَ الكتابُ العزيزُ عن هذا بلفظَيْنِ دالَّيْنِ على الرؤيةِ: ﴿وَما نَراكَ اتَّبَعَكَ إلا الذينَ هُمْ أراذِلُنا **بادِيَ الرَّأيِ**﴾. فإذا كانَ الكافِرونَ هُمْ مَن قالَ أوّلاً عن المؤمِنينَ: (لَنْ يُؤتِيَهُمُ اللهُ خيراً)، فإنَّهُ قولٌ صادِرٌ مِن الكافِرينَ عن المؤمِنينَ في حَضرةِ المؤمِنينَ وسماعِهِم. وقد يَقِفُ شاهِداً على صِحَّةِ القولِ بذلك، بعضُ خطابٍ للكافِرينَ وارِدٍ في مُستَهَلِّ الموقِفِ الماثِلِ في الآيةِ (٢٧)، إذْ إنَّهُمْ لم يُخاطِبوا نوحاً وحدَهُ بصيغةِ الإفرادِ، بل نوحاً والمؤمِنينَ بصيغةِ الجمعِ: (وَما نَرى **لَكُمْ** عَلَيْنا مِنْ فَضلٍ بَلْ **نَظُنُّكُمْ** كاذِبينَ). إذَنْ، فالمؤمِنونَ كانوا حاضِرينَ.

ويَترَتَّبُ على هذا أنْ يُقالَ: مهما يَكُنْ مِن أمْرٍ، فإنَّ الذي سَوَّغَ استعمالَ (قالَ لِـ) متبوعاً بمَقولٍ "عنهُ" لا "لَه"، هو حُضورُ المَقولِ عنهُ في المكانِ الذي قيلَ في حقِّهِ ما قيلَ.

وإذا افترَضْنا أنَّ الجملةَ: "لَنْ يُؤتِيَهُمُ اللهُ خيراً" من عندِ نوحٍ، ليسَ يَحكيها، فلِماذا اختارَ أنْ يَقولَ ذلك دونَ غيرِهِ؟ لماذا لَمْ يَقُلْ شيئاً غيرَهُ؟ إنَّ إصرارَ نوحٍ – عليهِ الصلاةُ والسلامُ– على أن لا يَقولَ "لَنْ يُؤتِيَهُمُ اللهُ خيراً"[1]، يَشي بأنَّ غيرَهُ هو مَنْ قالَ الجملةَ، أو أنَّ غيرَهُ طَلَبَ مِنْهُ أنْ يَقولَها، وهم الكافِرونَ طبعاً. والكلامُ الذي يَعقُبُ هذا يُرَجِّحُ ما نَقول: "اللهُ أعلَمُ بِما في أنفُسِهِمْ إنّي إذَنْ لَمِنَ الظالِمينَ"، أيْ: لن أعتَمِدَ على حالِ المُؤمِنينَ الخارِجيَّةِ، ومنظرِهِم

---

١. إشارة إلى ما جاء في الآيةِ: "**ولا أقولُ** للذينَ تزدري أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا".

السبادي، فأحْكُمَ عليهمْ وأقولَ عنهُمْ كما تَقولونَ: "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً"، لأنَّ اللهَ وَحْدَهُ أعْلَمُ بِما تجنُهُ أنفسُهُم، وإنّي إذا فَعَلْتُ ذلكَ أوْ قُلْتُهُ كُنْتُ من الظالمينَ.

٤- وثمَّةَ آيَةٌ يَسْتَعْلي في أمْرِها هذا الذي بِهِ نَقولُ، هي قولُهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إلى الذينَ أوتوا نَصيباً منَ الكتابِ يُؤْمِنونَ بِالجِبْتِ والطاغوتِ **ويَقولونَ لِلَّذينَ كَفَروا هؤلاءِ أهْدى منَ الَّذينَ آمَنوا سَبيلا**﴾[1]. إذ يبدو من النظرِ الأوَّليِّ أنَّ اللامَ فيها بمعنى (عن)، لأنَّها لو كانت الأخرى لقالَ: (أنتم أهْدى...). إلا أنَّ رواياتِ سببِ النزولِ تُجْمِعُ أجْمَعُها على أنَّ الكافرينَ كانوا حاضرينَ المَوقفَ الذي قيلَ فيه: "هؤلاءِ أهْدى...". بل إنَّ تلك الرِّواياتِ مُتَّفِقَةٌ على أنَّ الذينَ أوتوا نَصيباً من الكتاب، وهم اليهود، وَجَّهوا كلامَهُمْ إلى كُفّارِ قريش بصيغةِ الخِطاب: "أنتم أهْدى...".

تَقولُ الرِّواياتُ: إنَّ أحَدَ أحبارِ اليَهودِ، هو حُيَيُّ بنُ أخْطَبَ أو كَعْبُ بنُ الأشْرف، لَمّا قَدِمَ مَكَّةَ طَلَبَ إلَيْهِ المُشْرِكونَ - لِكَوْنِهِ صاحِبَ كتاب- أنْ يَحْكُمَ بينَهُم وبينَ مُحَمَّد، فجاءَ حُكْمُهُ لِصالِحِ المُشْرِكينَ، فخاطَبَهُمْ قائلاً: "**أنتم** - واللهِ- خيرٌ منْهُ"[2]، أو "**أنتم** -واللهِ- أهْدى سبيلاً ممّا عَلَيْهِ محمد وأصحابُهُ"[3]، فأنْزَلَ اللهُ الآيَةَ. ومن الواضحِ أنَّ الآيةَ الكريمةَ قد وَضَعَتْ (الذينَ كَفَروا) مَوْضِعَ المَقولِ عنهُ، رغْمَ أنَّهُمْ - طبقاً للرواياتِ- مَقولٌ لَهُم، وقد جَمَعَهُم والقائلَ موقفٌ واحدٌ.

وإذا تَأمَّلْنا مَرَّةً أُخْرى موطنَ الشاهدِ من الآيةِ المَدْروسَةِ، وَجَدْناها مُتَفَرِّدَةً عن كلِّ سابِقاتِها من جِهَةِ خُروجِ مَقولِ القولِ فيها من المَحكيِّ إلى

---

١. النساء ٤: ٥١.

٢. الطبريّ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٥ / ١٣٤.

٣. البغويّ، تفسير البغوي: ١ / ٤٤١.

الإخباريِّ هوناً ما: "**هؤلاءِ أهدى منَ الَّذينَ آمَنوا سَبيلا**". فقد يُقالُ: إنَّ مولانا – سبحانَهُ– نقَلَ لَنا كلامَ اليهوديِّ مُتَصَرِّفاً فيهِ، بِتَحْويلِ الضميرَيْنِ (أنتم) و(هُمْ)[1] مِـن المَوْقِـفِ الأصليِّ إلى (هؤلاءِ) و(الذين آمَنوا) – على التوالي– في الكلامِ المَـنقولِ (الآية). ولا تُتَصَوَّرُ صِحَّةُ القولِ بِأنَّ هذا المَقولَ مُبْقىً عَلَيْهِ كَما صَدَرَ مِن اليهوديِّ، لأنَّ فيهِ ما يُعاكِسُ الحُكْمَ الذي أطْلَقَهُ. فإذا كانَ مَحكيّاً حِكايةً، فكيفَ يَحْكُمُ اليهوديُّ على كُفّارِ مَكَّةَ بِأنَّهُم الأهْدى، ثُمَّ يَنْعَتُ محمداً وأصحابَهُ بِالإيمانِ (الذينَ آمَنوا)؟ إنَّما هو الوصفُ الحقُّ مِن الحقِّ. فقد يَكونُ أنَّ اللهَ بِتَحويلِ ضميرِ المخاطَبـينَ (أنـتم) إلـى ضميرِ الغائبينَ (هؤلاء) قَصَدَ – عزَّ اسمُهُ– إلى أنْ "يُـبَعِّدَهُم" أي الكافـرينَ، وهم المُبْعَدونَ مِن رحمةِ اللهِ، ويُبَعِّدَ معهم كلامَ اليهودِ وحكمَهُـم على الرسولِ وأتباعِهِ، وهو بعيدٌ عن الصوابِ فيما يَعْلَمونَ في قرارةِ أنفسِهِم.

غيـرَ أنَّ نفسي تشتهي توجيهَ الكلامِ في الآيةِ العزيزةِ وجهةً أُخرى، لا تُخرِجُهُ مَرَّةً أُخرى عن المَعهودِ مِن القولِ، ولا تُخْرِجُ المُتَّصِلَ باللامِ عن طبيعتِهِ الأصـلِيَّةِ في كونِهِ مَقولاً لَهُ، وهذا أسْلَمُ. فالذينَ أوتوا نَصيباً مِن الكتابِ يُؤْمِنونَ بِالجِـبْتِ والطاغـوتِ هـم القائلـونَ، والذينَ كَفَروا هم المَقولُ لَهُم، والضميرُ الإشاريُّ (هؤلاء) لا يَعودُ إلى (الذينَ كَفَروا)، بل إلى "الجِبتِ والطاغوتِ"، وهما "اسـمانِ لكلِّ مُعَظَّمٍ بِعبادةٍ مِن دونِ اللهِ"[2]، وبذا عنى القائلونَ بِـ"الذينَ آمَنوا": الذينَ آمَنوا بِمُحَمَّدٍ. فكأنَّ أولئك اليهودَ – عليهِم لعائنُ اللهِ– قد ذَهَبوا إلى أبعدَ مِنْ مُـرادِ الكُفّارِ مِن سؤالِهِم، فأجابوهُم بِما لم يَخطرْ في بالِهِم. فقد قالَ اليهودُ: إنَّ الأصنامَ (أو الجِبْت والطاغوت) أهدى مِن الذينَ آمَنوا بِمُحَمَّدٍ.

---

١. أو (محمد وأصحابه).

٢. الطبريّ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٥/١٣٣.

صَفْوَةُ المَقال أنَّ ما قيلَ إنَّهُ مَقولٌ عنهُ بعدَ اللامِ التي تَلي فعلَ القولِ (قالَ لـ+مَقول عنه)، الأكثر والأولى أنْ يُرَدَّ إلى بنيةِ القولِ المعتادَة، بأنْ يُنظَرَ إلى المُتَّصلِ باللامِ بحُسبانِه مَقولاً لَهُ. وإن اضطُررْنا إلى الرأيِ الآخرِ اضطراراً لسببٍ من التركيبِ لا مِراءَ فيه، وهو ما فعلناهُ بآيةِ الأعراف: ﴿قالت أُخراهُم لأولاهُم: ربَّنا﴾، فإنَّهُ لا يكونُ إلا أنْ يكونَ المَقولُ عنهُ حاضِراً المَقامَ الذي قيلَ فيهِ المَقولُ.

القول بالمَقولِ عنه طبقاً لطبيعةِ المُتَّصلِ باللامِ

نَخْلُصُ من السابقِ إلى القولِ: إنَّ مُحتَكَمَنا في عَدِّ الطرفِ الثاني مَقولاً "عنهُ" لا "لَهُ"، إمّا أنْ يُرَدَّ إلى الطبيعةِ البنائيَّةِ للمَقولِ نفسِه، كما جَرى منّا الكلامُ مِراراً، وإمّا إلى الطبيعةِ الموضوعيَّةِ للمُقترنِ باللام. ونَعني بهذا الأخيرِ أنَّ واقعَ الأشياءِ ووقائعَ الأمورِ من حولِنا، تَدفَعُ أحْياناً في اتِّجاهِ رفضِ كَوْنِ المُتَّصلِ باللامِ مَقولاً لَهُ.

مَثَلُ هذا قولُ ربِّنا: ﴿وإذا تُتْلى عَلَيْهِم آياتُنا بَيِّناتٍ قالَ الذينَ كَفَروا **لِلْحَقِّ** لَمّا جاءَهُمْ: هذا سِحْرٌ مُبين﴾[1]. فإنَّ طبيعةَ الأشياءِ لَمّا كانت تقضي بأنَّ الذينَ كَفَروا يَتحلَّوْنَ بالقدرةِ على إنْشاءِ القولِ وبَثِّه، ومن ثَمَّ الحكمِ عليهم بكَوْنِهم هم القائلين في الآية، فإنَّها ليست تَقضي على "الحقِّ" الذي جاءَهُم بأنَّهُ مَقولٌ لَهُ. فلو عَرَفْتَ أنَّ المُرادَ بالحَقِّ في الآيةِ إنَّما هُوَ الكتابُ المُنَزَّلُ على رسولِ الله – صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ– ، أو ما جاءَ به من المعجزاتِ الظاهرات[2]، لأدْرَكْتَ عَدَمَ إمْكانِ أحَدٍ أنْ يَتَّخذَ منْهُ – أي الحَقِّ– مُحاوِراً يَستقبِلُ الرِّسالَةَ اللغويَّةَ وينفعِلُ بها كما لو كانَ بَشَراً.

---

١. الأحقاف ٤٦ : ٧. وانظر سبأ ٣٤ : ٤٣.

٢. انظر: الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٦.

ومـــا دامـــت الآيةُ الأخيرةُ خلواً من مَقول لَهُ – وإنْ ظاهراً– ، فإنَّ من الطبيعـــيِّ النَّأيَ باللامِ فيها عن دلالة المُشافَهَة والتَّبليغِ، والاقترابَ بها من دلالة (عن). وتَقديرُ الآية: إذا تُتْلى عَلَيْهم آياتُنا قالَ الذينَ كَفَروا عن الحَقِّ لَمّا جاءَهُمْ: هـــذا سِحْرٌ مُبين. ولْتُلاحظْ أنَّ ما تَقَرَّرَ سابقاً منْ ضَرورةِ وجودِ المَقولِ عنهُ في المَوقـــفِ الكلاميِّ، تَتَجلّى صِحَّتُهُ في هذه الآيةِ كذلك. وعلامَةُ هذا اسم الإشارة "هـــذا" الـــدالُّ على القُرْب، ممّا يَعْني أنَّ ما جاءَ بهِ الرَّسولُ العربيُّ الأمينُ كانَ مَوجوداً في المَقامِ الذي قالَ الكافِرونَ في حَقِّه ما قالوا.

وإذا كانـــت آيـــةُ الأحقافِ هذه قد أبانَتْ أنَّ "طبيعةَ" المَجرورِ باللامِ قد تَكـــونُ العاملَ الحاسمَ في تَقريرِ كونِه مَقولاً لَهُ أو عنهُ، فإنَّ هُناكَ مِثالاً من آيةٍ يَظْهَرُ فيها، هذه المَرَّةَ، "معنى" المُقْتَرِنِ باللامِ معياراً فاصلاً بِهِ نَروزُ كونَهُ مَقولاً لَهُ أو مَقولاً عنهُ.

يَقـــولُ اللهُ – تَـــباركَ– عن الذينَ نافَقوا في أُحُد: ﴿الذينَ قالوا لإخوانِهم وقَعَدوا[1]: لَوْ أَطاعونا ما قُتِلوا﴾ [2]. فإنَّ مَعْرِفَةَ مَعْنى "الإخوان" في الآيةِ، وتَبَيُّنَ حقيقةِ مَن يَكونون، يُؤَدّيانِ إلى رجحانِ كونِهِمْ مَقولاً لَهُم أو عنهُم. فمعناها يَتَرَدَّدُ بينَ احتِمالَيْنِ: فإمّا أنْ يَكونَ إخوانُ المُنافقينَ هم إخوانُهُم في الكُفرِ والنِّفاق، وإمّا أنْ يَكونـــوا إخـــوانَهُمْ فـــي النَّسَب. فعَلى الأوَّلِ يَكونُ "الإخْوان" مَقولاً لَهُمْ، لأنَّ التأويلَ وقتَئِذٍ: (قالَ المنافقونَ لإخوانِهم الكافرينَ: لَوْ أَطاعَنا الذينَ قُتِلوا مع مُحَمَّد مـــا قُتِلوا). وعلى الثاني يَكونُ "الإخْوانُ" مَقولاً عَنْهُمْ، ولا مَقولَ لَهُ في الظاهرِ، والتأويلُ: (قالوا عن إخْوانِهِمْ، أو قالوا في حَقِّ إخْوانِهِم الذينَ استشهَدوا في أُحُد: لو أَطاعونا ما قُتِلوا)[3].

---

١. هذا على إرادة "قد"، والتقدير: وقد قعدوا. أو على أنَّ العطفَ هو المراد، إذ التقدير: الذين قالوا كذا وكذا وقعدوا.

٢. آل عمران ٣: ١٦٨.

٣. انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: ٢ / ٥٤.

غيرَ أنَّ وجاهةَ الأوَّلِ مُتَعَزِّزَةٌ مِنْ طَريقِ آيَةٍ أُخْرى مَذْكورٍ فيها صَراحَةً أنَّ الذينَ كَفَروا هُم إخْوانُ الذينَ نافَقوا: ﴿أَلَمْ تَرَ إلى الذينَ نافَقوا يَقولونَ لإخوانِهِم الذينَ كَفَروا مِنْ أَهْلِ الكِتابِ: لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ (١).

وأيّــاً يَكُــن الأمــرُ، فإنَّ مقولَ فعلِ القولِ (قالَ) قد استبانَ في الآياتِ المَدروسَــةِ مَنقولاً لَنا – أو ناقلاً الكلامَ لنا– بطَريقةِ الحِكايةِ، سَواء أَحْتَوَت الآيَةُ على مَقولٍ لَهُ أَمْ لم تَحْتَوِ، وسواء أكانَ المقترِنُ باللامِ مَقولاً لَهُ أم مَقولاً عنه.

القَضِيَّةُ الثالثةُ: (قالَ أنَّ) بَيْنَ التَّخْطِئَةِ والتفسير

تَحَوُّلُ همزةِ (إنَّ) مِن الكسرِ إلى الفتحِ بعدَ فعلِ القولِ

يُمْكِــنُ المــرءَ أنْ يُؤسِّسَ على بعضِ المتقدِّمِ القولَ: إنَّهُ إذا كانت (قالَ) مُــوَظَّفةً لنقلِ الكلامِ بِشَكلٍ عامٍّ، المَحْكِيّ بشكلٍ خاصٍّ، وإنَّ همزةَ (أنَّ) لا جَرَمَ مكسورةٌ بعدَ (قالَ)، فلا نَقولُ إلا (قالَ إنَّ)، ومِن ثَمَّ لا يَصِحُّ – عندَ النحاةِ– أنْ تَقــولَ: (قالَ أنَّ)، فإنَّ مِن الطبيعيِّ أنْ نستنتِجَ أنَّ العربيَّةَ قد أَمْحَضَتْ (إنَّ) في هــذا المــوطِنِ – مجيئِها غِبَّ القولِ– لِما كانَ مِن الكلامِ منقولاً. ولذا أرى أنْ **يُنظَرَ إلى (إنَّ) بعدَ (قالَ) على أنَّها عنصرُ اتِّكاءٍ مقوليٍّ** ليس غير: يَعْمَدُ الناطقُ اللغــويُّ إلــيها، ويَعتمِدُ عليها، بغيةَ نقلِ الكلامِ بإبقائِهِ على حالِهِ كما صَدَرَ مِن المتكلِّمِ الأصليِّ المنقولِ مِنهُ، وهذا هو الكثيرُ الغالبُ، أو بتغييرِ وجهتِهِ وألفاظِهِ دونَ جوهرِهِ ومعناه. وقد نقول: **إنَّها أداةُ نقلِ الكلامِ** الوحيدةُ في العربيَّةِ.

---

١. الحشر ٥٩ : ١١.

بكلامٍ آخرَ: تَظْهَرُ (إنَّ) في سياقِ القولِ بوصفِها أداةَ ربطٍ مُدمجةً، تَعمَلُ علـــى ربـــطِ جملـــةِ مقَـــولِ القـــولِ فـــي جملـــةِ القولِ الكبرى ربطاً إدماجيًّا subordination لا تَوفيقيًّا co-ordination [1]. وهذا يَعْني أنَّها تَقومُ بإدماجِ المقولِ وإخضاعِهِ ليبدوَ عنصراً من عناصرِ الجملةِ الحاضنةِ المُدْمِجَةِ أو الجملة الكبـــرى. ويَلوحُ لي أنَّ العربيَّةَ تُقيمُ هذه الأداةَ (إنَّ)، بَعْدَ فعلِ القولِ وقبلَ جملةِ مَقولِ القولِ، لتنهضَ بما تَنهضُ به النقطتانِ الرأسيَّتانِ (:) في اللغةِ البصريَّةِ أي المكتوبة[2].

ويـــبدو صـــحيحاً القولُ: إنَّ العربيَّةَ كانت في عهودٍ قديمةٍ تُخْلِصُ (إنَّ) للكـــلامِ المُلتزَمِ فيه تأديةُ الألفاظِ كما قالَها صاحبُها، فيما كانت تُخَصِّصُ (أنَّ) – في إزاءِ ذلكَ– لنقلِ الكلامِ بالتزامِ تأديةِ معناه دون الإتيانِ بألفاظِ القائلِ الأصليِّ نفـــسِها. ولعلَّ شيئاً من هذا يُستَفادُ من بابٍ لـِ(إنَّ) أثْبَتَه سيبويه في كتابِه وقالَ فيه: "تَقولُ: قالَ عمرٌو إنَّ زيداً خيرٌ منك، وذلك لأنَّك أرَدتَ أنْ تَحكيَ قولَهُ، ولا يَجـــوزُ أنْ تُعْمِلَ (قالَ) في (إنَّ)، كما لا يَجوزُ لك أنْ تُعْمِلَها في (زيدٌ) وأشباهه إذا قلتَ: (قالَ زيدٌ عمروٌ خيرُ الناسِ)، فـــ(أنَّ) لا تَعملُ فيها (قالَ) كما لا تَعمَلُ (قـــالَ) فـــيما تَعملُ فيه (أنَّ)، لأنَّ (أنَّ) تَجعَلُ الكلامَ شأناً، وأنت لا تَقولُ: (قالَ الشأنَ متفاقماً)، كما تَقولُ: (زَعَمَ الشأنَ متفاقماً). فهذه الأشياءُ بعدَ (قالَ) حكايةٌ.

---

١. بغـــية الوقوفِ على نوعي الربطِ الإدماجيِّ والتوفيقيِّ، ومعرفة خصائص كلٍّ، انظر: عمر يوسف عكاشـــة، الـــنحو الغائـــب: دعوة إلى توصيفٍ جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ص ٢٩٦ – ٣٠٧.

٢. ســـبَقني إلـــى هذا الرأي "هنري فليش" ولكنْ في حقِّ "أنَّ" المفسِّرة. انظر: هنري فليش اليسوعي، العـــربية الفـــصحى: نحو بناء لغويّ جديد، ص ١٦٩. وانظر: إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة: ص٤٤٠.

ومـــثل ذلـــك: ﴿وَإِذْ قالَ موسى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحوا بَقَرَةً﴾ [1]. وقالَ أَيـــضاً: ﴿قـــالَ اللهُ إِنِّـــي مُنَـــزِّلُها عَلَيْكُم﴾ [2]. وكذلك جميع ما جاءَ مِن ذا في القرآن"[3].

وقـــد يُنْظَرُ إلى مَزِيَّةِ تخصيص (إنَّ) أداةً لنقلِ الكلامِ المَحْكِيّ، بوصفِها مَحْمَـــدةً للعـــربيَّةِ في مراحلِها القديمة. ذاكَ أنَّها تنبئُ عن دقَّةٍ في الإيماء إلى ما كـــانَ مِن الكلامِ منقولاً بنصِّه ولفظِه، ومَيزِه عمّا نُقِلَ بمعناهُ دونَ لَفْظِه في مِثْلِ (ذَكَرَ أَنَّ، أَخبَرَ أَنَّ). خاصَّةً إذا كانَ صحيحاً أَنَّ اللغاتِ الأخرى تَخْلو مِن نظيرٍ لـــ(إنَّ). إذ على كثرةِ تَطوافي بين معلِّمي اللغاتِ المختلفةِ ومتعلِّميها، الحيَّةِ منها والمندثرةِ، فإنَّني لم أَجِدْ لغةً تتوسَّلُ بأداةٍ تُخَصِّصُها لغايةِ نقلِ الكلامِ نقلاً حكائيًّا.

ولكـــنْ في المقابلِ، إخالُ أَنَّ تِلْكَ الخصيصةَ "المُفتَرَضَةَ" لم تَدُمْ للعربيَّةِ، فقـــد مالَـــت اللغةُ إلى تَجاوُزِ (قالَ إنَّ)، بالكسرِ، والتخلُّصِ منها في مَراحلَ مِن اللغـــةِ لاحقةٍ. إذ لا نَكادُ نعثُرُ في العربيَّةِ الفصحى المعاصرة[4]، الشفاهيَّةِ منها والكتابـــيَّةِ، على (قالَ) متبوعةً بـــ(إنَّ) يليهما كلامٌ إنْ مَنقولاً باللفظ، وهو النمطُ الـــذي يأتـــي علـــى وفاقِ: "قالَ إنّي عبدُ اللهِ"، أو مَنقولاً بالمَعْنى. بل إنَّ أكثَرَ المَرْصودِ فيها – خاصَّةً ما أصابَ مِنها المستوى الشفاهيَّ– أَنْ يُجاءَ بعدَ (قالَ) بـــ(أَنَّ) مَفتوحةِ الهمزة.

---

١. البقرة ٢ : ٦٧.

٢. المائدة ٥ : ١١٥.

٣. سيبويه، الكتاب: ١٤٢/٣.

٤. أعني بالعربيَّة الفصحى المعاصرة (Modern Standard Arabic) اللغةَ التي يكتب بها المثقفون العرب في أيّامنا هذه، وهي النمط اللغويّ المُستعمَل – مثلاً – في نشرات الأخبار والصحافة.

ويَحْـدُثُ كثيراً أَنْ إذا وَلِيَ (قالَ) في العربيَّةِ المكتوبةِ المعاصرةِ، كلامٌ مِـن سبيلِ النقلِ الحرفيِّ، فهو لا مَحالةَ واردٌ على شاكلَةِ ما يَرِدُ عليهِ هذا النمطُ في المَكتوبِ مِن اللغاتِ الحيَّةِ المختلفةِ، وهو أنْ يُثبِتَ الناقلُ (الكاتبُ) فعلَ القولِ متـبوعاً بالنقطتينِ الرأسيَّتينِ، ثمَّ يوردَ الكلامَ المنقولَ بنصِّهِ ولفظِهِ، مُقَوَّساً في أحيانٍ، وغيرَ مُقَوَّسٍ في أحايين.

وإذا كانَ شأنُ فعلِ القولِ في العربيَّةِ أنْ يأتيَ، في الأصلِ، لما كانَ مِن الكـلامِ منقولاً بحكايتِهِ وعدَمِ التصرُّفِ فيهِ، وأنْ يُؤتى بعدَهُ -في أحايينَ كثيرةٍ- بـأداةِ الاتِّكـاءِ المقوليِّ (إنَّ)، فإنَّ مِن غيرِ المعقولِ أنْ يَدومَ الأمرُ على ما هو علـيهِ، فـلا يَـردَ فعـلُ القولِ (قالَ) لغيرِ حكايةِ الكلامِ، وهو أهمُّ أفعالِ القولِ المُوَظَّفةِ لغرضِ نقلِ الكلامِ. إذ إنَّنا واجدونَ أنَّ اللغاتِ – في العادةِ- تستعملُ ما يُقابِلُ هذا الفعلَ فيها لنوعي الكلامِ: المحكيِّ باللفظِ، والمُخبَرِ بالمعنى.

وإذا أَضَـفْنا إلـى ذلك أنَّ الأَصلَ – فيما ظَهَرَ- أنْ لا يُقالَ: (قالَ خالدٌ إنَّـهُ)، بـل (قـالَ خالدٌ إنَّني)، فإنَّنا نفهمُ تمامَ الفهمِ مَسعى الناطقِ بالعربيَّةِ إلى تطويـرٍ يَقومُ فيهِ بتطويعِ فعلِ القولِ الرئيسِ (قالَ) أجلَّ نقلِ الكلامِ متصرِّفاً فيه. فـإذا كانَ التطويرُ، أو التغييرُ، لن يَطالَ حتماً (قالَ) بطبيعةِ الحالِ، لأنَّها أساسُ المَقـالِ ولُبُّ الإشكالِ، فإنَّهُ سيَتَوَجَّهُ تلقاءَ الأداةِ المخصَّصَةِ لنقلِ الكلامِ المنقولِ حكايةً، وهي (إنَّ). لأنَّ الكلامَ لن يَبقى على وجهتِهِ هذه المرَّةَ، بل سيختلف هَوْناً مـا، فيـتحوَّلُ مِـن دائرةِ النقلِ باللفظِ إلى دائرةِ النقلِ بالمعنى. فإذا كانَ الناقلُ سـيُجري تغييراتٍ في تركيبِ الكلامِ المنقولِ، فإنَّ الكلامَ لن يَظَلَّ كلاماً محكيًّا حكايةً، إذن فلْيُغَيِّرْ أداةَ نقلِ الكلامِ المحكيِّ (إنَّ). فما كانَ منهُ إلا أنْ فَتَحَ همزتَها فقالَ: (قالَ أنَّ) للكلامِ المخبَرِ إخباراً، و(قالَ إنَّ) للكلامِ المحكيِّ حكايةً.

ويكونُ الناطقُ بالعربيَّةِ بصنيعِه هذا قد أتى بالأداةِ التي خَصَّصَتْها اللغةُ لنقلِ الكلامِ بالمعنى، وهي: (أنَّ). والحقّ أنَّهُ في ذلك إنَّما يَقيسُ (قالَ أنَّ) – بفتحِ الهمـــزةِ– على نظائرَ كثيرةٍ في العربيَّةِ، وهي عباراتٌ قوليَّةٌ مُحتضنةٌ فعلاً من أفعـــال إخبارِ الكلامِ لا حكايتِه، تليه أداةُ الاتِّكاءِ المقوليِّ المتخصِّصَةُ في نقلِ ما كـــانَ كلاماً منقولاً بالمعنى من دونَ التزامِ اللفظِ، وهي (أنَّ)، أو لنَقُلْ: أداة نقل الكـــلام بالإخبارِ. ومن تلك العبارات القوليَّة التي تَكونُ لنقلِ الكلام بالمعنى، تلك التـــي قاسَ عليها الناطقُ (قالَ إنَّ) قياساً سَوِيّاً ومُوازَنَةً كاملَةً، فتَولَّدَتْ (قالَ أنَّ) علـــى وفاقِهـــا: (أخبرَ أنَّ[1]، ذَكَرَ أنَّ، أَبْلَغَ أنَّ[2]، حَكى أنَّ، رَوى أنَّ، أعلَمَ أنَّ، أنـــبَأَ أنَّ[3]، حَدَّثَ أنَّ، زَعَمَ أنَّ، صَرَّحَ أنَّ، أعلنَ أنَّ، أوضَحَ أنَّ، بَيَّنَ أنَّ، أشارَ أنَّ، أفصَحَ أنَّ، ادَّعى أنَّ). ويمكن أن نُطلِقَ على هذه الأفعالِ، إضافةً إلى (قالَ)، أفعالَ التبليغِ (أو التوصيل) الكلاميّ.

ولـــذلك لا أَســـتَحِبُّ تَخطـــئَةَ ما يذهبُ إليه الناطقون بالعربيَّة اليوم مِنْ قـــولِهم: (قـــالَ أنَّ)، للأمر الذي بَيَّنْتُهُ، ولأمرَيْنِ آخرَيْنِ أُبَيِّنُهُما. فما شاعَ على الألسنةِ من قولِهم: (قالَ أنَّ) – بفتح الهمزةِ– لا يتعدّى الصوابَ إطلاقاً، ذلك أنَّ الـــناطق بالعربيَّة اليوم لا يَسْتَخْدِمُ (قالَ أنَّ) إلا عندما يكونُ الكلام منقولاً بمعناه مُتَـــصرَّفاً فـــيه. فهـــو يقـــولُ – مـــثلاً– : (قالَ أنَّه، قالت أنَّها، قلتَ أنَّكَ، قلتُ أنَّنـــي،...). والأمـــرُ المُخطَّأُ – في تَصوُّري– أنْ تُفتَحَ الهمزةُ مع إرادةِ النقلِ بـــاللفظِ، أي إنَّ الـــذي لا يمكنُ أحداً أنْ يُجَوِّزَهُ أنْ يُقالَ: (قالَ أنَّ) ثمَّ يُؤتى بعدَ بكلامٍ محكيٍّ حكايةً.

---

١. أو: (خبَر أنَ).

٢. أو: (بلّغ أنَ).

٣. أو: (نبّأ أنَ).

ويُهَـيَّأُ لـــي – علاوةً على ما تَقَدَّمَ– أنَّ ممّا دَفَعَ الناطقين بالعربيَّةِ إلى إيقـــاعِ (أنَّ) المفتوحةِ مَكانَ (إنَّ) بعد فعلِ القولِ، أمراً نَجِدُ لَهُ سنداً من مَقولاتِ الـــنحاةِ أنفسِهم. فقد انتهَوْا، في معرضِ التمييزِ بين (إنَّ) ورسيلتِها الأخرى، إلى عـــيارٍ تركيبيٍّ مُعْجِبٍ بِحَقٍّ، بِهِ يُمْكِنُ رَوْزُ التراكيبِ التي تَحضنُ كُلاًّ. فقالوا إنَّ مـــا كـــانَ مَظِنَّةً للجملةِ وَقَعَتْ فيهِ المَكسورةُ، وما كانَ مَظِنَّةً للمُفرَدِ وَقَعَتْ فيهِ المَفتوحةُ[1].

فإذا قيلَتْ جملةٌ نَحْوَ: "ذَكَرَ لي الوزيرُ أنَّهُ سيستقيل من الحكومة"، وصَحَّ إحـــلالُ كلمـــةِ مَحَلَّ (أنَّ) ومَدخولِها، تَعَيَّنت المفتوحة عند ذاكَ في هذه الجملة، وهـــو الأمر الحاصل حيثُ تَقولُ: "ذَكَرَ لي الوزيرُ الخبرَ"، أو "ذَكَرَ لي الوزيرُ الأمـــرَ". وإنَّني لأَجِدُ هذا الأمرَ عينَهُ مُنقاساً قياساً سَوِيّاً عَلى (قال إنَّ). فإذا قُلْتَ الجملةَ السابقةَ ذاتَها ولكنْ مُستبدِلاً (قالَ إنَّ) بـــ(ذَكَرَ أنَّ)، هكذا: "قالَ لي الوزيرُ إنَّـــهُ سيستقيل من الحكومة"، لم تَلحَظْ أيَّ فرقٍ بينَ هذه الجملةِ ونظيرتِها الناشئةِ مِـــن إحـــلالِ المفـــرد مَحلَّ (إنَّ) ومَدخولِها: "قالَ لي الوزيرُ الخَبَرَ" أو "قالَ لي الوزيرُ الأمرَ" أو "قالَ لي الوزيرُ ذلك".

فما كانَ من الناطقِ اللغويِّ إلا أنْ قامَ بِطردِ القاعدةِ على وتيرةٍ واحدةٍ، بَعْدَ أنْ استقرَّ في جهازِ اكتسابِهِ اللغويِّ الأمرُ الذي ابتعثَهُ النحاةُ من مَكمنِه، وهو أنَّ كلَّ ما كانَ مَظِنَّةَ المُفردِ كانَ مَوْقِعاً لـــ(أنَّ). ذلك أنَّ الناطقَ لمّا أنْ ارتدَّ إلى (قالَ إنَّ...)، وألفاهُ مَظِنَّةً للمفردِ كما عَرَضْنا أعلاه، قامَ بالانتقالِ من كسرِ همزةِ (إنَّ) بعد القولِ إلى فتحِها.

ومِـــن جانـــبٍ آخـــر فـــإنَّ النفسَ راغبةٌ في تصويبِ (قالَ أنَّ) بالهمزةِ المفتوحةِ، على أساسٍ مِنْ تقديرِ حرفٍ مَحْذوفٍ هو الباء. إذ إنَّ الكلامَ هنا – بما

---

١. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨ / ٦٠.

أنَّــه مــنقولٌ إخــباراً– آتٍ على إيقاعِ: (قالَ بأنَّه، قالت بأنَّها، قلتَ بأنَّكَ، قلتُ بأنَّنــي). وهو الأمرُ نفسُهُ الحادثُ في أفعالِ التبليغِ الكلاميِّ الإخباريِّ المذكورةِ أعلاه، فلك أنْ تقولَ: (**ذَكَرَ** خالدٌ **أنَّهُ** سيَتَزَوَّجُ هنداً الشهرَ القادمَ)، أو تقولَ: (**ذَكَرَ** خالــدٌ **بأنَّهُ** سيَتَزَوَّجُ هنداً الشهرَ القادمَ). وتقول في الفعلِ (أخبرَ): (**أخبرني** وائل **أنَّكَ** مسافرٌ)، و(**أخبرني** وائلٌ **بأنَّكَ** مُسافرٌ). ومن هذا قولُ مولانا – تَعالى ذِكْرُهُ– ﴿يومَــئذٍ **تُحَدِّثُ** أخبارَها. **بأنَّ** ربَّكَ أوحى لها﴾[1]. كذلك تقولُ: (**أُعلِنَ** اليومَ **أنَّ** الانتخاباتِ ستُؤَجَّلُ)، وتقولُ: (**أُعلِنَ** اليومَ **بأنَّ** الانتخاباتِ ستُؤَجَّلُ).

وشــبيهٌ بهــذا مــا جاءَ بحقِّ الفعلِ (بَشَّرَ)، وهو مِنْ أفعالِ تبليغِ الكلامِ بالمعنــى دونَ اللفــظِ، في قولِ مولانا – جَلَّ رَبًّا مَعْبوداً وعَزَّ إلهاً مَقْصوداً–: ﴿**وبَشِّرِ** الذينَ آمَنوا وعَمِلوا الصالِحاتِ **أنَّ** لهم جَنّاتٍ تَجْري مِنْ تَحْتِها الأنهارُ﴾[2]. حــيثُ ذَهَــبَ أبو البقاء العكبريّ إلى أنَّ (**أنَّ**) فُتِحَتْ هنا لأنَّ التقديرَ: (**بِأنَّ**)[3]. ولقــد وَرَدَ في اللسانِ: "أَنْبَأَهُ إيّاهُ وبِهِ، وكذلك نَبَّأَهُ، مُتَعَدِّيةٌ بحرفٍ وغيرِ حرفٍ، أي: أَخبَرَ"[4].

وإذا جــازَ أنْ نُدَلِّلَ على جَوازِ سُقوطِ الجارِّ قبلَ (أنَّ)، وذلك في قولِهم: (قــالَ أنَّ)، ولكنْ من غيرِ أنْ يَتَعَلَّقَ الأمرُ بأفعالِ التبليغِ الكلاميِّ، فإنَّ من الجَيِّدِ أنْ نــوردَ ما جاءَ لدى سيبويه: "وأمّا قولُهُم: (لا مَحالَةَ أنَّكَ ذاهبٌ)، فإنَّما حَمَلوا (أنَّ) علــى أنَّ فــيهِ إضمارَ (**مِنْ**)، على قولِهِ: (لا مَحالَةَ **مِنْ** أنَّكَ ذاهبٌ)، كما

---

١. الزلزلة ٩٩:٤–٥.

٢. البقرة ٢:٢٥.

٣. انظــر شرح ابن عقيل على ألفيّةِ الإمام ابن مالك وعليه حاشية محمّد الخضريّ: ١ / ١٨٠. نقلاً عن: فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجرّ في الاستعمال العربيّ: ص ٨٣.

٤. ابن منظور، لسان العرب: (نبأ).

تَقــولُ: (لا بُــدَّ أَنَّكَ ذاهِبٌ)، كأَنَّكَ قُلْتَ: (لا بُدَّ مِنْ أَنَّكَ ذاهِبٌ)"[1]. ونَظيرُ هذا مَجــيءُ (أَنَّ) مَفــتوحَةَ الهمــزةِ في قَوْلِهِ – سبحانَهُ وتَعالى–: ﴿فَدَعا رَبَّهُ أَنّي مَغْلوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[2]، و﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنا نوحاً إِلى قَوْمِهِ أَنّي لَكُمْ نَذيرٌ مُبينٌ﴾[3]. إذِ المُــرادُ – علــى التوالــي–: "بِأَنّي مَغْلوبٌ، وبِأَنّي لَكُمْ نَذيرٌ مُبينٌ، ولكِنَّهُ حَذَفَ الباءَ"[4].

وقــد يُحْسِنُ إرفادَ ما نَحْنُ فيه، آيةٌ تَتَحَدَّثُ عن عيسى – صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَــلَّمَ– فــي مَعْــرِضِ بــشارةٍ ساقَتْها الملائكَةُ لمريمَ البتولِ – عليها الصَّلاةُ والــسَّلامُ– : ﴿وَيُعَلِّمُــهُ الكِــتابَ وَالحِكْمَةَ وَالتَّوْراةَ والإِنْجيلَ. **وَرَسولاً إِلى بَني إِسرائيلَ أَنّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ..**﴾[5]. إذْ لا مَحيدَ عن تَقديرِ فعلِ القولِ أو أحــدِ تــصريفاتِهِ قَــبْلَ (أَنّي) لِيَسْتَبينَ حَدُّ القولِ، فيَكونَ – مِنْ ثَمَّ– فاصِلاً بينَ نَمَطَــيْنِ كَلامِيَّيْنِ مُتَفاوِتَيْنِ، ومُؤْذِناً بِالانتقالِ مِنَ السَّرْدِ الإخباريِّ: (وَرَسولاً إِلى بَني إِسرائيلَ)، إِلى القولِ المَحكِيِّ: (أَنّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ).

ولذلكَ لم يَنْبُ عن سليقةِ العَلامَةِ الرازي (٦٠٤هـ)، والحافظِ ابنِ كثيرٍ (٧٧٤هـــ)، أن يُقَدِّرا ذلك. قالَ الأوَّلُ: "تَقْديرُ الآيَةِ: وَنُعَلِّمُهُ[6] الكِتابَ وَالحِكْمَةَ وَالــتَّوْراةَ والإِنْجيلَ. وَنَبْعَثُهُ[7] رَسولاً إِلى بَني إِسرائيلَ، **قائلاً إِنّي** قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِــنْ رَبِّكُــمْ. والحَذْفُ حَسَنٌ إِذا لم يُفْضِ إِلى الاشتِباهِ... قالَ الأخفش: إِن شِئْتَ

---

١. سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٣٧.

٢. القمر ٥٤ : ١٠.

٣. هود ١١ : ٢٥. وهي على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائيّ. انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ص٣٣٢.

٤. سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٧.

٥. آل عمران ٣: ٤٨-٤٩.

٦. هكذا، والصواب – كما في الآية – : ويُعلِّمه.

٧. هكذا، والمُوافق لوجهة الكلام في الآية أن يُقال: ويَبعثه.

جَعَلْتَ الواو زائدةً، والتقدير: وَيُعَلِّمُهُ الكتابَ وَالحكْمَةَ وَالتَّوْراةَ والإنْجيلَ رَسولاً إلى بَني إسرائيلَ، **قائلاً أنّي** قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ"[1]. وقَدَّرَ ابنُ كثير: "(وَرَسولاً إلى بَني إسرائيلَ) **قائلاً لَهُم: (أنّي** قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ)"[2].

على حين إنَّ نَفَراً آخَرَ من المُفَسِّرينَ – فيما يَبْدو – لم يَستَحْسِنْ تقديرَ فعلِ القولِ في الآيةِ، لما كانَ – رُبَّما – من مَجيءِ (أنَّ). فنشدَ ضالَّتَهُ في أفعالٍ تبليغيَّةٍ أخرى تدُلُّ على القولِ من غيرِ لفظِه، مَتْلُوَّةٍ بالباء، مثلَ: (أخبرَ بـ)، و(نطَقَ بـ). قالَ الألوسيّ (١٢٧٠هـ): "أي رَسولاً ناطقاً أو مُخْبِراً بِأَنّي"[3]. وهذا عندي غيرُ مُتَّجه، لأنَّ (نَطَقَ بـ) و(أخبرَ بـ) ممّا يَبْدَهُ الكلامَ المَنقولَ إخباراً لا حكايَةً، والذي في الآيةِ إنَّما هُوَ مَحكيّ. فإذا قُلْتَ: "فلان أَخْبَرَني بـ"، فإنَّ المتلقِّيَ ينتظِرُ منْكَ أَنْ تأتيَ بَعدَ هذا بِكلامٍ غيرِ مَحكيّ، كقولكَ: "فلان أَخْبَرَني بأَنَّهُ يُحبُّ هنداً". أمّا إذا جاءَ كلامُكَ نَحْواً من: "فلان أَخْبَرَني بأَنَّني أُحبُّ هنداً"، وَقَعَت المُفارقةُ الماثلةُ في المُباعَدَةِ بين الوظيفةِ الحَقيقيَّةِ التي تَقومُ بها العبارةُ الفعليَّةُ (أَخْبَرَ بـ)، منْ تَهيئَةِ السامعِ أو المُتَلَقّي لكلامٍ غيرِ مَحكيّ، وطَبيعَةِ الكلامِ الذي يَعقُبُها.

وفوقَ ذلكَ كلِّه نَقولُ: يُمْكِننا أَنْ نَلْتَمِسَ طِلْبَتَنا، التي هيَ إقرارُ ورودِ (أنَّ) مكان (إنَّ) بعد (قالَ)، في تلك المَواطنِ الكثيرةِ المتنوِّعةِ، التي يَجوزُ فيها تعاقُبُ الأداتَيْنِ (إنَّ) و(أنَّ). ولَعَلَّ من أَشَدِّ مَواطنِ التعاقُبِ مُساعَفَةً لما نقولُ بِهِ، ما يَنْقُلُهُ ابنُ السَّرّاجِ عن أبي العَبّاسِ، منْ أنَّ البغداديّينَ "يَقولونَ: **واللهِ أنَّ** زيداً

---

١. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٨ / ٤٨.

٢. ابن كثير، التفسير العظيم: ٢ / ٤١.

٣. الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ٣ / ١٦٧.

مُنْطَلِقٌ، فيَفتَحونَ (إنَّ)، وهو عندي القِياس، لأنَّهُ قَسَم، فكأنَّهُ قالَ: أحلفُ بِاللهِ على ذاك، أَشهدُ أنَّك مُنْطَلِقٌ"[1].

ولئن صَحَّ الفتحُ عن البغداديّينَ في جوابِ القَسَمِ، وقُبِلَ التأويلُ الذي قَدَّمَهُ ابنُ السَّرّاجِ لذلك، فإنَّ الفتحَ في صَدْرِ مَقولِ القولِ لَعَمْري أَولى بِأَنْ نَتَقَبَّلَهُ قَبولاً أَحْسَنَ، ذلك لأَنَّ "العاملَ الفِعْلِيَّ" في مَقولِ القَوْلِ ظاهِرٌ مُسْتَعْمَلٌ، هو الفعلُ (قالَ).

ومَعَ ذلكَ، فَإِنَّنا إذا كُنّا لا نَشُكُّ هُنَيْهَةً في ثُبوتِ مَجيءِ (أَنَّ) المفتوحةِ في جَوابِ القَسَمِ مِن كلامِ البغداديّينَ، فَإِنَّنا نُشَكِّكُ عالِياً في صِحَّةِ تفسيرِ ابنِ السرّاجِ المَذْكور. وذلكَ أَنَّ أَمْرَ جَوازِ تعاقُبِ الأداتَيْنِ (إنَّ) و(أَنَّ) يَنبغي ألا يَكونَ مَوْكولاً إلى هذا الذي قالَ، بل إلى الضابطِ العامِّ المُشْتَهِرِ الذي يَحْكُمُ الكسْرَ والفَتْحَ، الذي هو أَنَّ "كلّ مَوْضِعٍ يُمْكِنُ أَنْ تُؤَوَّلَ فيهِ (إنَّ) مع ما بعدَها بمصدر تَسْتَحِقُّ فيهِ الفَتْحَ، وكُلّ مَوْضِعٍ لا يُمْكِنُ أَنْ تُؤَوَّلَ فيهِ مع ما بعدَها بمصدر تَسْتَحِقُّ فيهِ الكَسْرَ، وكلّ مَوْضِعٍ يُمْكِنُ فيهِ التأويلُ وعَدَمُهُ يَجوزُ فيهِ الفَتْحُ والكَسْرُ"[2].

وعَلاوَةً على ما ذُكِرَ كُلِّه، فإنَّنا نَقَعُ في بعضِ كتبِ الحديثِ الشريفِ على (قالَ أَنَّ) و(قالَ بأَنَّ)، بوصفِهما واسِمَتَيْنِ تَسِمانِ الجملةَ بِميسَمِ المنقولِ إخباراً لا حكايةً، كما هو مُوالٍ:

- "وقد **قيلَ أَنَّ** الزهريَّ لم يَسْمَعْ هذا مِنْ أبي سلمة"[3].

---

١. ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٧٩.

٢. أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجتمع: ص٢٣٧. وانظر: عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربيّ: ص١٩٤.

٣. النسائيّ، سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب كفارة النذر، ٧ / ٢٧.

- "عــن ابنِ عُمَرَ قالَ: قامَ رَجُلٌ في المَسْجِدِ فَنادى: مِن أينَ نُهِلُّ يا رَسولَ الله؟ قــالَ: يُهِلُّ مُهِلُّ أهْلِ المدينةِ مِن ذي الحُلَيْفَةِ،... قالَ: ويزعُمونَ أو **يَقولونَ أنَّهُ** قالَ: ويُهِلُّ مُهِلُّ أهْلِ اليمَنِ مِن أَلَمْلَم"[1].

- "عن عبدِ اللهِ بنِ عمرو قالَ: أَتَيْتُ النبيَّ - صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ- وهو يُصلّي قاعداً، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ إنّي حُدِّثْتُ أنَّكَ **قُلْتَ أنَّ** صلاةَ القاعدِ على النصفِ من صلاةِ القائمِ وأنتَ تُصلّي جالساً؟ قالَ: أجَل، ولكنّي لستُ كأَحَدٍ منكم"[2].

- "... ثُــمَّ يُقــالُ للراهنِ: إمّا أنْ تُعْطِيَهُ الذي حَلَفَ عليهِ وتأخذ رهنَكَ، وإمّا أنْ تَحْلِــفَ علــى الذي **قُلْتَ أنَّكَ** رَهَنتَهُ به، ويبطل عنك ما زادَ المُرتهِن على قيمة الرهن"[3].

ولعــلَّ ممّــا يُجَلّــي اتِّخاذَ العربيَّةِ النمطَ (قالَ بِأنَّ) مُؤَشِّراً على الكلامِ المــنقولِ بتصرُّفٍ، الحديثَ الذي جاءتْ فيهِ امرأةُ صفوان بنِ المُعَطَّلِ إلى النبيِّ تَــشكو إليهِ زوجَها في أُمورٍ ثلاثة. فقد نَقَلَ راوي الحديثِ سَرْدَها الأمورَ الثلاثةَ على مسمعِ النبيِّ كما صَدَرَتْ منها، أيْ بالصيغةِ القوليَّةِ الأصليَّةِ المَحكيَّة. ثمَّ لمّا سَأَلَ النبيُّ زوجَها عمّا قالتْ فيه، أَخَذَ صفوان يَرُدُّ عليها في الأمورِ الثلاثة أمراً أمــراً. وقد كانت رُدودُهُ - بطبيعةِ الحالِ- ثلاثةً، ضَمَّتْ من ضمنِ ما ضَمَّتْ جمــلاً ثلاثاً: قامَ صفوانُ في اثنتين منها بنقلِ كلامِ امرأتِه نقلاً حرفيّاً دونَ تَدَخُّلٍ أو تَصَرُّفٍ. أمّا الثالثةُ وهي موطن الاستشهاد، فقد حَوَّلَها الناقلُ - أي صفوان- إلــى أسلوبِ الكلامِ غيرِ المَحكيِّ مُتَوَسِّلاً بعبارةِ (قالَ بأنَّ). بمعنى أنَّنا هنا بإزاءِ

---

١. أحمد بن حنبل، المسند، مسند عبد الله بن عمر بن الخطّاب، رقم الحديث: (٦١٠١).

٢. السابق: مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، رقم الحديث: (٦٦٠٠).

٣. مالك بن أنس، موطأ مالك، كتاب الأقضية، باب القضاء في جامع الرهون، ٢ / ١٧٠.

حـــديثٍ واحـــدٍ اشتَمَلَ على جملةٍ أصليَّةٍ، قد تَحَوَّلَتْ هي ذاتُها إلى جملةٍ منقولةٍ بتصرُّفٍ بوساطة (قالَ بأنَّ). هذا الحديثُ هو:

"عن أبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ، قالَ: جاءَتْ امرأةُ صَفوان بنِ المُعَطَّلِ إلى النبيِّ – صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ– ونحنُ عندَهُ، فقالت: يا رَسولَ اللهِ، إنَّ زوجي صفوانَ ابـــنَ المُعَطَّل **يَضربُني إذا صلَّيْتُ، ويُفطِّرُني إذا صُمْتُ، ولا يُصلّي صلاةَ الفجرِ حتّى تَطْلُعَ الشمسُ**. قالَ: وصفوانُ عندَهُ. قالَ: فَسَأَلَهُ عَمّا قالَتْ، فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، أمّـــا قولُها: "**يَضْرِبُني إذا صلَّيْتُ**" فإنَّها تَقْرَأُ سورَتَيْنِ، فقد نَهَيْتُها عنها. قالَ: فقـــالَ: لـــو كانت سورةٌ واحدةٌ لَكَفَت الناس. وأمّا قولُها: "**يُفطِّرُني**"، فإنَّها تَصومُ وأنـــا رجـــلٌ شـــابٌّ فلا أَصْبِرُ. قالَ: فقالَ رسولُ اللهِ – صلى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ– يومـــئذٍ: لا تَصومَنَّ امرأةٌ إلا بإذنِ زوجِها. قالَ: وأمّا **قولُها بأنّي لا أُصلّي حتّى تَطلـــعَ الـــشمسُ**، فإنّـــا أهلُ بيتٍ قد عُرِفَ لنا ذاك، لا نَكادُ نستيقظُ حتّى تَطلُعَ الشمسُ، قالَ: فإذا استيقظتَ فَصَلِّ"[1].

فـــصفوان أبقى على الوجهةِ الكلاميَّةِ التي للجملتين الأولى والثانية كما صَدَرَتا مِن زوجتِهِ، فنَقَلَ مِنها الحديثَ عن نفسِهِ بصيغة الغائب:

الجملة الأصليَّة	نَقْلُ الجملةِ الأصليَّةِ بالحكاية
قالت: "يَضرِبُني إذا صلَّيْتُ". ← ←	**أمّا قولُها: "يَضْرِبُني إذا صلَّيْتُ"**
قالت: يُفَطِّرُني إذا صُمْتُ. ← ←	**أمّا قولُها: "يُفَطِّرُني"**

١. أحمد بن حنبل، المسند، باب مسند أبي سعيد الخدريّ، رقم الحديث: (١١٣٣٥).

غيــرَ أنَّهُ لم يفعل الشيءَ نفسَهُ مع الجملةِ الثالثةِ، فنَقَلَ كلامَها الذي هو مَوْضوعُهُ، مُغيِّراً إيّاهُ بتحويلِ ضميرِ الغائبِ (هو) إلى ضميرِ المتكلِّمِ (أنا)، اتِّكاءً على العبارة القوليَّةِ (قال بأنَّ):

الجملة الأصليَّة	نقلُ الجملةِ الأصليَّةِ بالإخبار
قالت: "لا يُصَلّي صلاةَ الفجرِ حتّى تَطْلُعَ الشمسُ".	**← أمّــا قولُها بأنّي لا أُصَلّي حتّى تَطلعَ الشمسُ**

ولعلَّ الأكثرَ غرابةً فيما نحن فيهِ من حديثٍ، أنْ نقرأَ حديثاً تَرِدُ فيهِ (قالَ أنَّ) ولكنْ متبوعة بكلامٍ مَحكيٍّ: "... فقالَ الرجلُ: واللهِ يا رسولَ اللهِ إنّي لأُحبُّ هذا الرجلَ في اللهِ. فقالَ رسولُ اللهِ – صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ–: أخبرتَهُ بذلك؟ قال: لا. قــالَ: قُمْ، فأخبِرْهُ تَثْبُت المَوَدَّةُ بينَكما. فقامَ إليهِ فأخبَرَهُ **فقــالَ: أنّي أُحبُّكَ في اللهِ**"[1]. وهــو أمــرٌ خــارجٌ عــن نطاقِ المُتَصوَّرِ، بعيدٌ عن احتمالِ التصويب والتصديق.

والحــقُّ أنَّ "محمــد كامــل حــسين"[2] قد سَبَقَنا إلى هذا المَلْحَظِ بثاقبِ بصيرتِهِ، وذلك حينَما قالَ باقتضابٍ شديدٍ:[3]

"جَــرَتْ عادةُ العرب على ألا يَذْكروا بعدَ كلمةِ (قالَ) إلا ما كانَ نَصّاً. وعلــى ذلك يَجِبُ أنْ تُكْسَرَ همزةُ (إنَّ) بعدَ (قالَ). ولكنّا في هذا العصرِ نَتَوَسَّعُ

---

١. السابق، مسند أنس بن مالك، رقم الحديث: (١٣٠٤٦).

٢. أثبتَ اسمه على غلاف الكتاب الخارجي هكذا: "محمد كامل حسن"، بينما هو في صفحةِ الغلاف الداخلية: "محمد كامل **حسين**".

٣. محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة: ص١١٨.

فـــي استِعْمالِ كلمةِ (قالَ)، فإذا كانَ ما بعدَها نَصّاً وُضِعَ بينَ علامَتَيْ تنصيص وتَكـــون همزة (إنَّ) مَكسورةً، فإذا لم يَكُنْ نَصّاً جازَ فتحُ همزةِ (إنَّ) أو كسرُها بحسبِ المعنى المُرادِ".

وقـــد أشـــارَ "أحمد مختار عمر" الرأيَ نفسَهُ بعدَ نحوٍ من أربعٍ وعشرينَ ســـنةً، ولكـــنْ مـــن غيرِ ما إشارةٍ إلى مَنْ سَبَقَهُ أو إضافةٍ جديدةٍ حاسمةٍ، وذلك عندَما عَرَضَهُ في مؤتمر المَجْمَعِ اللغويِّ في القاهرةِ، في دورتِه السابعةِ والستّين (٢٠٠٠-٢٠٠١). وقـــد وافَقَ المؤتمرُ، آخرَ المَطافِ، على الاقتراحِ الذي ساقَهُ "أحمـــد مختار عمر"[١] في قولِه: "ومعنى هذا أنَّ القاعدةَ النحويَّةَ الخاصَّةَ بكَسْرِ همزةِ (إنَّ) بعدَ القولِ، ينبغي أنْ يُفَصَّلَ القولُ فيها لتصبحَ على النحوِ الآتي:

١- تُكْسَرُ همزةُ (إنَّ) بعدَ القولِ إذا قَصَدتَ الحكايَةَ، وهي نَقْلُ الجملةِ بلَفظِها.

٢- تُفتَحُ همزةُ (إنَّ) بعدَ القولِ إذا لم تَقصِدِ الحكايَةَ"[٢].

ومـــن طريفِ ما يُذْكَرُ في النقاشِ الذي دارَ في المجمعِ حولَ "المُقتَرَحِ" الـــذي قَدَّمَهُ "أحمد مختار عمر"، أنَّ عضوَ المجمعِ "عبدَ الكريمِ خليفة" لم يُوافِقْ علـــى تطبيقِ القاعدةِ التي نادى بها "أحمد مختار عمر" في الاستعمالِ الحديثِ، بدعـــوى "أنَّ فـــيها تَشويشاً كثيراً على تلاميذِ المَدارسِ، ومِن الصعبِ عليهم أنْ يَفهَموا الحكايةَ والتضمين". والغريبُ أنَّ الدكتور عبد الكريم خليفة اعترَضَ على

---

١. انظر: أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجمع، ص٢٥٤.

٢. السابق: ص٢٤١.

ذلــك رغمَ أَنَّهُ "بَدَأَ حديثَهُ قائلا: "أريدُ أنْ **أقول** أَنَّهُ يَجبُ أَن نُفَرِّقَ...". هو نفسه فَتَحَ همزةَ (إنَّ) بعدَ القولِ. ولماذا يُبيحُ لنفسهِ ما يَمْنَعُهُ على غيرِهِ"[1].

واعتِــراضُ "خلــيفة" علــى تَجويزِ إيرادِ (أَنَّ) بعدَ القولِ في استعمالنا الحديثِ بِحُجَّةِ التشويشِ مُعْتَرَضٌ عليهِ بِشِدَّةٍ، ذلك أَنَّ واقعَ الحالِ ينطقُ بأَنَّ أكثرَ أهلِ العربيَّةِ في هذا الزمانِ لا يَسوقونَ همزةَ (أَنَّ) إلا مَفتوحةً بعدَ القولِ. إذَنْ، فإقــرارُ (أَنَّ) بعــدَ القــولِ – على العكسِ ممّا قالَهُ "خليفة"– هو الأَسهَلُ سهولةً مُفْرِطَةً، لكونهِ مُتَطابِقاً مع السائرِ على ألسنةِ الناسِ الدارجِ في كتاباتِهم.

مُفارَقَةُ الانتقالِ من (إنَّ) إلى (أَنَّ) بعدَ فعلِ القولِ في اللهجاتِ المُعاصِرةِ

أَسْتَحِبُّ في هذهِ السبيلِ أَنْ أَلفِتَ الأنظارَ إلى أمرٍ يَطولُ عندَهُ المُكْثُ من الــتعجُّب. إذْ مَــعَ أَنَّ اللهجــاتِ العربيَّةَ المَحكيَّةَ اليومَ لا أَثَرَ فيها للأداةِ (أَنَّ)[2] مفتوحةِ الهمزةِ – في حدود علمي–، إلا أَنَّ الناطقينَ بها سَرْعانَ ما يلجؤونَ إلى (أَنَّ) هــذه، فيَــضَعونَها بعــدَ القولِ، حينَما يَنتقلونَ للتحدُّثِ بالعربيَّةِ الفصحى المعاصــرة. علــى نحوٍ ثانٍ أَقولُ: تَقْتَصِرُ اللهجاتُ المَحكيَّةُ في الاستعمالِ على (إنَّ)، أيْ أَنَّ الــناطِقَ بالعربيَّةِ اليومَ لا يَعْرِفُ من أَمْرِ (أَنَّ) شيئاً في لهجتِهِ، بل إنَّــهُ يَكتَــسِبُ (إنَّ) منها اكتساباً، فلا يُخطئُ فيها ولا يَتَعَدّاها إلى غيرِها ما دامَ استِعْمالُهُ حائماً في فَلَكِ المَحْكِيَّةِ. هذا يَعني أَنَّ الناطِقَ بالعربيَّةِ يُحِلُّ (إنَّ) – كما

---

١. السابق: ص٢٥٢.

٢. حَتى إنَّ الأدوات التي من المرجَّح أن تَكون (أَنَّ) داخِلة في تكوينها، نجد اللهجات المحكية كثيراً ما تــستبدل (إنَّ) فيها بـ(أَنَّ). فالأداة (كأَنَّ)، وهي حاضرة في اللهجات اليوم، الأكثر فيها أن تَكون: (كإنَّه، كإنَّها، كإنَّهم، ...).

هــو مُتَوَقَّعٌ- مَحَلَّ (أَنَّ) في اللهجةِ، فيقول – مَثَلاً- : "عْرِفْنا إنَّكْ..."، و"حكالي إنُّهْ..."، و"مِن المعروف إنُّهْ...".

وإذا كــانَ الناطقُ لا يَعْرِفُ في لهجتِه سِوى (إنَّ)، فإنَّ مِن المُتَوَقَّعِ أَنْ نَجِــدَهُ في لهجتِه يُوَظِّفُها بعدَ القولِ توظيفاً صحيحاً، فيأتي بمكسورةِ الهمزةِ بَعْدَ فِعْلِ القولِ كما تَقْضي قَوانينُ الفُصحى، فيقول صَواباً: "**قالْ** أبوي **إنُّه** لازم نْروحْ مَعــاه". ولكنَّ ما يَفْجَأُ المرءَ كثيراً أَنَّهُ ما إنْ يَنتقل أَحدُهُم إلى الحديثِ بالفصحى حَتَّى يَأتِيَ بــ(أَنَّ) بعدَ فعلِ القولِ، وهي التي لا أَثَرَ لها في اللهجةِ!.

وعلــى كثــرةِ تأمُّلــي هذه الظاهرةَ وأَشباهَها، لم أجدْ تفسيراً لها سِوى القــولِ: إنَّ ذلــك مَحكــومٌ بِقاعــدةٍ عامَّةٍ، يَنْضَبِطُ وِفاقاً لَها الاستعمالُ العربيُّ المُعاصِــرُ، لحظــةَ القيامِ بعمليَّةِ التحوُّلِ والانتقالِ مِن المستوى اللغويِّ اللهجيِّ المُتَحَدَّثِ بِهِ اليومَ إلى المستوى اللغويِّ الفصيحِ المُعاصِرِ. ذلِكُم أَنَّه قَرَّ في أذهانِ أكثَــرِ الناطقــينَ بالعربيَّةِ اليومَ مسألةٌ أظنُّها نفسيَّةً، تَتَعَلَّقُ بالازدواجيَّةِ اللغويَّةِ. فمَــنظورٌ، لــدى هؤلاء، إلى الازدواجيَّةِ على أَنَّها مِمّا "تُعاني" منه العربيَّةُ أَشَدَّ المُعانــاةِ. ولا تَكادُ حالُ الناطقينَ بِالعربيَّةِ تَضطَرِبُ اضطِراباً عظيماً لشأنٍ مِن شــؤونِ لغــتِهِم اضــطرابَهُم في مسألةِ الازدواجيَّةِ هذه. وكانَ طبيعيّاً، بعدُ، أنْ تــستَحْوِذَ علــيهِم فكرةُ التفاوُتِ "العظيمِ" بينَ المستويينِ اللغويَّيْنِ اللذَيْنِ يَطبَعانِ العربيَّةَ المُعاصِرةَ: اللهجيِّ والفصيحِ. ولذلك تأسَّسَ عندَهُم أَنَّ كلَّ ما هو مستعمَلٌ في اللهجاتِ، فهو لهجيٌّ مَتروك، يَجِبُ هجرانُهُ حالَ الانتقالِ مِن مستوى الكلامِ اللهجــيِّ إلــى مستوى الكلامِ الفصيحِ. وبِما أَنَّ اللهجاتِ تستعمِلُ (إنَّ) بعد فعلِ القــولِ – في حدودِ مَسموعاتي- ، كانَ لزاماً أَنْ يَتَحَوَّلوا عن (إنَّ) إلى قرينتِها

الأخرى (أنَّ)، ظَنّاً منهم أنَّ (إنَّ) المُستعمَلَةَ في اللهجاتِ مَلْمَحٌ لهجيٌّ في موقعِها بعدَ القولِ، وأنَّ الأُخرى المهجورةَ فيها – وهي (أنَّ)– هي الفصيحة[1].

القضيَّةُ الرابعةُ: حكايةُ الفِعْلِ بالقولِ

أو: توظيفُ "فِعلِ القولِ" لِحكايةِ "الفعلِ" لا "القولِ"

ليسَ من الغريبِ أنْ يُقالَ: إنَّ الأصلَ، وربَّما الأَوْلى بل الأكثر، أنْ يَأْتيَ فعلُ القولِ في اللغةِ العربيَّةِ لنقلِ القولِ نقلاً حكائيّاً، أيْ بالتزامِ ألفاظِ المَصْدَرِ المَنقولِ منهُ التزاماً حرفيّاً. ذلكَ أنَّ منْ شِدَّةِ التعالُقِ الذهنيِّ بينَ فعلِ القولِ والدلالةِ على الحكايةِ عندَ العربِ، أنْ وُظِّفَت تصريفاتُ فعلِ القولِ المختلفةُ لا منْ أجلِ التعبيرِ عمّا نُقِلَ منْ كلامٍ نقلاً حكائيّاً لفظيّاً، بل إنَّها تَجاوَزَتْ هذا ليصلَ الأمرُ بها إلى توظيفِها لغرضِ التعبيرِ عن "الحَدَثِ الفعليِّ"[2] أو "الفعلِ الحَرَكيِّ" لا "القولِ"، تعبيراً يُبرزُ الفعلَ المُؤدّى والحركةَ المَأْتيَّةَ، عبرَ تقليدِ ذلك الفعلِ والإتيانِ بمثلِ تلك الحركة.

بعبارةٍ أُخرى: يُستعملُ فعلُ القولِ في العربيَّةِ للتعبيرِ عن الفعلِ، بسببِ ارتباطِ هذا الفعلِ في أذهانِ الناطقينَ بالعربيَّةِ بتأديةِ الكلامِ تأديةً دقيقةً، يُلتزَمُ فيها

---

١. قمينٌ بنا في هذا الموضعِ أنْ نشيرَ إلى أنَّ اللهجاتِ العربيَّةَ المَحكيَّةَ اليومَ قد استقرَّت حالُها – فيما يُخيَّل إليَّ– على هجرانِ نقلِ الكلامِ بنصِّه الحرفيِّ، اكتفاءً بالنقلِ المضمونيِّ، المُحافظِ على المعنى الأصليِّ. وبسببِ هذا، فإنَّ أكثرَ المَسموعِ في هذا الصَّدد لا يَتجاوَزُ – مَثَلاً –: "أحمد حكالي (حكى لي) إنُّه بدُّه يْزورنا اليوم بعد المغرب"، أو: "قالَت لأبوها إنْها بدها تْزورنا اليوم بعد المغرب". غيرَ أنَّ الأمرَ بنقلِ الكلامِ قد يأتي بصيغةِ المباشر، كأنْ يقولَ واحدُنا: "احكي لُه إنّي بدي أزوره/أزورو اليوم بعد المغرب".

٢. يُمكننا أن نفرّق بين الحَدَث القوليّ (قالَ، تَكلَّمَ، سأل،..)، والحَدَث الذهنيّ (فكر، ظنّ، اعتقد،..)،والحَدَث الفعليّ (كتب، ضرب، مشى،..).

الإتيانُ بألفاظ المنقول منه الأصليَّة. فما كانَ من الناطق بالعربيَّة والحالُ هذه، إلا أنْ خَطــا خطوةً أبعدَ، مُستَثْمِراً ما في فعلِ القول منْ طاقةٍ دالَّة، حسبَ الأصل، علــى الــنقلِ الحرفيِّ للكلامِ، فقامَ بنَقْلِ فعلِ القولِ من دائرةِ التعبيرِ الدَّقيقِ عن الكلامِ – الذي هو "الحكاية"– ، إلى دائرةِ التعبيرِ الدَّقيقِ عن الأفعالِ والحَرَكاتِ – الــذي هو "المُحاكاةُ" إنْ جازَ التعبيرُ وشِئْنا التفريق– ، وذلكَ بتقليدِها وتأديتِها كما صَدَرَت منْ مُصْدِرِها الأصليِّ الأوَّل، بالتَّزامُنِ مَعَ النطقِ بفعلِ القول. وهذا مُفهِــمٌ بِــأنَّ (قــالَ) "الحــركيَّةَ" أو "الفعليَّةَ"، يَنطقُ بها العربيُّ – حسبَ الدلالةِ المقــصودةِ هنا– بحيثُ تَكونُ مُصاحِبةً أو مُلازِمةً لحركةٍ يُؤَدّيها ناقلاً إيّاها من غيرِه، أو فعلٍ يُمَثِّلُهُ آخِذاً إيّاهُ من شخصٍ آخر.

وقــد جَلّى ابنُ الأثيرِ هذا الأمرَ حينَما قالَ: "العربُ تَجعلُ القولَ عبارةً عَــن جميعِ الأفعالِ، وتُطْلِقُهُ على غيرِ الكَلامِ واللسان، فتَقولُ: قالَ بيَدِه أيْ أَخَذَ، وقــالَ برِجلِه أي مَشى،... وقالَ بالماءِ على يَدِه أيْ قَلَبَ، وقالَ بثَوبٍ أيْ رَفَعَهُ. وكــلُّ ذلكَ عَلى المَجازِ والاتِّساعِ. كَما رُوِيَ في حَديثِ السَّهْوِ قالَ: ما يَقولُ ذو الــيَدَيْنِ؟ قالوا: صَدَقَ. رُوِيَ أَنَّهُمْ أَوْمَؤوا برُؤوسِهِمْ أي نَعَم، ولم يَتَكَلَّموا. قالَ: ويُقالُ: "قالَ" بمَعنى "أَقْبَلَ"، وبمَعْنى مالَ واستَراحَ وضَرَبَ وغَلَبَ وغيرِ ذلك"[1].

وعِــندَما أَرادَ بعــضُ المعجميّــينَ العربِ أَنْ يَشرحوا دلالةَ "الفُوفَة"[2] و"الزَّنْجَــرَة" – وهُما حَرَكَتانِ يَأتي بِهِما العربيُّ ليَعنيَ أقلَّ القليل– ، لَجَؤوا إلى

---

١. ابن منظور، لسان العرب: (قول).

٢. وَضــعتُ الضمة فوقَ الفاء الأولى لأشير إلى أنَّ الواو التي تليها إنما هي واو مَدّيّة وحسب، أي: ضــمّة طــويلة وليــست واواً صامتية أو شبه حركة. علماً بأنّ الواو أو الضمة الطويلة في كلمة (فوفة) هي حركة الفاء، ليس غير.

(قالَ) الفعليَّةِ هذه: "يُقالُ: ما فافَ عَنّي بِخَيرٍ ولا زَنْجَرَ فَوْقاً، والاسمُ الفُوفة، وهو أَنْ يَسألَ رجلاً **فيَقولَ بِظُفرِ إبْهامِه عَلى سَبّابَتِه: وَلا مِثْلَ ذا**... وقيلَ: **الزَّنْجَرَةُ أَنْ يَقولَ بِظُفْرِ إبْهامِه عَلى ظُفْرِ سَبّابَتِه: وَلا هذا**"[1].

ولا يَكادُ يُخالِطُ المرءَ شكٌّ في أَنَّ (قالَ) الفعليَّةَ هذه، إنَّما هيَ ممّا يَسِمُ لغةَ الحديثِ الشفاهيِّ في العربيَّة. إذْ يُنْطَقُ بها لتَعْنِيَ فِعْلاً ما، أيَّ فعلٍ. ولكنْ لا يُكْتَفى بنطقِها، ولا يُتَوَقَّفُ عندَ حَدِّ لفظِها شفاهيّاً، لأنَّ ذلك لا يُوَضِّحُ حقيقةَ الفعلِ المُـرادِ التعبيرُ عنهُ، ولا يُبينُ كُنْهَهُ. ولذلك يَنبغي أنْ تَكونَ (قالَ) الفعليَّةُ، ساعةَ يُؤتى بها شفاهاً، مُوَضَّحَةً بما يُمكِنُ أنْ يُشيرَ بدِقَّةٍ إلى المقصودِ بها.

ويَعتمِدُ الناطقُ بالعربيَّةِ في هذه السَّبيلِ على الحركةِ، أو الإشارةِ، أو الإيماءةِ، باليدِ أو الرأسِ، من أجلِ الإفصاحِ عن المعنى الدَّقيقِ المُرادِ لـ(قالَ) الفعليَّةِ. على أَنْ يَكونَ النطقُ بـ(قالَ) مُصاحَباً بالإتْيانِ بتلك الحركةِ أو الإشارةِ أو الإيماءةِ المُوَضِّحَةِ معناها. وبهذا نَطَّلِعُ على السببِ الذي لأجلِه جيءَ بـ(هكذا) بعدَ (قالَ) الفعليَّةِ في الحديثِ: "إذا كانَ أحدُكُم في صَلاتِه فلا يَبْزُقَنَّ بينَ يَدَيْهِ ولا عَن يَمينِه، ولكنْ عن يَسارِهِ تحتَ قَدَمِه، فإنْ لم يَجِدْ **قالَ بِثَوبِه هكذا**"[2]. إذْ إنَّ (هكذا)، في هذا السياقِ وأمثالِه، علامةٌ لغويَّةٌ تَشي بمَجيءِ حَرَكَةٍ مُؤَدّاةٍ بَعْدَها بِطَريقةٍ دراميَّةٍ مُعَيَّنَة، وكيفيَّةٍ مُحَدَّدَة. أيْ أنَّ الناطقَ اللغويَّ العربيَّ يُوظِّفُ (هكذا) لِيَلفِتَ بها انتباهَ المُتَلَقّي السامعِ المُبصرِ، ويُهَيِّئَهُ لنقلِه من المستوى اللغويِّ المُدرَكِ سَماعاً، إلى المُستوى اللغويِّ المُدرَكِ بَصَراً. ولذلك فإنَّني أتَوَقَّعُ

---

١. ابن منظور، لسان العرب: (فوف).

٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، باقي مسند المكثرين، باقي المسند السابق. وانظر: ابن منظور، لسان العرب: (قول).

بـــأنَّ العربيَّ لم يَكُنْ يَستعملُ، بل لم يَكُنْ ليستعملَ هذا الأسلوبَ مع مَن فَقَدَ نعمةَ البصرِ.

ومِـــنْهُ أيـــضاً حـــديثُ كثرةِ المال، حيثُ قالَ الرسولُ – صلّى اللهُ عليه وسَـــلَّمَ– :"إنَّ الأكثرينَ هم الأقلّونَ، إلا مَن **قـــالَ بالمالِ هكذا وهكذا، وأشارَ أبو شهابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَن يَمينِه وعن شمالِه**، وقليلٌ ما هُم"[1].

كلُّ ذلك يُؤْتى بِهِ في مُستَوى لغةِ الحديثِ الشفاهيّ، والجُزءُ المَنطوقُ من اللغـــةِ ههـــنا لا يَتجاوَزُ (قالَ) الفعليَّة. ولكنْ لمّا أنْ أُريدَ تمثيلُ هذا الأمرِ كتابةً، والتعبيرُ عنهُ بِنَقلِه من مُستَوى اللغةِ الشفاهيَّةِ إلى مُستَوى اللغةِ الكتابيَّة، لم يَكُنْ ثـــمَّ بُـــدٌّ مِنْ أنْ تُدَوَّنَ (قالَ) – بطبيعةِ الحال– ، ثُمَّ تُنقلَ الحركةُ أو الإشارةُ أو الإيمـــاءةُ من الصعيدِ البصريِّ المؤدّى حَرَكِيّاً أو تَمثيليّاً، إلى الصعيدِ البصريِّ المُؤدّى لُغَوِيّاً كتابِيّاً.

وفـــي هـــذا تفـــسيرٌ لما جاءَ في الحَديثِ: "عن أبي هُرَيْرةَ قالَ: قالَ أبو القاســـم – صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ– : في الجُمُعَةِ ساعةٌ لا يُوافقُها عبدٌ مسلمٌ قائمٌ يُصَلّي، فسألَ اللهَ خيراً إلا أعطاه، **وقالَ بيَدِه، ووضَعَ أنْمُلَتَهُ على بَطنِ الوُسْطى والخِنْـــصرِ، قُلْـــنا: يُـــزَهِّدُها**"[2]. فهـــو قد حَوى (قالَ) الفعليَّةَ متبوعةً بتفسيرِها الدراميِّ الذي هو – لا ريبَ– من لغةِ أحدِ الرُّواةِ وتصرُّفِه. والشيءُ نفسُهُ يُقالُ في الحديثِ: "ألا أخبرُكُمْ بِخَيْرِ دورِ الأنْصارِ، أو بِخَيْرِ الأنْصار؟ قالوا: بَلى، يا رَســـولَ اللهِ. قالَ: بَنو النَّجّارِ، ثُمَّ الذينَ يَلونَهُمْ بَنو عَبْدِ الأشْهَلِ، ثُمَّ الذينَ يَلونَهُمْ بَـــنو الحـــارثِ بـــنِ الخَزْرَجِ، ثُمَّ الذينَ يَلونَهُمْ بَنو ساعِدَةَ، ثُمَّ **قالَ بيَدِه، فَقَبَضَ**

---

١. البخاريّ، صحيح البخاري، كتاب في الاستقراض وأداء الدُيون والحجر والتفليس، باب أداء الدَين.

٢. السابق: كتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور.

أصـــابِعَهُ ثُمَّ بَسطَهُنَّ كالرّامي بيَدَيْه. قالَ: وفي دورِ الأنصارِ كُلِّها خَيْرٌ"[1]. وقد يَكونُ داخلاً في هذا حَديثُ عائشةَ – رَضيَ اللهُ عَنها– : "ما كانَ لإحْدانا إلا ثَوْبٌ واحِدٌ تَحيضُ فيه، فإذا أصابَهُ شيءٌ منْ دَمٍ **قالَتْ بريقِها فَقَصَعَتْهُ"**[2] .

ولكـــنَّ الأمرَ عينَهُ غيرُ مُنطبقٍ على الحديثِ السالفِ، حديثِ البَزْقِ في الصلاةِ، الذي جاءَ فيه: "فإنْ لم يَجِدْ قالَ بثَوبِه هكذا". إنَّ الجانبَ اللفظيَّ من هذا الحـــديثِ –لا شَـــكَّ– مُنْتَهٍ عندَ النطقِ بـــ(هكذا). ويُمكنُ المرءَ أنْ يَنقُلَهُ شفاهاً بالـــتوقُّفِ عند (هكذا)، ثمَّ إتباعِها بحركة يَعْمَدُ فيها ناقلُ الحديثِ إلى فَمِهِ أو أنفِهِ يَمْسَحُهُ بطَرَفِ كُمِّ ثوبِهِ – مَثَلاً– ، وكفى. ولكنْ، إذا ما تَجاوَزْنا المستوى اللغويَّ الـــشفاهيَّ للحديثِ، إلى المستوى الكتابيِّ، فإنَّ التوقُّفَ عند (هكذا) – وهو الأمرُ الواقعُ في هذا الحديثِ– قد يَغْدُو أمراً غيرَ كافٍ، أو قد يَبْدو أمراً غيرَ مَقبولٍ. لأنَّـــكَ إذا توقَّفتَ عندَ (هكذا)، حينَ تدوينِكَ الحديثَ كتابةً، فإنَّها لن تَفِيَ بغرضِ الإفـــصاحِ عن كيفيَّةِ "القول بالثوب": على أيِّ صورةٍ تَمَّتْ، وبأيِّ هَيئةٍ وَقَعَتْ، وعلـــى أيِّ جُزءٍ من الثوبِ سَقَطَتْ. وقد يَترَتَّبُ على هذا لبسٌ يَحولُ دونَ إتمامِ الحديثِ وتأديتِهِ وفقَ صورتِهِ الأصليَّةِ التي عليها وَرَدَ.

وقـــد يَصِحُّ القولُ: إنَّ راويَ هذا الحديثِ، تَحديداً، قد تَرَكَ أمرَ نقلِ تلك الحـــركةِ، مـــن المـــستوى الشفاهيِّ إلى المستوى الكتابيِّ، اعتماداً على أنَّها من الحَـــرَكاتِ المُـــشتهرةِ التي تَعارَفَ عليها أبناءُ البيئةِ اللغويَّةِ الواحدة. وقد يَقصدُ ناقـــلُ الحديثِ، في أحيانٍ أخرى، إلى عَدَمِ ترجمةِ الحركةِ ترجمةً لغويَّةً لفظيَّةً،

---

١. التـــرمذيّ، سنن الترمذي، كتاب المناقب عن رسول الله، باب ما جاء في أيّ دور الأنصار خير، ٥ / ٣٧٤ – ٣٧٥.

٢. ابن منظور، لسان العرب: (قصع).

وذلـك عندَما لا يَكونُ في الأمرِ ما يَدْعو إلى اللبس. كقولِه في الحديث: "... ثُمَّ غَـسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ **قالَ بيَدِه الأرضَ**، فَمَسَحَها بالتُّرابِ، ثُمَّ غَسَلَها..."[1]. فـ(قالَ) الفعلـيَّةُ هنا ليست "مُمَثَّلَةً" لغويًّا، لأنَّ " **قالَ بيَدِه الأرضَ**" لا تُحيلُ الذِّهنَ في هذا الـسياقِ إلا إلى ضربِ الأرضِ باليد، بمَعْنى: أَهْوى بِها. وكذا في: "**فَقالَ بالماءِ عَلى يَدِه**"[2]، أي: سَكَبَ وصَبَّ.

ومِـن الحَـقِّ أَنْ نَذْكُرَ أَنَّ التعبيرَ عن الفعلِ بالقولِ ما يَزالُ سائراً في الاسـتعمالِ فـي بعضِ اللهجاتِ العربيَّةِ اليومَ، حيثُ كثيراً ما نَسْمَعُ فيها: (قول بإيـدَكْ هيك)، أي: افعلْ بيَدِكَ هكذا. و: (شوف كيف بِتْقول بْراسْها)، أي: انظر كيفَ تُحَرِّكُ رَأسَها.

القضيَّةُ الخامسةُ: حقيقةُ "إجراءِ القولِ مجرى الظَّنِّ"

أو: تَوْظيفُ فِعْلِ القولِ لحِكايةِ الأفكارِ، بعدَ حكايتِهِ الأقوالَ والأفعال

يَـنُصُّ النحاةُ في بابِ (ظَنَّ وأخواتها) على استخدامٍ خاصٍّ لفعلِ القولِ، فيَذْكُرونَ أَنَّ هذا الفعلَ قد يَكونُ واحداً من الأفعالِ التي تَنصبُ مَفعولَيْنِ. قالَ ابنُ يَعـيشَ: "وقد يُجْرونَ القولَ مجرى الظنِّ، فيُعْمِلونَهُ عملَهُ. فإذا دَخَلَ على المبتدأِ والخَبَرِ نَصَبَهُما"[3].

والحقـيقةُ أَنَّ النحاةَ بتركيزِهم على مسألةِ العمل، واكتفائِهم – في أحيانٍ كثيـرةٍ– بما يَكونُ مِنْ نَصْبِ المبتدأِ والخبرِ بعدَ فِعْلِ القولِ بوصفِهما مَفعولَيْنِ

---

١. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغُسل، باب المَضْمَضة والاستنشاق في الجنابة.

٢. ابن منظور، لسان العرب: (قول). ولم أعثر عليه في كتب الصحاح.

٣. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

لـــه، قــد يَــصْرِفونَ ذهنَ المرءِ إلى أنَّ التشابُهَ بينَ (ظَنَّ) و(قالَ) مقتصرٌ على الناحيَةِ الشكليَّةِ المُتَعلِّقةِ بالعلامةِ الإعرابيَّةِ للمفعولينِ اللذينِ يَليانِهما. ولكنَّ الحقَّ، الــذي صَبَوْا إليهِ في كلامِهم، أنَّ المسألةَ ليست مَحدودَةً بذلكَ، ولا مُتَوَقِّفَةً عندَهُ. إذ الإجراءُ المُتَحَدَّثُ عنه لا يَعني إقامةَ التشابُهِ بينَ (ظَنَّ) و(قالَ) من جهةِ العَمَلِ فحــسب، بل عَمَلاً ومَعْنى. ولعلَّ ممّا يومِئُ إلى أنَّ القومَ لم يقصِدوا إلى حَصْرِ تَشابُهِ الفعلينِ في العَمَلِ، أنَّهُم عَبَّروا عن العلاقةِ بينَهُما بمصطلح "الإجراءِ" دونَ "الإعمــال"، فقالــوا: "إجراء القولِ مجرى الظنِّ"، ولم يَقولوا – مَثَلاً– : "إعمال القولِ عَمَلَ الظنِّ".

وتفصيلاً للأمرِ أقولُ: باتَ من المَعلومِ أنَّ القولَ شأنُهُ – كما استبانَ من مَــباحِثَ فائــتَةٍ– أنْ إذا وَقَعَتْ بعدَهُ جملةٌ أنْ تُحْكى، ضَرْبَ قَوْلِك: "قالَ زَيْدٌ: عَمْــرو مُــنطلِقٌ"، و"تَقــولُ: زَيْدٌ مُنطلِقٌ"[1]. ويَكونُ القولُ حسبَ هذا، قولاً من ناحيتي اللفظِ والمعنى، بمَعْنى أنَّكَ هنا تتلفَّظُ بجملةٍ تنقُلُها من غيرِكَ.

ولكــنْ، قــد يُؤْتى بالقولِ مَعَ إرادَةِ لفظِهِ من دونَ معناهُ، ويَكونُ القولُ حينــئذٍ بمَعْنى الظنِّ، فيُصبِحُ قلبيّاً، فَيَنصبُ المبتدأَ والخبرَ، كما يَنصبُهُما "ظنَّ". فقــد يُقالُ – عندَ مَنْ يُجَوِّزون– : "قُلتُ خالداً مُسافراً". وليسَ معناها آنَئِذٍ: "إنّي تَلَفَّظْــتُ بهــذهِ الكلماتِ"، بل: "ظَنَنْتُ خالداً مُسافراً"، "فلا يَكونُ النصبُ إلا بعدَ إجــراءِ القولِ مجرى الظنِّ، وأمّا الرفع فعلى كونِهِ بمَعْنى التلَفُّظِ"[2]. وكما جازَ

---

١. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٥٨.

٢. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢ / ٢٤.

"قُلــتُ خالِداً مُسافِراً" على الظنِّ، يَجوزُ مِن الطريقِ نفسِها بالقَدْرِ نفسِه: "قُلْتُ أنَّ خالِداً مُسافِرٌ"[1].

والمَــشهور أنَّ للعــربِ في ذلك مَذْهَبَيْن[2]: أحَدُهُما – وهو عندَ عامَّةِ العــرب– أنَّ القــولَ يَجــوزُ إجــراؤُهُ مجــرى الظنِّ مع الاستفهام والخطاب والاســتقبال، وألا يُفصلَ بينَ الاستفهامِ وفعلِ القولِ بفاصلٍ، كقولك: "أتَقول زيداً قائمــاً؟"[3]. وأمّا الثاني – وهو مذهب بني سُلَيْم– فيُجيزونَ ذلك مُطلَقاً مِن غيرِ اشتراطِ شيءٍ، سواء وُجِدَت فيهِ الشروطُ المَذكورةُ أو لم توجد.

وبديهــيٌّ أنَّ القــولَ قد يَستوْفي شروطَ إجرائِه مجرى الظنِّ، ومع هذا لا يُجــرى مجــراه[4]، كقــولِ مولانا الحقِّ – سبحانَهُ– : ﴿أَمْ تَقولونَ إنَّ إبْراهيمَ وإســماعيلَ وإسْــحاقَ ويَعْقوبَ والأسْباطَ كانوا هوداً أوْ نَصارى﴾[5]. ولو كانَ جارِياً مجراه لقالَ اللهُ – تَعالى جَدُّهُ– : (أَمْ تَقولونَ أنَّ إبْراهيمَ...)، بفتح الهمزة في (أنَّ). ولكنَّهُ – جَلَّ– لم يَقُلْ، لأنَّ هذا لم يَكُنْ مُجَرَّدَ ظنٍّ مِنهُم أو تَفكير، إنَّما هــو قــولُهُم، واللهُ – تَقَدَّسَت أسماؤُهُ– ناقِلُهُ عنهُم. فإجراء القولِ مجرى الظنِّ،

---

١. وإجراء القول مجرى الظن ليس بغريب عن اللهجات العربية المحكية اليوم، إذ تسمع من يقول من الطــلاب معلقا على علامة حصلها في امتحان ما: "أنا قلت رَحْ أجيب علامة أحسن"، أي:"ظننت أنني سأحصل على علامة أحسن".

٢. انظــر: ابــن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٣٧٨-٣٨١. وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٥٧-٦٣.

٣. قــيلَ إنَّ من العرب مَن يعمل القول عمل الظنِّ طبقاً للشروط الثلاثة الأخيرة، خبراً كانَ الكلامُ أو اســتفهاماً. فــتكون المــذاهب وفاقاً لهذا ثلاثة. انظر: العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٥٢.

٤. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٥٤١.

٥. البقرة ٢:١٤٠.

إذَن، مُتعلِّقٌ بالقصدِ والمَعنى أوّلَ الأمرِ وآخرَهُ. فقد تجتمعُ الشروطُ المَذكورةُ ولا تتوفَّـرُ للـناطقِ إرادةُ إجـراءِ القولِ مجرى الظنِّ، لأنَّهُ في سبيلِهِ إلى نقلِ قولٍ مَحْكِيٍّ مُتَلَفَّظٍ بِهِ.

كما أنَّهُ ليسَ مَعنى أنَّ بَني سُلَيْمٍ يُجْرونَ القولَ مجرى الظنِّ مُطلَقاً، "أنَّهُم يُجـرونَ ذلـكَ مِـنْ دونِ نَظَرٍ إلى المَعْنى، بل لا يَنصبونَ إلا إذا أرادوا مَعنى الظنِّ، وقَصَدوا معنى الجملةِ، فإنْ قَصَدوا التلَفُّظَ بِها لم يَكُنْ إلا الرفع"[1].

ومِـن جِهَـةٍ ثانـيةٍ، ينبَغـي التنبُّهُ إلى أمرٍ أحسبُ أنَّهُ بالغُ الدِّقَّةِ جَديرٌ بالتـبُّث. وهو أنَّهُ ليس كلُّ مَوقفٍ أو سياقٍ صالحاً لأنْ تَرِدَ فيهِ بِنيَةٌ على شاكلةِ "أتَقولُ زيداً قادماً؟". إذْ تَرِدُ بنيةُ الاستفهامِ هذه في المَوقفِ الذي يَظْهَرُ فيهِ القائلُ سـائلاً شخصاً أمامَه، أو على اتِّصالٍ بِهِ، عن ظَنِّهِ. والسؤالُ عن الظنِّ ليس إلا سؤالاً عن الرأي. فإنْ قُلْتَ لمُحَدِّثِكَ: "أتقولُ زيداً قادماً؟"، فهو بِمَعنى: "ما قولُك، أو ما رأيُك، أو ما ظَنُّكَ في زيد: هل سيأتي؟".

ومـثالُ هـذا أنَّـك إذا كنتَ تُشاهدُ أنتَ وصَديقٌ لَكَ فِلْماً، الأحداثُ فيهِ مُتَـصارِعةٌ. فإنَّك – في أحَدِ مَشاهدِ الفِلمِ المُتَأخِّرةِ مَثَلاً– قد تَوَدُّ سُؤالَ صديقِكَ عن المصيرِ الذي سيؤولُ إليهِ بَطَلُ الفِلْمِ، فتسأل: "أتَقولُ البَطلَ مَيِّتاً نِهايةَ الفِلْمِ؟"، أو "أتَقـولُ أنَّ البَطلَ مَيِّتٌ آخرَ الفِلْمِ؟"، أيْ: "أتَظُنُّ أنَّ البطلَ سيموتُ؟". فالفعلُ (قـالَ) ههـنا مُجْرىً مُجْرى الظنِّ. وهذا قد يُفْهِمُنا لِمَ كانَ إجراءُ القولِ مُجرى الظـنِّ مَـشْروطاً، عـند عامَّةِ العَرَبِ، بِكَوْنِ فعلِ القولِ مستقبَلاً مَسوقاً ضمنَ استفهامٍ مُوَجَّهٍ لِمُخاطَب. فأنتَ إذا أردتَ أنْ تَعْرِفَ رأيَ مَنْ هو أمامَكَ، فلن تَجِدَ

---

١. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢ / ٢٥.

إلا الاستفهامَ وسيلةً لغويَّةً لطلبِ الفهم. قالَ ابنُ يعيش: "فأمّا اشتراطُ الاستفهامِ فلأنَّ بابَهُ أنْ يَقَعَ مَحْكِيّاً، ولا يدخلُ في بابِ الظنِّ إلا مع الاستفهامِ لأنَّ الغالبَ أنَّ الإنسانَ لا يُسْأَلُ عن قولِهِ إذْ ذاكَ ظاهرٌ، إنَّما يُسأَلُ عن ما يَجُنُّهُ ويعتقِدُهُ لِخفائِهِ. وأمّا اشتراطُ الخطابِ فلأنَّ الإنسانَ لا يُسألُ عن ظَنِّ غيرِهِ، إنَّما يُسأَلُ عن ظَنِّ نفسِهِ"[1].

ومِنْ هذا ما وَرَدَ في مسندِ أحمدَ، مِن حديثِ مِحْجَن بنِ الأَدْرَع، قالَ: "...ثُمَّ أَقْبَلْنا[2]، حتّى إذا كُنّا بِبابِ المَسْجِدِ، قالَ: إذا رَجُلٌ يُصَلّي، قالَ: **أَتَقولُهُ صادِقاً؟** قالَ: يا نَبِيَّ اللهِ، هذا فلان، وهذا مِن أَحْسَنِ أهلِ المَدينة"[3]. وقَسيمُ هذا الحديثِ حديثُ بُرَيْدَةَ الأسْلَميِّ: "...قالَ: فَلَمّا كانَ مِن القابلةِ خَرَجَ بُرَيْدَةُ عشاءً، فلقِيَهُ النبيُّ – صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ– ، فأَخَذَهُ بِيَدِهِ، فأَدْخَلَهُ المَسْجِدَ، فإذا صوتُ الرجلِ يَقرأ، فقالَ النبيُّ – صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ– : "**أَتَقولُهُ مُراءٍ**[4]؟ فقالَ بُرَيْدَةُ: **أَتَقولُهُ مُراءٍ يا رَسولَ اللهِ؟** فقالَ النبيُّ – صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ– : لا، بل مؤمنٌ مُنيب"[5].

ومِثْلُ هذا السياقِ هو بالضبطِ، دونَ غيرِهِ، المَقصودُ بِما نَحنُ فيهِ مِن حديثٍ عن إنزالِ القولِ مَنْزِلَةَ الظنِّ. ومِن الواضحِ أنَّ المُستفهِمَ لا يَكونُ حينئذٍ شاكّاً، كما فَهِمَ صاحبُ "اللباب"[6]، أو وَهِمَ. فكلُّ ما هنالكَ أنَّ المُستفهِمَ يَطْلُبُ

---

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

٢. أي: مِحْجَن والنبيّ – صلى الله عليه وسلم– .

٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، أول مسند البصريين، حديث مِحْجَن بن الأدرع.

٤. كذا.

٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، باقي مسند الأنصار، حديث بريدة الأسلمي.

٦. انظر: العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٥٢.

رأيَ مُحدِّثِــه أو ظنَّهُ في قضيَّةٍ ما، ليس غير. ويَترَتَّبُ عليه أنْ يُقالَ: رغمَ أنَّ القــولَ المُجْــرى مجرى الظنِّ قولٌ في ظاهرِ اللفظ، إلا أنَّهُ ليسَ له أدنى علوقٍ بِــنَقلِ الكلامِ، فبحسبِ (قالَ) الظنِّيَّةِ هذه، لا يَكونُ الناطقُ السائلُ قاصداً إلى نَقْلِ الكلامِ البتَّةَ.

وكثيــراً ما يَتَمَثَّلُ لخاطري أنَّ هذا المبحثَ، إجراءَ القولِ مجرى الظنِّ، مُرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بما جاءَ في موضعِه من البحثِ ممّا خَلَّفْناهُ ظهْرِيّاً. فإذا كانَ فعــلُ القولِ – كما تَجَلّى– مُوَظَّفاً في العربيَّةِ بوصفِه الفعلَ الرَّئيسَ اللازمَ لنقلِ الكــلامِ، وتَعَــدّى الأمرُ – كما تَبَدّى– إلى قيامِ فعلِ القولِ بنَقْلِ الأفعالِ توطئةً لتمثيلِها، فلا عَجَبَ أنْ يَظهرَ فعلُ القولِ في هذا المجالِ ناقلاً للأفكارِ مُعَبِّراً عن الآراءِ أو قَــلْ مُــستَدِرّاً لها. وقد عَبَّرَ "ابنُ يعيشَ" عن شيءٍ من هذا حيثُ قالَ: "وقــد يُجْرونَ القولَ مجرى الظنِّ، فيُعْملونَهُ عملَهُ. فإذا دَخَلَ على المبتدأ والخَبَرِ نَصَبَهُما، لأنَّ القولَ يَدخُلُ على جملةٍ فيتصَوَّرُها القلبُ، ويَترَجَّحُ عندَهُ، وذلك هو الظــنُّ والاعــتقاد، والعبارة باللسانِ عنهُ هو القول، فأَجْرَوْا العبارةَ على حسبِ المُعَبَّــرِ عــنهُ. ألا تَرى أنَّهُ يُقالُ: هذا قَوْلُ فلان، ومَذْهَبُ فلان، وما تَقولُ في مسألة كذا، ومعناهُ: ما ظَنُّك وما اعتقادك"[1].

والمُستَصفى من بَعْدِ هذا أنَّ الحَيِّزَ الذي يَستقْطِنُهُ فعْلُ القولِ في العربيَّةِ ويَنْــشَطُ فــيهِ هــو: **اللسانُ لنقلِ الكلام، والمكانُ لنقل الأفعال، والأذهانُ لنقل الأفكار.**

---

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

وثَمَّـــةَ مَوْقِفٌ ثانٍ نَستحسنُ إيرادَهُ، لأنَّهُ قريبٌ جِدّاً من سابِقِهِ المَضْروبِ من غيرِ أنْ يَتَلَبَّسَهُ. وهو أنْ يَذْكُرَ شخصٌ يُحاوِرُكَ رأياً سيِّئاً أو غريباً، فيدفعُكَ ذلـــك إلى أنْ تُعيدَ ذِكرَ رأيِهِ، وتنقُلَهُ منهُ إليهِ، تَعَجُّباً منْكَ أو إنكاراً أو نَحو ذلك، ولكنْ بِتَحْويلِكَ بنيةَ كلامِهِ ووجهتَهُ من الإخبارِ إلى الاستفهام.

ونَضْرِبُ لهذا مثَلاً رَجلاً، اسمُهُ صَلاح، لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ كبيرٌ، فَجاءَكَ مَنْ يُخبِـــرُكَ، ولْـــيَكُنْ خالداً، بِأنَّ مَدينَكَ صلاحاً، قد سافَرَ إلى أستراليا مُهاجِراً، ولم يَكُـــنْ قد استأذَنَكَ أو أعْلَمَكَ بِسَفَرِهِ. فعِنْدَما يَقولُ لَكَ خالدٌ – مَثَلاً– : "هل عَرَفْتَ الخبـــرَ؟ لقد هاجَرَ صَلاح إلى أستراليا". فيُتَوَقَّعُ أنْ تَتَمَلَّكَكَ الدَّهشةُ حينئذٍ، فتقولَ مُنْكِراً أو غاضِباً أو مُتَعَجِّباً: (أتَقولُ: "هاجَرَ صَلاحٌ إلى أستراليا"؟)، ناقِلاً الكلامَ نقلاً حِكائِيّاً كما صَدَرَ من مُخبِرِك خالِدٍ. أو تَقولَ مُتَصَرِّفاً في كلامِهِ: "أتَقولُ إنَّ صـــلاحاً هاجَرَ إلى أستراليا؟". وهذا – حسبُ– هو السياقُ الذي يَتَجَلّى فيهِ نقلُ الكـــلامِ، فـــيَكونُ هذانِ السؤالانِ في هذا المقامِ داخِلَيْنِ بِقُوَّةٍ في بابِ ما نُقِلَ من كلامٍ.

ومـــا مـــن شَكٍّ في أنَّ هذا الموقفَ –الأخيرَ– أبعدُ ما يَكونُ عن سياقِ الظـــنِّ، فـــلا يَرِدُ على خاطِرِ واحِدِنا أنْ يُجْرِيَ فيهِ القولَ مُجْرى الظنِّ، فيَسألَ خالِـــداً، فـــيقولَ: "*أتقـــولُ (=أتَظُنُّ) صلاحاً هاجَرَ إلى أستراليا؟"، أو "*أتقولُ (=أتَظُنُّ) أنَّ صلاحاً هاجَرَ إلى أستراليا؟". هما جملتانِ لاحِنتانِ في مثلِ السياقِ المَضروبِ ثانياً، لأنَّ المقامَ لا يَستَوعِبُ الاستِعلامَ عن رأيِ مُكَلِّمِك.

وبِمُوازَنَةٍ سريعةٍ بينَ الاستفهامِ المُشتمِلِ على القولِ المُنَزَّلِ تنزيلَ الظنِّ، كما في: "أتَقولُ البَطلَ مَيِّتاً نِهايةَ الفِلْمِ؟"، والاستفهامِ الآخَرِ المُضمَّنِ كلاماً مَنقولاً كما في: "أتَقولُ إنَّ صلاحاً هاجَرَ إلى أستراليا؟"، نَطْمَئِنُّ إلى تقريرِ أنَّ الأخيرَ لا

مَحالةَ مُؤَسَّسٌ على كلامٍ خبريٍّ سابقٍ، وسبيلُهُ التعجُّبُ أو الإنكار، ولا يُحتاجُ فيه إلـــى جواب. أمّا الأوّل فغيرُ حقيقةِ الثاني، إذْ لا يتأسَّسُ على كلامٍ خبريٍّ كالذي تأسَّـــسَ عليهِ ذلكم، وسبيلُهُ طَلَبُ العلمِ حولَ ظنِّ مقابِلِكَ ورأيِهِ، ولذلك فهو مُفتقِرٌ إلى جواب.

وقـــد أَفْضى بعضُ المُتَقَدِّمِ، إلى أن استَحْكَمَ الأمرُ ببعضِ القومِ، فما كانَ منهُم إلا أن انقادوا إلى وَضْعٍ عكسيٍّ، مُؤَدّاهُ أنَّكَ أينما رأيتَ (أنَّ) المَفتوحةَ حالَّةً بعدَ قولٍ، فلا بُدَّ منْ أنْ تُفَسِّرَ الأمرَ سريعاً على أنَّهُ من بابِ (قالَ) الظنِّيَّةِ، بغضِّ الطَّرْفِ عن مُلابساتِ السياقِ وحيثيّاتِه. وهذا لا يَصِحُّ عندي، فقد غدا واضحاً أنَّ العـــربيَّةَ – فـــي عُصورٍ لاحقةٍ– أنشأت تَنحو منحىً تَطَوُّرِيّاً، تُمْحِضُ فيهِ أداةً واحدةً لنوعي القولِ: الحكايةِ والإخبار، وهي (أنَّ). فتَجِدُ مَن يَقولُ بفتحِ الهمزة: "قالَ أنَّهُ سيذهب"، كقولِك بالكسر: "قالَ إنَّهُ سيذهب"، ولا فَرق.

فمـــن الباحثـــينَ مَن يَرى أنَّ (قُلْتُ) في بيتِ الحُطَيئةِ (٤٥هـــ)، الوارِدِ مَطلَعاً لقصيدةٍ يَصِفُ فيها جَمَلاً:[١]

إذا قُلْـــتُ أَنّي آيِـــبٌ أَهْـــلَ بَلْـــدَةٍ وَضَعْتُ بِها عَنْهُ الوَلِيَّةَ[٢] بِالهَجْرِ[٣]

بمَعنى (ظَنَنْتُ)، مَعَ أنَّهُ لا أَثَرَ فيهِ للاستفهامِ، وفعلِ القولِ مسندٌ إلى ما لا خطابَ فـــيه، وهـــو "تاء المفرد المتكلِّم"، أيْ مُخالِفاً بذلِكَ القواعدَ التي قَرَّرَها الجمهورُ وذَكَرْناها سابقاً.

---

١. انظره في: خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٣٨١/١.

٢. الوَلِية: جمعها ولايا، كلّ ما يلي ظهرَ البعير ويكون تحت الرحل (انظر: ابن منظور، لسان العرب: هجر).

٣. الهَجْر: نصف النهار عند اشتداد الحرّ (انظر: ابن منظور، لسان العرب: هجر).

والغـــريبُ أنَّ هـــذا الرأيَ القائلَ بأنَّ (قُلْتُ) في البيتِ بمعنى (ظَنَنْتُ)، إضافةً إلى خُروجِهِ عن قواعدِ النحاةِ، فإنَّهُ لم يَكُنْ مُمْلىً من السياقِ أو مَفروضاً من المعنى. إنَّما كانَ مُسبَّباً من فتحِ الهمزةِ في (أنَّ) بعدَ (قلتُ)، ولا شيءَ آخَر. فـــ(قُلْتُ) – عندَ بعضِ الباحثينَ– مَحْكومٌ عليهِ بأنَّهُ بمَعْنى (ظَنَنْتُ)، لمُجَرَّدِ أنَّ (أنَّ) جاءَتْ بعدَ (قُلْتُ)، حَتّى لو خالَفَ ذلك معنى البيتِ ولغةَ العرب. قالَ "محمد محيـــي الدين عبد الحميد": "وَرَدَ إجراءُ الماضي المُسندِ إلى تاءِ المُتكلِّمِ مُجْرى الظنِّ في قولِ الحُطَيْئَة... ووَجْهُ الاستشهادِ بهذا البيتِ أنَّ الرِّوايَةَ فيهِ بفتحِ همزةِ "أنّي". **فلو لم تَكُن "قُلْتُ" بمَعْنى "ظَنَنْتُ" لَوَجَبَ أنْ تُكْسَرَ الهمزةُ، لما عَلِمْتَ من أنَّ كَـسْرَ الهَمْـزَةِ واجِـبٌ بَعْدَ القولِ الذي تَقْصِدُ بِهِ الحِكايةَ**، كما في قولِهِ – تَعالى– : ﴿قالَ إنّي عَبْدُ اللهِ﴾"[1].

فالمِعْـيارُ الـــذي إليه الاحتِكامُ في إثباتِ معنىً للقولِ عندَهُ، سواء أكانَ الظـــنَّ أم القولَ المعهودَ، ليسَ المعنى ولا السياق، بل كَسْرَ الهمزةِ وفَتْحَها. ولم يَـــتَوَقَّفْ "عـــبد الحميد" قليلاً أو كثيراً ليَشْرَحَ لَنا البيتَ وَفْقاً لـــ(قالَ) الظنِّيَّة كما يَفهَمُهـــا! بل إنَّهُ – على غيرِ ما عَوَّدَنا– لم يَتَعَرَّضْ للبيتِ من حيثُ اللغة، فلم يُفَسِّرْ كلمةً واحِدَةً فيهِ، رغمَ كونِهِ شاهداً لغويّاً!.

لو قُلْنا إنَّ (قُلْتُ) بمَعنى (ظَنَنْتُ) لم يَكُن المَعنى مُتَّجِهاً. فكيفَ يستقيمُ لَهُ المَعنى عندَما يَقولُ: "إنَّني إذا ظَنَنْتُ أنّي راجِعٌ إلى بلدةٍ، فإنَّني سرعانَ ما أُنزِلُ الـــرَّحْلَ عن ظَهرِ بعيري في تلك البلدةِ[2] في منتصفِ النهار"؟!! وسواء فهمتَ

---

١. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص٣٧٩.

٢. الباء في (بها) من البيت تعني (في) الظرفية المكانية، والهاء ترجع إلى البلدة.

القــولَ بِحُسبانِه ظَنّاً شَكّيّاً أو يَقينيّاً[1]، فإنَّ شَطرَي البيتِ يَبْدُوانِ غيرَ مُتَساوِقَيْنِ. فــإذا شَكَّ الشاعرُ في عودتِه إلى تلك البلدة، فكيفَ يَقولُ تالياً إنَّهُ سَيَضَعُ الرحلَ عــن ظهــر البعير في تلك البلدة؟! أمّا إذا كانَ القولُ بمعنى الظنِّ اليقينيِّ، فلا معنــى لأنْ يَقــولَ إنَّهُ ما إنْ يَتَأكَّد من الرجوعِ إلى بلدةٍ حَتّى يُسارِعَ إلى إنزالِ الرَّحلِ وقتَ الهاجِرَةِ.

أمّــا الــرأي الــوجهُ فَهو أنْ يُقالَ إنَّ (قُلْتُ) بِمَعنى القولِ المَعهودِ في الأذهان، الدالِّ على القولِ لفظاً ومعنى، بل أكثَرُ منْ هذا، إذْ لشِدَّةِ تَعَلُّقِ القولِ في بــيتِ الحطيئةِ بالقولِ المَسموعِ، فإنَّهُ يأتي بمعنى الإعلانِ ورَفعِ الصوت. فكأنَّهُ يَقــولُ: "مــا إنْ أُعلِنْ عن عودتي إلى بلدةٍ ما، حَتّى أُرى فيها ظُهْراً وأنا أُنْزِلُ الــرحلَ"، وفي هذا كنايةٌ لطيفةٌ عن شِدَّةِ سرعةِ جملِه. وهو الأمرُ الذي يَتَّفِقُ مع البيتِ الآتي مُباشَرَةً، الذي يَصِفُ فيهِ سرعةَ الجري:

تَرى بينَ مجرى مِرْفَقَيْهِ وثيلِه[2] هَواءً كَفَيْــفاةٍ بَدا أهلُها قَــفْرِ

غيرَ أنَّ من المَقطوعِ بِهِ أنَّ (قالَ أنَّ) في قولِ البحتريِّ (٢٨٤هـــ) :

أَعْرَضْتِ حَتّى خِلْتُ أَنّي ظالِمٌ وَعَتَبْتِ حَتّى **قُلْتُ أَنّي مُذْنِبُ**

على معنى الظنِّ. وذلك أنَّهُ قد يُوازَنُ في هذا البيتِ بيْنَ قولِه في الشطرِ الأوَّلِ: (خِلْتُ أَنّي ظالِمٌ)، وقولِه في الشطرِ الثاني: (قُلْتُ أَنّي مُذْنِبُ). وطبيعيٌّ أنْ يَكونَ مؤدّى هذه المُقابَلةِ التَّسْوِيَةَ بينَ (خِلْتُ) و(قُلْتُ) من حيثُ الدلالةُ.

---

١. انظر: ابن منظور، لسان العرب: (ظنن).

٢. الثيل: وعاء قَضيبِ البَعير (انظر: ابن منظور، لسان العرب: ثيل).

ولابـــنِ الهبّاريَّة (٥٠٩هـــ) قصيدةٌ تَقَعُ في مئةٍ وستَّةِ أبيات، قائمةٌ كلُّها على السردِ القصصيِّ، وتَحوي حواراً مُمتدّاً بين أطرافٍ عدَّة. وقد وَرَدَ القولُ فيها دالاً على لَفْظِ القولِ ومعناهُ اثنتينِ وثلاثينَ مَرَّةً. بل إنَّ أولَ كلمةٍ في المَطلَعِ (قالَ):

قالَ: نَعَم، خَرَجْتُ في جَماعَة تاجِـــرةٍ، لِكُـــلِّـــنا بِضاعـــة

فـــإذا ما قرأتَ – في سياقٍ كهذا– بيتاً يشتملُ على (قالَ أنَّ)، فالمُرَجَّحُ أنْ يَميلَ بـــكَ الفكـــرُ إلى تَغليبِ أن يَكونَ المَقصودُ بِالقولِ لفظَهُ ومَعْناهُ مَعاً. وهو الأمرُ الحاصلُ في البيتِ الحادي والستين:

قالَ لَهُ الشاطِرُ **أَنَّ** الغَلَـــبَةْ أَنْ يُدْرِكَ الإنْسانُ ما قَدْ طَلَبَهْ

تأمَّلْهُ تَجِدْ فيهِ مُرَجِّحاً آخرَ يَنْضافُ إلى ما ذُكِرَ مِن مُرَجِّحاتٍ واردَةٍ في السِّياقِ العـــامِّ. فـــــ(قالَ) فيهِ لا يُمْكِنُ أَحَداً أنْ يَقولَ في شأنِها إنَّها للظنِّ هنا، لاكتمالِ عناصرِ القولِ هنا، مِن قائلٍ ومَقولٍ ومَقولٍ لَه. ثُمَّ إنَّك لا تستطيعُ أَنْ تُحِلَّ (ظَنَّ) مَحَـــلَّ (قال): "* ظَنَّ لَهُ الشاطر أَنَّ الغَلَبَة ...". إذن، فلا مَناصَ مِن الاعترافِ بأنَّ البيتَ مُنطوٍ على قولٍ هو قولٌ لفظاً ومَعنى، مَع أَنَّهُ مَتبوعٌ بـــ(أنَّ) مَفتوحةِ الهمزة.

كما نَجِدُ في نونيَّةِ ابن قيِّم الجوزيَّة (٧٥١هـــ)، البالِغةِ ٥٨٠٤ أبيات، البيتينِ:

وأَتـــى إلـــى حِـــزْبِ الهُدى أعْطـــاهُمُ شِـــبْهَ الـــيَهود، وذا مِنَ البُهْتـــانِ
إذْ قـــــالَ أَنَّـــــهُمُ مُشَـــبِّهَةٌ[1]، وأنْـــ ـــتُـــمُ مِـــثْلُهُمْ، فَمَنِ الذي يَلْحـــاني

---

١. المُـــشَبِّهة: نَفَرٌ مِن الناس أَجْرَوا الصفات، الواردة في الآياتِ المتشابهات، على ظاهِرِها مِن دونما تأويلٍ، تعالى الله علوا كبيرا. انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٧٨.

ولا يُنْظَـرُ – في ثاني البيتَيْنِ– إلى الفعلِ (قالَ) إلا بِعَدِّه فعلاً دالاً على القـولِ مـن جهةِ اللفظِ والمعنى. ولا يَدْعُونَّكَ فتحُ الهمزةِ في (أنَّ)، الواردةِ بَعْدَ (قـالَ)، إلـى القولِ بأنَّ (قالَ) آتِيَةٌ على معنى الظنِّ. إذْ لا يَستَقيمُ لكَ ذلك هنا أيـضاً، بـسببِ أنَّ ثَمَّـةَ قائلاً ومَقولاً ومَقولاً لَهُ. ثُمَّ إنَّ الخطابَ (وأنتمُ مِثْلُهُم) يَفـرِضُ حـواراً دائـراً بينَ حزبِ الهُدى ومَن يَتَّهِمُهُم بُهتاناً بِأَنَّهم مُشَبَّهَةٌ مِثْلُ الـيهودِ. والتقديـر: قالَ ذاكَ الذي يَدَّعي البُهتانَ على حزبِ الهُدى، في خطابِهِ للمُهتدينَ: إنَّهُم – أي اليهود– مُشَبَّهة، وأنتم – في أمرِ التشبيهِ– مِثْلُ اليهود.

جريدةُ المَصادرِ والمَراجِع

- القرآن الكريم.
- أحمد بن حنبل (المُتَوَفّى ٢٤١هـ)، مُسْنَد الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلاميّ، ١٩٨٥.
- أحمد مختار عمر، أنا واللغةُ والمَجْمَع، ط١، عالم الكتب - القاهِرَة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
- إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة، ط١، دار البشير - عَمّان، مؤسَّسة الرسالة - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الألوسيّ (المُتَوَفّى ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسيرِ القرآنِ العظيم والسبع المَثاني، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت.
- البخاريّ، صحيح البخاري، تقديم وتحقيق وتعليق: محمود النواوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد خفاجي، مكتبة النهضة الحديثة- مكة المكرمة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٧٦هـ.
- برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحويُّ للغةِ العربيَّةِ، أخرجهُ وصَحَّحَهُ وعَلَّقَ عليهِ: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة ، دار الرفاعي - الرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- البغوي (المُتَوَفّى ٥١٦هـ)، تفسير البغويّ المُسَمّى معالِم التنزيل، إعداد وتحقيق: خالد عبد الرحمن العكّ ومروان سوار، ط١، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

- التـرمذيّ (المُتَوَفّى ٢٧٩هـ)، سنن الترمذيّ وهو الجامع الصحيح، ضبطه وراجـع أصـوله وصَـحَّحَهُ: عبد الرحمن محمَّد عثمان، ط٣، دار الفكر، ١٣٩٨- ١٩٧٨.
- ابن جنِّيّ (المُتَوَفّى ٣٩٢هـ)، الخصائص، تَحقيق: محمَّد علي النَّجّار، ط٤، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة - بغداد، ١٩٩٠م.
- ابن الجوزي (المُتَوَفّى ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، حَقَّقَهُ وكَتَبَ هَوامِـشَهُ: محمَّد بن عبد الرحمن عبد الله، خَرَّجَ أَحاديثَهُ: أبو هاجر السعيد ابن بسيوني زغلول، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- خالد عبد الله الأزهريّ (المُتَوَفّى ٩٠٥هـ)، شرح التوضيح على التصريح، ط١، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الـرازي (المُتَوَفّـى ٦٠٤هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط١، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الزركشيّ (المُتَوَفّى ٧٩٤هـ)، البُرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، المكتبة العصرية: صيدا - بيروت، ١٩٧٢م.
- ابـن السرّاج (المُتَوَفّى ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تَحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- سـيبويه (المُتَوَفّـى ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الطبري (المُتَوَفّى ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- عـــالم سبيط النيلي، النظامُ القرآنيُّ: مقدمةٌ في المنهجِ اللفظيِّ، دار أسامة – عمّان، ١٩٩٩م – ١٤١٩هـ.
- عبد الرحمن محمَّد أيّوب، دراسات نقديَّة في النحو العربيّ، مُؤسَّسة الصباح – الكويت.
- ابـــن عقيل (المُتَوَفّى ٧٦٩هـ)، شرحُ ابنِ عقيل على ألفيَّة ابنِ مالك، ومَعَهُ كتابُ: منْحَةُ الجليل بِتَحقيقِ شرحِ ابنِ عَقيل لمحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥.
- العكبـــريّ (المُتَوَفّـــى ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غـــازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- عمـــر يوســـف عكاشة، النحو الغائب: دعوةٌ إلى توصيفٍ جديدٍ لنحوِ اللغةِ العـــربيَّةِ فـــي مقتـــضى تعليمِها لغيرِ الناطقين بها، ط١، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر – بيروت، ٢٠٠٣.
- فاضل صالح السامرّائيّ، معاني النحو، ط٢، دار الفكر – عَمّان، ١٤٢٣ – ٢٠٠٣.
- فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجرّ في الاستعمالِ العربيّ، ط١، شركة مكّة للطباعة والنشر، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- ابـــن كثير (المُتَوَفّى ٧٧٤هـ)، تفسيرُ القُرآنِ العظيمِ، ط١، دار الأندلس – بيروت، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.

- مالك بن أنس (المُتَوَفّى ١٧٩هـ)، المُوَطَّأ، حَقَّقَهُ وعَلَّقَ عليه وخَرَّجَ أَحاديثَهُ: محمود أحمد القيسيَّة، ط١، مؤسَّسة النداء - أبو ظبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المبرّد (المُتَوَفّى ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مُراجَعَة: إميل يَعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ابن مجاهد (المُتَوَفّى ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تَحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المَعارِف - القاهِرَة، مُقَدِّمَةُ الطبعةِ مؤرَّخة في ١٤٠٠هـ.
- محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربيَّة، ط١، دار المعارِف- القاهِرَة، ١٩٨٣.
- محمَّد العدناني، معجم الأخطاء الشائِعَة، ط٢، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٨٥.
- محمَّد كامل حسين، اللغة العربيَّة المُعاصِرَة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦.
- ابن منظور (المُتَوَفّى ٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، دار صادر - بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- الموزعيّ (المُتَوَفّى ٨٢٥هـ)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تَحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط١، دار المنار، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣.
- النسائيّ (المُتَوَفّى ٣٠٣هـ)، سنن النسائيّ بشرح الحافظ جلال الدين السيوطيّ وحاشية الإمام السنديّ، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م.

- ابـــن هـــشام (المُتَوَفّى ٧٦١هـــ)، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ومَعَهُ كـــتاب: عُـــدَّةُ الـــسالك إلى تَحقيقِ أوضحِ المَسالك لمحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة: صيدا – بيروت، ١٤١٩ هـــ – ١٩٩٨.

- ابـــن هشام (المُتَوَفّى ٧٦١هـــ)، شرحُ شذورِ الذهبِ في معرفةِ كلامِ العربِ، ومعـــه كتاب: منتهى الأرب بِتَحقيق شرح شذور الذهب لمحمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

- ابـــن هـــشام (المُتَوَفّـــى ٧٦١هـــ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حَقَّقَهُ وعلَّقَ عليه: مازن المُبارك ومحمَّد علي حمد الله، راجَعَهُ: سعيد الأفغانيّ، ط ٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.

- هنـــري فلـــيش اليـــسوعي، العربيَّةُ الفصحى: نَحْوَ بناءٍ لغويٍّ جديدٍ، تَعريب وتَحقيق: عبد الصَّبور شاهين، ط١، المَطبعة الكاثوليكيَّة – بيروت، ١٩٦٦.

- ابن يعيش (المُتَوَفّى ٦٤٣هـــ)، شرح المفصَّل، عالم الكتب – بيروت.

- Charles N. Li, Direct speech and indirect speech: A functional stydy, in: Direct and Indirect Speech, edited by: Florian Coulmas- Berlin, New York, Amsterdam: Mouton, de Gruyter, 1986.